جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

عنوان المذكرة

الإستثمار السياحي ودوره في تفعيل التنمية المحلية - دراسة حالة ولاية سكيكدة -

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية

تخصص إدارة محلية

إعداد الطلبة:

1. غربي عماد
2. زغير صبري

إشراف الأستاذة

د. بوطاجين فريدة

لجنة المناقشة

د. بوكعباش طارق.....رئيسا

د. بوطاجين فريدة.....مقررا ومناقشا

د. كحال سعيدة.....مناقشة

السنة الجامعية: 2018-2019 الموافق لـ1439-1440هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

تشكرات

أول شكرنا يكون لله عز وجل الذي انعم علينا بنعمة العلم و يسر أمرنا طيلة مشوارنا الدراسي. فالحمد و الشكر له على كل نعمة تفضل علينا بها.

أما بعد سنتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة بوطاجين فريدة على تفانيها في العمل و حرصه على تقديم المعلومات القيمة و الدقيقة.

كما أننا نتوجه بالشكر الخاص الى كامل الطاقم الإداري و جميع الأساتذة على المجهودات التي بدلوها من أجل مساعدتنا في المشوار الدراسي

شكرا إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد...

شكرا للجميع

الإهـــداء

إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله أمي الغالية
إلى سندي وقوتي وملاذي بعد اللهزوجتي و أبنائي الأعزاء إلى من آثروني على نفسهم
إلى من علموني علم الحياة
إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة إخوتي
إلى من كانوا ملاذي وملجئي
إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات
إلى من سأفتقدهم ..... وأتمنى أن يفتقدوني
إلى من جعلهم الله أخوتي بالله ..... و من أحببتهم بالله طلاب الماستر تخصص إدارة محلية
إلى من يجمع بين سعادتي وحزني
إلى من لم أعرفهم ..... ولن يعرفوني
إلى من أتمنى أن أذكرهم .....إذا ذكروني
إلى من أتمنى أن تبقى صورهم .....في عيوني

قائمة الجداول

قـائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	حصيلة خروج المواطنين عبر الحدود الجزائرية	88
2	حصيلة دخول الأجانب للحدود الجزائرية	88
3	حصيلة الحضيرة الفندقية على المستوى الوطني	89
4	تطور عدد الوكالات السياحية والاسفار	89
5	حصيلة عدد الشواطئ والمترددين عليها	90
6	عدد المنخرطين في مخطط الجودة	90
7	جدول يحدد معطيات الصناعات التقليدية عدد الحرف و التعاونيات و المؤسسات و ما توفره من مناصب عمل	91
8	وضعية المشاريع السياحية 2013	82
9	وضعية المشاريع السياحية 2014	92
10	وضعية المشاريع السياحية 2015	93
11	وضعية المشاريع السياحية 2016	93
12	وضعية المشاريع السياحي2017	94
13	دوائر و بلديات سكيكدة	102
14	توزيع حرف الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية عبر بلديات ولاية سكيكدة	111-110
15	بطاقة فندقية	113-112
16	الوكالات المتواجدة بولاية سكيكدة	115-114
17	عدد الدواوين على مستوى الولاية	121

18	يبين مختلف الدوائر والبلديات القطب السياحي الخاص بقطاع الوسط	123
19	يبين مختلف الدوائر والبلديات للقطب السياحي الخاص بالقطاع الشرقي	124
20	يبين مختلف الدوائر والبلديات القطب السياحي الخاص بالقطاع الغربي	124
21	مناطق التوسع السياحي في الولاية	125
22	يبين المساحة وعدد الأسرة المحتمل توفيرها في مناطق التوسع المصادق عليها	126-125
23	برنامج الدعم الإقتصادي 2010 - 2014 توزيع الغلاف المالي لسنة 2014	131
24	بعض المشاريع الكبرى الجاري إنجازها عبر بلديات سكيكدة	134-133
25	طاقة الإستيعاب على مستوى فنادق ولاية سكيكدة	137-136-135
26	سجلات التوافذ على الفنادق سنويا	138
27	مشاريع فنادق قيد الانجاز	139
28	مشاريع فنادق توسعة وإعادة تهيئة	140
29	عدد المشاريع ومايتوقع بعد منحها	140
30	عدد المشاريع داخل وخارج مناطق التوسع السياحي	142-141
31	منح إستغلال أجزاء من الشواطئ وفق حق الإمتياز	144
32	مختلف النشاطات الترفيهية والثقافية على مستوى الشواطئ و الساحات العمومية	146

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	مختلف الإحصائيات للسياحة الدولية خلال فترة 2017	11-10
2	المتعاملون الشركاء الخمسة لتحقيق أهدف المخطط التوجيهي للتهيئة	74
3	نموذج عن مخطط جهاز التشاور المحلي	81
4	خارطة شاملة لكل بلديات	103
5	خريطة سياحية لولاية سكيكدة تبين أهم المناطق والآثار	118
6	الهيكل تنظيمي لمديرية السياحة و الصناعة لولاية سكيكدة	119
7	مختلف مناطق التوع السياحي	128
8	مناطق التوسع السياحي المقترحة	128
9	أعمدة بيانية توضح توزيع الفنادق على البلديات	138
10	مشروع القرية السياحية داخل منطقة التوسع السياحي بن مهيدي	156

فهرس الملاحق

فـهـرس المـلاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	فندق قصر الامارات أبو ظبي	32
02	فندق ماريوت أبوظبي الفرسان	32
03	منتجع cristal Mountain (ميشيجان)	39-38
04	منتجع زراعي Rancho Margot(كوستاريكا)	39
05	صور لولاية سكيكدة	105
06	صور لشواطئ سكيكدة	104
07	التقرير الولائي لموسم الإصطياف 2017	143
08	تقرير لوزارة الداخلية الموجهة لمختلف ولاة الوطن	144، 156

مقدمـــــــــــة

مقدمة عامة:

أصبحت السياحة موردا إقتصاديا وحضاريا تطورت عبر مراحل تاريخية وبرزت أهميتها أكثر في القرن الواحد و العشرون نتيجة التطور العلمي و والتقني الحديث حيث تعد أكبر الصناعات نموا في العالم متجاوزة الزراعة والصناعة من حيث قيمة المبيعات و العمالة و الذخل.

يعد موضوع الإستثمار السياحي من الموضوعات التي تحتل مكانة هامة في الدراسات الإقتصادية إذ تهدف إلى تحقيق منافع إقتصادية واجتماعية وثقافية و بيئية جراء إستغلال الثروة الطبيعية كما الثقافية و تنوع الخدمات من أجل توسيع القاعدة الإقتصادية الوطنية وتطوير خدمات البنى التحتية و تلبية الحاجات الإجتماعية وخدمة قطاع السياحة

تطمح الجزائر كغيرها من الدول إلى جعل الإستثمار في هذا القطاع من أولوياتها ، أين سعت منذ الاستقلال إلى ترقية القطاع لتنافس به الدول الرائدة لما له من أهمية على جميع المستويات الإقتصادية ، الثقافية ، الإجتماعية و السياسية من أجل إعطاء قطاع السياحة بعدا يتناسب مع إمكاناتها وقدراتها من خلال جملة من التدابير القانونية و التنظيمية لتجاوز النقص الكبير في الطلب ، و إيجاد السبل الكفيلة لجلب المشاريع السياحية في ظل الإمكانات المتاحة والأهداف المسطرة ، أين بادرت في عملية احصاء ثروتها السياحية بعد صدور ميثاق السياحة عام 1966 الذي يحدد الأهداف و الوسائل الضرورية للتنمية السياحية ،إلا أن توجه الدولة و اهتمامها الأكبر في تلك الفترة كان منصبا على الصناعات الثقيلة و لم يدم الأمر طويلا نتيجة الإنتقال الذي عرفته الجزائر في نهاية الثمانينات من الإقتصاد المخطط الى إقتصاد السوق الذي فتح المجال أمام القطاع الخاص لدعم و تحقيق المسار التنموي ،حيث إزداد الإهتمام لمواجهة التحديات التنموية ماجعلها ترسم لنفسها إستراتيجية تخرجها من الوضع الذي هي عليه من خلال تهيئة مناخ الإستثمار بجملة من التسهيلات للمستثمرين المحليين والأجانب ولجلب مزيد من الإستثمارات في القطاع و الإستفادة الفعلية والوصول إلى الغايات المنشودة ، على الرغم من الظروف الأمنية التي قاربت العشرين سنة وما سببته من تراجع في عدد المستثمرين و الوافدين و غلق للشواطئ تبقى نية الدولة قائمة للخروج من هذه الأزمة من خلال الإستراتيجية الجديدة بإصدار قانون الإستثمار 2001 و ووضع المخطط الوطني لتهيئة الاقليم والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية و المخطط الولائي للتهية السياحية وتبنيها لبرامج التنمية المحلية في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي تحقيقا لأهداف التنمية الشاملة . إستفادت سكيكدة وعلى غرار باقي الولايات السياحية من مزايا هذه الإستراتيجية و مختلف برامج الدعدم للنهوض بقطاع السياحة و دعم الإستثمار في هذا الجانب باعتباره عنصرا مهما من عناصر التنمية و سببا في تحقيق النمو الإقتصادي و الاجتماعي خاصة وأن ولاية سكيكدة تزخر بمقومات سياحية متنوعة نظرا لدوقعها الإستيراتيجي فهي تتمتع بمعالم سياحية طبيعية و أثرية إضافة إلى تراثها العريق الذي يعود إلى حضارة الفينيقين ، هذه المقومات جعلتها مقصدا سياحيا منذ عدة قرون ما جعل القائمين عليها يسعون إلى توظيف عناصر الجذب التي جسدتها في مخططات التوسع السياحي و مختلف التسهيلات لكسب أكبر عدد من المستثمرين وتنشيط أكثر للعملية التنموية لمختلف القطاعات ومن أجل جلب أكبر عدد ممكن من الزوار و السياح و

المصطافين الذي بدوره سيعود بالنفع في تحسين الذخل ورفع مستوى المعيشة والمساهمة في خدمة التنمية المحلية و الوطنية ككل.

بصورة أبرز تعتبر ولاية سكيكدة كواجهة سياحية للاستثمار السياحي لذا تتمتع به من موارد ثقافية و طبيعية ثرية ومتنوعة تسعى إلى توظيفها في الإستثمار السياحي دفعا للتنمية الاقتصاد الكلي كما المحلي و خدمة للمجتمع المحلي .

أولا:أهمية الدراسة : تستمد الدراسة أهميتها من خلال:

- تزايد الإهتمام العالمي بالنشاط السياحي الذي لم يعد يقتصر على الأنشطة الترفيهية بل أصبح من الصناعات الأسرع نموا والأكثر تأثيرا على إقتصاديات الدول من حيث الدفع بعجلة التنمية وهذا مادفع بالكثر من الدول إلى فتح باب الإستثمار وتقديم كافة التسهيلات لذلك.
- إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه الإستثمارات السياحية في تحقيق مستويات التنمية.
- تحليل وتقييم الجهود الجزائرية المبذولة لخلق الإستثمارات سياحية.
- أصبحت التنمية المحلية من الركائز الأساسية لإرساء قواعد التنمية الشاملة.
- الكشف عن أليات التي يمكن للسياحة أن تساهم من خلالها في التنمية المحلية.

ثانيا: أسباب إختيار الموضوع : لخصت الدراسة هذه الأسباب في:

❖ **الأسباب الموضوعية:**

1/ الجزائر بإعتبارها من الدول النامية التي أصبحت مؤخرا تبحث عن التنويع في المداخيل الإقتصادية إرتأت أن الإستثمارات السياحية هي الكفيلة بذلك بحكم الإمكانيات الطبيعية الهائلة التي تحظى بها مادفعها إلى وضع إستراتيجيات لتحقيق ذلك من هذا المنطلق إرتأينا الوقوف على مختلف الإستراتيجيات ، تحليلها وتقييمها للوصول إلى الدور الذي تلعبه الإستثمارات السياحية في التأثير على مستويات التنمية المحلية في الجزائر.

2/ محاولة إلقاء نظرة تعريفية شاملة حول الإمكانيات السياحية للجزائر عامة وسكيكدة خاصة بهدف تثمينها.

3/ الرغبة في معرفة أثر الإستثمارات السياحية على التنمية المحلية بالولاية.

❖ **الأسباب الذاتية** : تتلخص في :

1/ قلة الدراسات التي تناولت العلاقة بين الإستثمارات السياحية و التمية المحلية في حدود قراءتنا .

2/ الرغبة الشخصية في دراسة موضوع السياحة.

3/ محاولة تبيان أهمية الإمكانيات السياحية لولاية سكيكدة.

4/ علاقة الدراسة بتخصص الادارة المحلية.

ثالثا: أهداف الدراسة : تهدف الدراسة إلى :

- إلقاء الضوء على مفهوم عملية الإستثمار السياحي و أهميتها.
- التعرف على مختلف الإستيراتيجيات التي سطرتها الجزائر بدافع لجذب الإستثمار السياحي.

- التعرف على واقع الإستثمار السياحي بالجزائر عامة والولاية خاصة.
- تبيان الامكانيات السياحية للجزائر عموما و ولاية سكيكدة خصوصا و دورها في تفعيل الإستثمارات السياحية
- معرفة كيفية مساهمة الإستثمار السياحي في التنمية المحلية.
- إثراء المكتبة الجامعية بالبحوث الأكاديدية المتخصصة في مجال السياحة و دورها في التنمية المحلية مع مزاولة إعطاء إجابة عن علاقة الإستثمار السياحي.
- تسليط الضوء على مختلف العراقيل و العقبات التي تحول دون تحقيق إستثمارات سياحية .

رابعا:إشكالية الدراسة : موضوع الإستثمارات السياحية له أهمية كبيرة في تنويع الجباية المحلية وتحقيق تنمية في شتى المجالات ، كما يعتبر بديلا على قطاع المحروقات ، وتأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على أثر الإستثمارات السياحية في تحقيق التنمية على المستوى المحلي تبعا لأهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع يمكن طرح الإشكالية الأتية:

إلى أي مدى يمكن أن تؤثر الإستثمارات السياحية على التنمية المحلية في ولاية سكيكدة تحديدا ؟

للإجابة على الإشكالية قمنا بتفكيكها الى مجموعة من التساؤلات الفرعية:

-ماذا نقصد بالإستثمارات السياحية ؟

-ما أهمية الإستثمارات السياحية ؟

-ماهي الاجراءات و التدابير القانونية التي إتخذتها الجزائر لتحفيز الإستثمار السياحي ؟

-كيف يمكن تفعيل الإستثمار السياحي من خلال مختلف المخططات الوطنية ؟

-ماهي وضعية قطاع الإستثمار السياحي بسكيكدة ؟

-ماهي امكانياته و عوائقه ؟

-ماهي الحلول المناسبة لخلق ديناميكية سياحية مستدامة بالمنطقة ؟

خامسا: فرضيات الدراسة :

للاجابة على إشكالية الدراسة اعتمدنا الفرضية الرئيسية الأتية:

- تتأثر الإستثمارات السياحية في علاقتها بالتنمية المحلية بتأمين جملة من الشروط.

كما تبنينا مجموعة من الفرضيات الفرعية بالشكل الأتي:

- تعتمد التنمية المحلية على مساهمة الإستثمارات السياحية .
- ترتبط الإستثمارات السياحية بمختلف الشروط القانونية والمادية وكذا الطبيعية .
- ساهمت الإستثمارات السياحية في ولاية سكيكدة بشكل نسبي في تطوير التنمية المحلية .

سادسا: منهجية الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة تم توظيف مجموعة من المناهج منها الأسلوب الإحصائي باعتماد الأرقام الكمية في التعرف على تطور الإستثمار السياحي في بعض التجارب الناجحة في هذا المجال قبل أن ننتقل للجزائر ثم سكيكدة .

وكذا التعريف بالامكانيات السياحية للجزائر ولولاية سكيكدة ، كما تم الإعتماد على المنهج التاريخي من خلال تناول واقع الإستثمار السياحي في الجزائر منذ الاستقلال الى يومنا هذا ، أيضا الإعتماد على المنهج المقارن من خلال مقارنة وضعية الإستثمارات السياحية في الجزائر و سكيكدة في مختلف الفترات الزمنية المتاحة في دراسة المخططيين الوطنيين و الولائي لتهيئة الإقليم و السياحة و الوقوف على النقاط الإيجابية و السلبية ،كما تم تناول منهج دراسة الحالة من خلال الوقوف على حالة الإستثمارات السياحية بولاية سكيكدة .

أدوات البحث:

من أجل معالجة البحث اعتمدنا على مجموعة من الأدوات و المتمثلة في الملاحظة لواقع الإستثمارات السياحية بسكيكدة من خلال الوقوف على مختلف المشاريع السياحية ودورها في تفعيل التنمية المحلية .

كما إعتمدنا المقابلة الشخصية بغرض جمع المعلومات عن السياحة ووضعية الإستثمارات السياحة في الولاية وقد تمت مع:

- رئيس مصلحة السياحة حول الوضعية العامة للسياحة والإستثمارات السياحية خاصة .
- المدير العام لمؤسسة إنترناسيونال لإنتاج الأفلام و توزيعها .
- نائب رئيس المنظمة الوطنية للمستثمرين الشباب.
- رئيس جمعية السياحة و الصناعات التقليدية بسكيكدة.

سابعا : حدود الدراسة:

1/ الحدود المكانية : اخترنا ولاية سكيكدة كنموذج نشيط في التوجه نحو الإستثمار في المجال السياحي وتعتبر الدراسة مسحا لحالة للإستثمار السياحي.

2/ الحدود الزمانية : تدت الدراسة خلال شهري مارس ، أفريل ، ماي من سنة 2019

ثامنا : صعوبات الدراسة: واجهت الدراسة جملة من الصعوبات من أهمها:

_ النقص الكبير في الكتب حول أثر العلاقة بين الإستثمار السياحي و التنمية المحلية.

- واجهت دراستنا صعوبات ميدانية في الحصول على الإحصائيات عن دخل الجباية السياحية المحلية من مختلف الإستثمارات السياحية.
- صعوبة التحصل على بعض المعلومات بحجة التحفظ الإداري.

تاسعا: هيكل الدراسة : من أجل تحقيق أهداف الدراسة و الوصول إلى نتائج تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول فصلين نظريين و فصل تطبيقي.

تم تقسيم الفصل الأول المعنون "الإطار المفاهيمي للإستثمار السياحي "إلى ثلاثة مباحث تناولنا من خلالها مختلف المفاهيم المتعلقة بالإستثمار السياحي ، خصائصه ومقوماته ، خصصنا الفصل الثاني لواقع الإستثمارالسياحي وقسمناه إلى أربعة مباحث تناول بالترتيب الإمكانيات السياحية للجزائر ، الإطار التشريعي المتعلق بالإستثمار

السياحي وكذا استراتيجية الإستثمار السياحي في ظل المخططين الوطنيين وقسمنا الفصل الأخير من الدراسة والمعنون "واقع الإستثمار السياحي بولاية سكيكدة "إلى أربعة مباحث تم من خلالها وصف الإمكانيات السياحية للولاية وكذا تبيان أثر الإستثمارات السياحية على التنمية المحلية وانتهت الدراسة إلى خاتمة تطرقنا من خلالها إلى المشكلات المرتبطة بالإستثمار السياحي وتقديم بعض الإقتراحات على ضوء استنتاجاتنا من الدراسة الميدانية.

الفصل الأول

التأصيل المفاهيمي للإستثمار السياحي والتنمية المحلي

يحتل موضوع الإستثمار السياحي مكانة أساسية لدى عديد الباحثين بالأخص الإقتصاديين منهم ويعتبر أحد مصادر تحقيق الجباية الإقتصادية و تسعى أغلب الدول لجعله محركا أساسيا يمكن من رفع معدل نموها الإقتصادي و دفع عجلة التنمية و التقدم باعتباره بديلا ناجعا في التنمية الإقتصادية ، الإجتماعية والثقافية محليا ووطنيا لما يوفره الإستثمار السياحي من شروط أساسية في تحسين القدرات الإقتصادية بالأخص على المستوى المحلي، تطرقنا في هذا الفصل إلى مفهوم الإستثمار،خصائصه، أهدافه ومقوماته.

المبحث الأول : الإستثمار السياحـــي " المفهوم ، الخصائص ، الأهداف ، المقومات " :تنوعت تعريفات الإستثمار السياحي تبعا لتخصصات متباينة أهمها علم الإقتصاد كما تعددت خصائص وأهداف كما مقومات هذا المفهوم اعتمادا على معايير معينة.

المطلب الأول : مفاهيم ذات علاقة بمفهوم الإستثمار السياحي : قبل التطرق إلى مفهوم الإستثمار السياحي إرتأينا أولا تعريف السياحة لترابط مفهوم الإستثمار بالمجال السياحي .

أولا : مفهوم السياحة : هي أنشطة الأشخاص المسافرين أو المقيمين في أماكن خارج بيئتهم المعتادة في مدة لاتتجاوز سنة واحدة بهدف قضاء وقت الفراغ أوالقيام بأعمال تجارية أو أي أغراض أخرى.

تم تعريفها في مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة و السفر الدولي المنعقد في روما سنة 1963 بأنها ظاهرة إجتماعية و إنسانية تقوم على إنتقال الإنسان من مكان إقامته إلى مكان آخر لفترة مؤقتة لا تقل عن 24 ساعة و لا تتجاوز 12 شهرا لأغراض ترفيهية، علاجية أو تاريخية و تنقسم إلى نوعين: سياحة داخلية تتم داخل حدود الدولة الواحدة و سياحة خارجية و تتم عندما تكون وجهة السائح دولة أجنبية [1].

تعرفها المنظمة العالمية للسياحة واللجنة الإحصائية بالأمم المتحدة بأنها: **"** الأنشطة التي يقوم بها الأشخاص أثناء رحلاتهم وإقامتهم في أمان وتقع في غير بيئتهم المعتادة لفترة لاتتجاوز سنة واحدة لقضاء من أجل قضاء وقت الفراغ أو التبضع وأشياء أخرى "[2].

يعرف العالم الألماني **جوبير فرويلر Joubert Frewler** السياحة بأنها: " ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث الغاية منها الحصول على الاستجمام وتغيير الجو المحيط بالفرد واكتسابه الوعي الثقافي وتذوق جمال المشاهد الطبيعية و الإستمتاع بالمناطق المقصودة." [3]

عرّفها الإقتصادي النمساوي **شولير نشرات هومن** بأنها: " الاصطلاح الذي يطلق على أي عملية من العمليات التي تتعلق بانتقال وإقامة وانتشار الأجانب داخل وخارج منطقة معينة أو أية بلدة ترتبط بهم ارتباطا مباشرا."

---

[1] منيرة دريدي ، سلمى حروش ، "أهمية ترقية السياحة الريفية في تحقيق التنمية الريفية بالجزائر" ، **مجلة أبحاث ودراسات التنمية** ،العدد 6 ، الجزائر ، السنة 2010 ، ص 80 -81

[2] Tourism Industry Association of Canada and Visa Canada , l'industrie touristique canadienne , **rapport special** 2012 , p04 .

[3] فضيل حضري ، وهيبة بوربيعين ، "التنمية السياحية بالجزائر ، **مجلة علوم الإنسان و المجتمع**" ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، العدد 10 ، 2010 ، ص23.

من خلال هذا التعريف يتضح أنه لا يكتمل تعريف السياحة بدون تعريف السائح الذي يمثل محور هذا النشاط والذي عُرّف لدى الإقتصاديين لعصبة الأمم سنة 1973 " بأنه الشخص الذي يسافر لفترة 24 ساعة أو أكثر خارج المنطقة التي يقيم فيها بصفة دائمة " ، كما عرفه مؤتمر الأمم المتحدة للسفر والسياحة الدوليتين " أنه الشخص الذي يزورمكانا غيرموطنه، فالسائح هو كل شخص يغادر مكان إقامته إلى مكان أخر يحقق له اشباعا نفسيا وقد يكون سائحا محليا يقيم في بلد ما ويقوم بزيارة بلده أوسائحا دوليا يقيم في غير بلده لمدة ليلة واحدة على الأقل. يتضح أن السياحة قد تكون داخلية و قد تكون سياحة خارجية [1].

أما المنظمة العالمية للسياحة فقد أكدت أن اصطلاح السياحة يمكن أن يطلق عندما تتوفر العناصر التالية:

- أن يكون هناك تحركا للأفراد من موقع إلى آخر خارج مجتمعهم المحلي.
- أن توفر الجهات المقصودة من أجل السياحة مستوى مقبولا على الأقل من النشاطات و التسهيلات وكذا الخدمات.
- أن يؤدي وجود السياح إلى إحداث تأثير إجتماعي في المناطق التي تمت زيارتها.
- أن تتضمن صناعة السياحة عددا من النشاطات الفرعية تسمح بإدرار دخل للاقتصاد الوطني من العملة الصعبة التي تدخل إلى البلد السياحي المزار عن طريق السواح[2]

ثانيا– مجالات السياحة : تتعدد مجالات السياحة بين :

1- سياحة ترفيهية.

2- سياحة المغامرات .

3- السياحة الطبية.

4- سياحة حموية .

5- سياحة الأعمال.

6- سياحة الفعاليات الدولية والمهرجانات.

7- سياحة دينية.

8- سياحة بيئية.

9- سياحة شاطئية .

تتعدد مجالات السياحة حسب هدف التنقل و السفر للأشخاص .

[1] محمد تاج الدين صحراوي و و سيلة السبتي ، "السياحة في الجزائر بين الواقع و المامول" ، **مجلة نماء للإقتصاد و التجارة** ، العدد الثاني ،2017 ، ص 51 ،

[2] منيرة دريدي ، مرجع سابق، ص80 -81

ثالثا– : أهمية السياحة :

للسياحة أهمية قصوى في حياة الإنسان نذكرها في الشكل المبين أسفله للمنظمة العالمية للسياحة .

- ✓ تساهم في زيادة الناتج المحلي الخام.
- ✓ المحافظة على التراث الثقافي .
- ✓ توفير مناصب الشغل .
- ✓ تحقق الأمن و السلام .
- ✓ تساهم في تحقيق التنمية .
- ✓ المساهمة في زيادة الصادرات .
- ✓ زيادة النمو الإقتصادي .
- ✓ خلق مناصب شغل .
- ✓ المساهمة في الرفع من صادرات العالم .
- ✓ المساهمة في المحافظة على البيئة .[1]

كما تشيرالإحصائيات أدناه إلى مختلف المؤشرات المتعلقة بالسياحة الدولية خلال فترة 2017

الشكل رقم (1 0) : مختلف الإحصائيات للسياحة الدولية خلال فترة 2017

[1] http://media.unwto.org/fr/ L'importance du tourime , 2017

المصدر : http://media.unwto.org

يشير الشكل إلى تصاعد الصناعة السياحية سواء من توافد السياح أو من تحصيل المداخيل فكلما زاد تدفق السياح زادت المداخيل وكلما زادت هذه الأخيرة زاد الاهتمام بالخدمات السياحية مما يجلب المزيد من السياح، كما سجلت جميع الأسواق المصدرة تقريبًا زيادة في الإنفاق السياحي في عام 2017 مما يعكس استمرار الطلب القوي على السياحة الدولية في جميع مناطق العالم عززكل من الإقتصاديات الناشئة، في هذا المجال قال طالب الرفاعي الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية خلال نشر مقياس الإنفاق من قبل الدول المصدرة في جميع أنحاء العالم سنة2017"لا يزال الناس يتمتعون بشهية قوية للسفر وهذا يفيد العديد من البلدان من خلال تحقيق النموالإقتصادي وخلق فرص العمل والتنمية". يعكس الإنفاق السياحي القوي التقدم في مجال الاتصال وتبسيط متطلبات الحصول على التأشيرة والانتعاش في الاقتصاد العالمي. [1]

رابعا : تعريف الإستثمار:

لغة: مصدر الفعل استثمر يستثمر و هو مشتق من ثمر الرجل ويقصد بمال ثمر أي مال كثير ويعني استثمار المال نماؤه ونتاجه.

اصطلاحا: هو تحصيل نماء الشيء وزيادته عبر الطرق و الوسائل المشروعة.

عرّفه مطر " على أنه التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على توقعات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وعن المتوقع من قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم مع عائد معقول مقابل تحمل عنصرالمخاطرة المتمثل باحتمال عدم تحقيق هذه التوقعات.

كماعرفته هيئة السوق المالية " بالإلتزام بالتضحية بموارد مالية بهدف تحقيق موارد أعلى في المستقبل ".

فيما ذهب آخرون في إعطاء تعريف شامل " بأنه عملية إقتصادية قائمة على أسس علمية لتوجيه أصول مالية أو مادية أو بشرية لتحقيق عوائد إضافية في الجوانب الإقتصادية ، الإجتماعية والثقافية في المستقبل لتوقعات دائمة تتجاوز القيمة الأصلية المذفوعة ". [2]

[1] http://media.unwto.org/fr/press-release/2018-04-23/forte-demande-de-tourisme-emetteur-sur-les-marches-tant-traditionnels-qu-em

[2] https://oktob.io/posts/12371, 26/4/2018

الإستثمار هو المجال الذي يسمح بخلق ثروة جديدة و تجديد الثروات القائمة ، وهو أحد المراحل الرئيسية في الدورة الإقتصادية التي تتمثل في الإنتاج ، التوزيع ، الإستهلاك ، الإدخار والإستثمار،تؤكد الدراسات الإقتصادية بأن إرتفاع معدلات الإدخار تساعد على إرتفاع معدلات الإستثمار والذي سيؤدي إلى معدل نمو أكبر و العكس بالعكس وأوضح الإقتصادي "أ. **لويس** – الحائزعلى جائزة نوبل في الإقتصاد– أن "التحول الحاسم في حياة المجتمعات لايبدأ مع احترامها للثروة ولكن عندما تضع هذه المجتمعات في المقام الأول الإستثمار المنتج ، وما مايترتب على ذلك من خلق للثروة[1] .

المطلب الثاني :مفهوم الإستثمار السياحـــي

أولا :تعريف الإستثمار السياحي : يُعرف الإستثمار السياحي على أنه "استثمار مادي مباشر يتمثل في إقامة منشآت سياحية وظيفتها الأساسية تقديم –خدمات للسائحين " فنادق ، مطاعم ، وسائل نقل في إطاراحترام القوانين المحلية و الدولية مقابل أجر محدد " كما لا يقتصر دوره فقط في بناء وحدات فندقية و شبه فندقية بل المساهمة في تحسين الهياكل القاعدية والتهيئة العمرانية و الهياكل القاعدية الخاصة بالنقل و المواصلات والاتصالات ، إلى جانب دلك يتيح فرص جديدة للنجاح و تحقيق عوائد مالية معتبرة.

عرفته منظمة السياحة العالمية بأنه " التكوين الكلي لرأس المال أو حيازة أصول ثابتة و داخل النطاق الإقتصادي للدولة وملكية الوحدات الإنتاجية المقيمة بغض النظر عن جنسيتها[2]

كما عرفه الإقتصاديون على أنه : توظيف المدخرات في شراء أو إنتاج معدات و آلات وأجهزة و مبان، أي استخدام تلك المدخرات في زيادة الطاقة الإنتاجية حيث تعمل هذه الخيرة على توفير المزيد من الخدمات لأفراد المجتمع والدولة

مما سبق يمكن تعريفه على أنه: مجموع ما ينفق في قطاع السياحة وما تستقطبه الدولة من نشاطات موجهة لهذا القطاع بحيث توجه رؤوس الأموال لخلق أو تثمين منتوج سياحي أو خدمة ترد ضمن عناصر الجذب السياحي بهدف تسويق هذه الخدمة وتحقيق عوائد على رؤوس الأموال المستغلة بهدف تلبية احتياجات السياح والمواقع المضيف

ثانيا : مجالات الإستثمار السياحي : تتمثل مجالات الإستثمار السياحي في العناصر التالية:

- ✓ **الإيواء السياحي:** تشمل أنشطة الإستثمار في الفنادق والموتيلات والمباني السياحية الجاهزة، دور الإستراحة،المجمعات والمدن والقرى والشقق وغيرها من أماكن الإيواء المساعدة والتكميلية.
- ✓ **أماكن الترفيه وقضاء الفراغ:** ترتبط بعمليات الإستثمار في المقاهي،المطاعم، المسابح ،محطات الإستراحة السياحية وحمامات المياه المعدنية العلاجية..وغيرها

[1] محمد وزاني ، 'السياحة المستدامة : واقعها و تحدياتها بالنسبة للجزائر" ، "مذكرة لنيل شهادة الماجيستر" ، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص تسويق الخدمات ؟؟؟؟، 2010 ، ص56

[2] محمد امين طيبي ،" الضوابط القانونية للاستثمار السياحي بالجزائر" ، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر ، قسم الحقوق ، جامعة سعيدة، 2015 ، ص11- 12

- ✓ **النقل والمواصلات**: من أهم مجالات الإستثمار السياحية العامة أوالخاصة وهي:
- استثمارات تتعلق بإقامة المطارات المدنية، الموانئ، محطات الزوارق النهرية وأماكن توقف العبّارات والمراكب .
- استثمارات في الطرق البرية المخصصة للأغراض السياحية [1]
- استثمارات في نقاط البريد والإتصالات الخدمية :تشمل توفير شبكة الهاتف النقال خاصة في المناطق الصحراوية التي يزورها السياح وكذلك توفير خدمات الأنترنات بتدفق جيد من أجل توفير كل الظروف لمتعة السائح.

✓ **التعليم والبحث العلمي**: يتم الإستثمار في الكليات والمعاهد ومراكز الدراسات السياحية والدراسات المهنية لإعداد الإطارات السياحية القادرة على تطوير وخلق منتجات سياحية مبتكرة تسهم في الرفع من قيمة القطاع، كما توجدالإستثمارات المرتبطة بالدورات التدريبية والبعثات الدولية للتبادل السياحي.

✓ **الإدارة السياحية التكميلية**: تتعلق أساسا بإنشاء العمارات والدوائر المعنية بالمرافق السياحية،صيانتها وتجهيزها بالمعدات والأجهزة وشبكات التواصل واللوازم الأخرى...

✓ **الترويج والإعلام السياحي**: تشمل الإستثمارات الموجه لمراكز الاستعلامات ،الخدمات السياحية ،مكاتب الحجز السياحي وكل النفقات المخصصة للحملات الترويجية وطبع الكتيبات عن جغرافية الدول ومعالمها السياحية وخدمات الإعلام والتثقيف السياحي.

✓ **الإستثمار في الثروة السياحية**: يشمل العديد من المجالات التي تمتلكها الدولة ومنها :

- **الإستثمار في الموارد الطبيعية**: من خلال الاهتمام بالموارد الطبيعية للدولة المضيفة بالمحافظة عليها.
- **الإستثمار في الموارد الثقافية**: من خلال تشجيع وتنظيم المهرجانات الثقافية والمحافظة على الآثار وفتح المناطق الأثرية أمام القطاع العام كما الخاص للإستثمار فيها [2].

ثالثا : خصائص الإستثمار السياحي :

يعتبر الإستثمار السياحيمن أهم المجالات التي أصبحت تغري المستثمرين لما تدره من أرباح من جهة ولما تقدمه تلك الإستثمارات من ايجابيات ومنافع على اقتصاد الدول السياحية من جهة أخرى وتتميز بمجموعة من الخصائص:

1- يرتفع دخل االإستثمار السياحي بتوفر كافة متطلبات الصناعة السياحية وهي غير مكلفة مقارنة بالقطاعات الأخرى، يشترط ذلك مجموعة من العوامل التي تتفاعل فيما بينها للوصول إلى كفاءة الصناعة السياحية و الرفع من مستوى إذائها في إقليم معين إلى جانب مدى اهتمام الدولة و الأفراد بالأنشطة السياحية .

[1] مراد زايد، "الإستثمار السياحي تحليل الوضع الدولي وصعوبات بيئية" ، **مجلة الاجتهاد للدراسات** القانونية **و الاقتصادية** ، جامعة الجزائر ،المجلد 7 ، العدد 5 ، 2018 ، ص134.

[2] مفاهيم عامة حول التمويل و االإستثمار السياحي ، , these et memoires,universite mohamed khider biskra,thesis.univ-biskra.dz، ص31-32

2- تتأثر الإستثمارات السياحية بشكل كبير بالإستقرار السياسي والوضع الأمني للدولة فحجم الإستثمارات السياحية لع علاقة كبيرة بالجانب الأمني كما يتأثر المنتوج السياحي كما السائح بالظروف الأمنية للمنطقة السياحية فهذا الأخير أصبح يبحث عن الراحة و السكينة .[1]

3- التشريعات و القوانين المنظمة للإستثمار: تؤثر التشريعات في أية دولة في الإستثمار السياحي فمرونتها تؤدي أيضا إلى مرونة الإستثمارات السياحية كما تتقلص بقدر التعقيدات و العراقيل التي من شأنها عرقلة العملية السياحية و حرية الأفراد في الحصول على الخدمات.

4- توصف الإستثمارات السياحية بخاصية توظيف أعداد معتبرة من العاملين و بمهارة عالية ومتخصصة في مجالات متنوعة أو يد عاملة بسيطة ترتبط بالسياحة و استمرار نشاطها .

5- تحتاج السياحة إلى علاقات خاصة و سمعة طيبة بين الدول المصنعة للسياحة و هذا بالعمل على إيجاد مكانة للطابع السياحي المحلي للدولة داخل الأسواق العالمية وأيضا حجم المغريات السياحية و مستوى العرض السياحي في الدولة .

6- إستمرارية العمل السياحي طول أيام السنة و تركيز الإستثمار في منتج سياحي يستقطب السائح خارج إطار السياحة الموسمية وهذا يقف على مقدرة الدولة على التغلب على السياحة الموسمية وتجنب العمل في فصول وتوقيف النشاط في فصول أخرى و من خلال خلق أنشطة سياحية تتناسب مع كل فصل وما يتوافق معه من الترتيبات الإجتماعية من حيث توزيع العطل و الإجازات.[2]

رابعا : أهمية الإستثمار السياحي :

بإعتبار الإستثمار السياحي من النشاطات التي تجلب مداخيل للبلد دون الحاجة لشحنها وتوصيلها إلى المستهلك أولت الدول اهتمامها الشديد و بشكل يشجع الإستثمار السياحي من خلال كل التسهيلات التي تقدمها للمشروعات السياحية اضافة إلى مساهمة هده الدول في تكاليف إنشاء الخدمات اللازمة للمشروعات السياحية من بنية تحتية مناسبة و مساعدة ، شبكة طرقات ، شبكة مواصلات، شبكة اتصالات والتي في مجملها تساهم في تنشيط العمل السياحي و دعم النمو الإقتصادي للبلد خاصة أنها اضحت أهم صناعات العالم الرئيسية في الوقت الحالي حيث فاقت معدلات نموها معدلات نمو قطاع الزراعة و الصناعة متجاوزة ايضا الصناعات التحويلية و الخدمية من حيث التوظيف و جلب العملات و المبيعات المختلفة و تكمن أهمية الإستثمار السياحي فيما يلي :

1- تكمن أهمية الإستثمار السياحي بأنه مصدرا حيويا من مصادر الدخل القومي من العملات الصعبة في تحسين ميزان المدفوعات و يظهر من خلال تدفق رؤوس الأموال الاجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية و مختلف الايرادات التي تجنيها الدولة من السائحين وخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية و المنافع الممكن

[1] سامية فقير، "وا اقع االإستثمار السياحي بالجزائر و تاثيره على السياحة الداخلية" ، الملتقى العلمي الوطني العاشر حول واقع السياحة في الجزائر و سبل تطويرها ، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة البويرة ، جانفي 2018 ، ص 17

[2] سامية فقير ، مرجع سابق ، ص 18.

تحقيقها نتيجة خلق علاقات إقتصادية بين القطاع الإقتصادي و القطاعات الأخرى وبهذا فالإستثمار السياحي يؤمن بدائل الدخل كما يساهم في تنويع الدخل إلى جانب المساهمة في إيجاد العوائد الاضافية .

2- يؤدي الإستثمار في المشاريع السياحية إلى تنمية المناطق السياحية و الذي يؤدي بدوره إلى تنمية المناطق العمرانية الجديدة الأقل حظا في التنمية مما يخلق قدرا من التوازن الإقليمي في التنمية و هو ما من شأنه أن يعيد توزيع الدخول بين المدن السياحية و المدن السياحية التقليدية وبالتالي يعد إذاة مناسبة لتحويل المجتمعات النامية من مجتمعات زراعية تقلدية إلى مجتمعات متحضرة راقية ، بالاضافة إلى أن الإستثمارات السياحية تلعب دورا بارزا في توزيع السكان داخل الدولة عن طريق تنمية مناطق و مدن سياحية .

3- يساهم في خلق و توفير مناصب شغل سوءا للأفراد المؤهلين و المختصين في القطاع أو اليد العاملة البسيطة غير المؤهلة وقدرت الإحصائيات المتعلقة بالتشغيل في قطاع السياحة ما يفوق تسعة من المائة من إجمالي اليد العاملة في العالم الفترة الممتدة من سن [2000- 2015] و قد وصل عدد العاملين ضمن هذا القطاع 283578000 خلال سنة 2015 و قد صنف وفق هذه الإحصائيات من أبرز القطاعات توفيرا لمناصب العمل .

4- مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي : يعكس النمو المحلي الإجمالي مستوى النمو الإقتصادي للدول إذ يعد من أكثر المقاييس شيوعا واستخداما لقياس الإذاء الإقتصادي على المستوى المحلي أو العالمي و هنا يمكن تقديم اصائيات عن متوسط مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الاجمالي العالمي خلال الفترة الممتدة مابين 2000- 2015 بـ 9,5 بالمائة هده النسبة التي يرشح ان ترتفع إلى 10,8 خلال سنة 2026 .

5- يساهم الإستثمار السياحي في نقل التقنية حيث غالبا ماتقدم الشركات الاجنبية المستثمرة نقلة نوعية في استعمال التقنية على شكل صورة معارف تمكن من المساهمة في تطوير طرق العمل الحالية في الأنشطة السياحية و تحسينها اضافة إلى إعطاء نمط حديث من طرق تقديم الخدمات و السلع و المنتجات السياحية .[1]

المطلب الثالث : مناخ الإستثمارالسياحي : (مقومات جذب الإستثمار في المجال السياحي) :

يرتبط بصورة رئيسية بتوفر المقومات والإمكانات السياحية التي تعد محورا أساسيا لجذب رؤوس الأموال لإستثمارها في مجالات القطاع السياحي المختلفة و يمكن إجمالها في مايلي :

أولا: المقومات الطبيعية : تتمثل في الظروف المناخية كتمايز الفصول، المواقع الطوبوغرافية التي تشمل الأودية والجبال والصحاري و العيون المائية والحمامات المعدنية ...الخ ، المناظر الطبيعية مثل الغابات والشلالات و الحيوانات النادرة ...الخ

ثانيا : المقومات التراثية و الثقافية : هي مجموعة من التشكيلات المادية و اللامادية مثل : المواقع التراثية ، المباني و القطع الأثرية ، التراث العمراني و العمارة التقليدية ، المتاحف ، التراث الشعبي كالعإذات و التقاليد و المعتقدات و الفنون و الأدب بشكل عام هي الهوية الثقافية و طريقة في الحياة لمجتمع ما . كما تشمل الصناعات التقليدية مثل الألبسة والفخار و الاكلات الشعبية .فالمقومات التراثية و الثقافية باختلاف مظاهرها جزء لا يتجزأ في صناعة

[1] رشيد سعيداني ،" أهمية االإستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية" ، **مجلة البشائر الاقتصادية** ، المجلد الثالث ، العدد 2 ، ص 7 – 8

السياحة و تساهم بنسبة كبيرة من الدخل الوطني من خلال التسويق السياحي للمنتجات مثل الأفرشة والألبسة و تمثل 10% من إيرادات السياحة حسب المنظمة العالمية للسياحة فالسائح يبحث دائما على اقتناء منتج تذكاري يعكس ثقافة البلد المضيف له و يرمز للمنطقة التي زارها لسهولة حملها من جهة و جانبها الجمالي و سعرها المقبول من جهة ثانية كما تساهم في تسويق ثقافة البلد مما يسمح بتبادل الثقافات و تقارب المجتمعات .

كما تضم هذه المقومات أيضا مختلف المعارض و المهرجانات و الملتقيات العلمية عالمية كانت أو وطنية إذ تعتبر من الأنشطة الجاذبة للإستثمار السياحي لما تساهم به في عملية استقطاب للسياح سواء داخليين أو خارجيين سواء لغرض ترفيهي ، تعليمي أو تسويقي أم لحضور ندوات و ملتقيات عالمية وبالتالي فهي من الأنشطة الإستثمارية الأكثر ربحا من خلال خلق الإستثمارات في هذا المجال أو ترقيتها باستغلال نشاط الصناعات التقليدية و الحرفية و مختلف الفعاليات الثقافية بالأخص إذا تم تنظيمها و إستغلالها بإعطائها الصبغة المؤسساتية و العمل على تقنيها بفتح المجال للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على القطاع السياحي من خلال خلق مشاريع أو تطويرها و ترقيتها [1].

نذكر على سبيل المثال الهيئة العامة للسياحة و التراث الوطني للسعودية التي تفتح المجال للخواص من خلال برنامج تطوير الفعاليات السياحية الذي يعتبر مرافق للخواص لتقديم الدعم والمساندة الفنية والتسويقية والإعلامية لمنظمي الفعاليات السياحية لتنمية وتطوير خبراتهم في تخطيط وتنظيم وإدارة الفعاليات السياحية، لضمان تطوير الفعاليات الحالية وتصميم وتنفيذ فعاليات سياحية جديدة جاذبة تناسب كافة شرائح المجتمع في مختلف المحافظات والمناطق[2].

يعد المغرب من أكثر البلدان الإفريقية رواجا في المهرجانات الوطنية و الدولية التي تنظمها بإمتياز حيث لايقل الحضور عن 130ألف شخص في اليوم متفوقا بذلك على مهرجانات كبيرة من قبيل مهرجان "بيلباو" ومهرجان "مونتروه للجاز"، يقارب الدخل المتحقق خلال فترة تنظيم المهرجانات 14.159 مليون دولار كفعاليات مهرجان تاركالت، مهرجان "موازين ، مهرجان مراكش السينمائي الدولي و أصبح هذا الأخير من المهرجانات العالمية بل و واحد من أهم المهرجانات التى تقام فى دول حوض البحر الأبيض المتوسط ، سباق الاتحاد العالمي للسيارات بمراكش و يعد هذا الأخير هو الحدث الأكبر من نوعه فى أفريقيا كلها مما ساهم في تنشيط القطاع الفندقي وتحفيز المستثمرين الأجانب .[3] كما تساهم الصناعة السنيمائية بشكل كبير في عملية الجذب السياحي من خلال مهرجانات الأفلام القصيرة مثلا ،فمن خلال الإستثمار يتم المحافظة على هذين المقومين الاساسيين في نشاط السياحة و تطويرهما و إستدامتهما للأجيال المقبلة .

فاطمة سويتم ،" الصناعات التقليدية كمصدر لترقية السياحة و االإستثمار السياحي منطقة اهقار"،**مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية و الإقتصادية** ، 1 المجلد 7 ، العدد 5 ، المركز الجامعي لتمنراست ،الجزائر ، 2018 ، ص 271

عبد الناصر عبد الرحمن الزهراني، كباشي حسين قسيمة ،" لإستثمار السياحي في محافظة العلا ، مركز المعلومات و الأبحاث السياحية "، 2008 ، 2السعودية ص21

3 المهرجانات المغربية قبلة سياحية عالمية / https://www.alaraby.co.uk/supplements/2015/2/4

ثالثا: الإستقرار السياسي : يؤثر هذا العامل على الإستثمارات بالأخص الأجنبية منها مما يساعد على حافزية الإستثمار في مختلف مناطق الجذب السياحية. يساهم الأمن كما الإستقرار السياسي في توفر وسائل النقل ووصولها لمختلف الأماكن السياحية وبتسعيرة جيدة كما يشتغل نشاط المقاهي و المعارض لساعات متأخرة من الليل أين تكون السياحة في أوّجها,

رابعا: تجهيز مناطق الجذب السياحية أو التهيئة السياحية : تتمثل في البنى التحتية السياحية مثل العقار السياحي(خاصة للمشاريع السياحية الكبرى) ، خدمات النقل بمختلف الوسائل، خدمات الأكل والشرب كالمطاعم والمقاهي، خدمات الإتصال بوسائلها المتعددة مثل الأنترنت ، شبكات الهاتف النقال كالجيل الرابع [1]وتلعب المنافسة هنا دورا كبيرا من ناحية النوعية و التكلفة في توفير شبكات إتصال ذات تدفق عال وبأسعار مغرية ، شبكات طرقات متطورة ومنظمة .

خامسا : البيئة الإقتصادية و النظام الضريبي المالي : تتمثل في النظام الإقتصادي للسوق المتبع في كل دولة فكلما اتجهت الدولة إلى نظام السوق الحر في المعاملات الإقتصادية واستقرار سعر الصرف كلما كان الجذب الإستثماري السياحي مهم للدولة . [2]كما تلعب التحفيزات الضريبية والمساعدات المالية المتمثلة في التسهيلات المالية كالقروض طويلة الأجل و بأسعار فائدة منخفضة ، الإعفاءات الضريبية دورا هاما في الإستثمار السياحي ،تكون الإعفاءات طويلة المدى في الغالب في المراحل الأولى من بداية نشاط المشروع و تقدر على العموم بثلاث سنوات من بداية النشاط ، كما يمكن أن تقدم إعفاءات جمركية على الواردات من مدخلات عملية الإستثمار السياحي مثل التجهيزات و المعدات.

في هذا المنحى وفي 2017 أعلنت وزارة الثقافة والسياحة التركية أنها ستطرح مجموعة من الحوافز لجذب المستثمرين المحليين والأجانب إلى قطاع السياحة في البلاد من بينها إصدار قروض بفائدة منخفضة للمستثمرين. كما أعلنت الحكومة عن حزمة من الحوافز والتسهيلات الخاصة بالمستثمرين الأجانب لا سيما السعوديين والخليجيين من بينها تكفلها بدفع التأمين الإجتماعي على العمالة بدلا من صاحب العمل وكذا دفع الفوائد عن أصحاب المشاريع في حال تحصلهم على قروض لتأسيس مشاريع جديدة وسيتم تسهيل موضوع التأشيرات السياحية التي كانت تشترط المكوث أكثر من ستة أشهر، و الأرقام خير دليل على ذلك فقد ارتفعت إيرادات قطاع السياحة في البلاد بنسبة 8.7 % بما يعادل 5.4مليار دولار مقارنة بعام 2016 –حسب تقرير أصدره معهد الإحصاء التركي ..[3]

يعتمد تمويل المشاريع السياحية على عدة مصادر انطلاقا من القوانين الضابطة له و التشريعات المختلفة المتداخلة مع مجال الإستثمار السياحي إذ يجب أن تتميز بالمرونة كما لاننسى تأثير البيروقراطية و الإجراءات الإدارية وتطور

[1] عبد الناصر عبد الرحمن الزهراني، كباشي حسين قسيمة ، مرجع سابق، ، ص22

[2] المرجع نفسه، ص23

[3] https://www.turkpress.co/node/40001

الجهاز الإداري من خلال استخدام الإدارة الإلكترونية بما تحمله من خصائص كتخفيض المعاملات الورقية ، حسن الإستقبال و السرعة في الأداء والإستماع لشكاوي المستثمرين أو المقبلين على الإستثمار خاصة في الدول النامية التي تعاني من البيروقراطية التي تُنفر المستثمرين الأجانب و المحليين بسبب التعقيدات الإدارية .

سادسا : الموارد البشرية المؤهلة : تقوم المؤسسات السياحية الناجحة على قدرات و مهارات فنية متخصصة و قادرة على إذاء الأعمال و إنجازها بالشكل المطلوب وتعد الموارد البشرية المؤهلة شريكا إستراتيجيا في الإستثمارات السياحية حيث تسهم كثيرا في تحقيق أهداف المؤسسة و تساعد في تنظيم العمل و تنفيذه بالشكل الذي يضمن تخفيض التكلفة و تقليلها و زيادة جودة الخدمات وغالبا ما يكون سلوك العاملين هو المفتاح الرئيسي والمدخل الملائم لتحقيق الميزة التنافسية في مجال الإستثمارات وبالتالي تحفيز رؤوس الأموال في القطاع الخاص للإستثمارات السياحية [1] لذلك وجب على الدولة وضع إستراتيجيات شاملة لتنمية الموارد البشرية من خلال إنشاء مراكز للتكوين ذات جودة عالية مثل مركز تدريب نقابة الطهاة بالولايات المتحدة CUTC ، إضافة إلى برامج شهادة جودة التعليم السياحي كشهادة UNWTO. TedQual (نظام ضمان الجودة لبرامج التعليم والتدريب السياحي) الذي يُعنى بقياس جودة المؤسسات التعليمية في المجال السياحي ، نظام ضمان الجودة والتميز لمؤسسات إدارة الوجهات (UNWTO.QUEST) والذي يهدفإلى تعزيز الجودة والتميز في منظمات إدارة الوجهات السياحية في تخطيط وإدارة وحكم التنمية السياحية من خلال بناء القدرات لضمان التنفيذ الناجح لمعايير الجودة في مجالات السياسة الثلاثة (القيادة الإستراتيجية والتنفيذ الفعال والحوكمة الفعالة) ،كما تختص أكاديمية المنظمة العالمية للسياحة بالتدريب في المجالات التالية : السياسة والتخطيط السياحي ، إدارة السياحة ، المنتجات السياحية ، التسويق السياحي والاتصالات [2].

تساهم اليد العاملة المؤهلة في تقديم المساعدات الفنية و التقنية لأصحاب المشاريع السياحية كالاستشارات القانونية و المالية و المترجمين ، الترويج للمنتجات السياحية و الخدمات خاصة في المجال الفندقي و الإرشاد السياحي ، مهارات التسيير الإداري و المؤسساتي ، الإستخدام المتقدم للإعلام الآلي ، إدارة العلاقات العامة وغيرها ،إلا أن تنمية القوى العاملة المستعدة للعمل في المجال السياحي تعاني من صعوبات منها :

- ✓ عدم كفاءة السلطات في الترويج للمهنة وعدم تحفيز الشباب على اتخاذها كمهنة مستقبلية لعدم ثقتهم في المجال السياحي كمهنة مستقرة لنشاطها الموسمي في كثير من الأحيان.
- ✓ نظرة المجتمع للمجال السياحي على أنه يتعارض مع الأعراف و التقاليد.
- ✓ الإعتماد على البرامج النظرية في معظم المؤسسات التدريبية و غياب الطالب العملي ليكون مستعدا مباشرة بعد التخرج ليصطدم بسوق العمل الذي يبحث عن إطارات جاهزة فغالبية االمستثمرين ليس لديهم الوقت لإعادة

[1] عبد الناصر عبد الرحمن الزهراني، كباشي حسين قسيمة ، مرجع سابق، ص22

[2] http://academy.unwto.org/fr/content/programmes-de-lacademie-de-lomt

تدريب العنصر البشري و يبحثون عن الخبرة الجاهزة كما أن التأهيل يأخذ تكلفة إضافية هم في غنى عنها خاصة إذا كان النشاط الممارس موسميا فقط لأن التدريب و التأهيل من واجب المعاهد والمؤسسات المختصة .

تختلف الحاجة إلى مهارات معينة حسب حجم ومتطلبات الإستثمارات السياحية و تلجأ المشروعات الكبرى خاصة الفندقية منها مباشرة إلى التعاقد مع المعاهد المتخصصة في المجال لتوفير القوى العاملة المستعدة [1]

سابعا : الإعلام : يعد الإعلام بكل وسائله المتعددة والمتطورة وسيلة ضرورية في عملية الإستثمار السياحي فمن خلاله يتم الترويج لمواقع التراث الثقافي و الطبيعي والتعريف بخصوصية المنطقة وعاداتها كاستخدام الأنترنت، تعد شبكة الإنترنت إحدي أكثر أدوات الاتصالات والمعلومات من أجل الترويج للمنتوج السياحي ومن بين الخيارات المختلفة (المواقع على الشبكة، البريد الإلكتروني والإعلان على شبكة الإنترنت) استنادا إلى سهولة الوصول إليها وإلى المعلومات باستخدام مواقع التواصل الإجتماعية أنشأت صفحات تروج لمختلف الأكلات الشعبية لتركيا منها مطعم المدينة الذي لديها أكثر من ثلاثة ملايين متابع تعرض مختلف الأكلات المشهورة عالميا من طرف أشهر الطباخين الأتراك و نجد في مقدمة الصفحة شعارات جاذبة للسياحة مثل ...."عند مجيئكم إلى إسطنبول يجب أن تكون زيارة مطعم المدينة من أولوياتكم لذا يفضل كثير من المشاهير العرب والأجانب زيارة مطعم المدينة في أسطنبول لقضاء أجمل الأوقات مع عائلتكم ،أحبائكم وأصدقائكم عنوانكم الوحيد مطعم المدينة...." و " أكبر ربح بالنسبة لنا هو ضحكة زبائننا ورسم البهجة على وجوههم.. " ، هي شعارات هدفها بناء جسور الثقة مع السياح و طمأنتهم من حيث جودة الخدمة فمن عوامل إستقطاب السياح و المستثمرين توظيف الإعلانات، الإشهارات والترويج لها من خلال شعارات تكون بسيطة لكن محفزة ودقيقة في توجيه رسالة واضحة هادفة . بخصوص هذا ذكرت الوزارة التركية أن عشرة من المئة من عائدات قطاع السياحة سوف تنفق على الإعلان والترويج للسوق السياحية التركية فى الخارج [2]

كما يُسوق كذلك للقوانين الإقتصادية والإستثمارية وتوضيحها وتسليط الضوء على نقاط المرونة فيها لا سيما الإعفاءات والتسهيلات والإجراءات الإذارية و المالية لعملية الإستثمار و يساهم في نشر الإحصائيات الإستثمارية التي جرى توطينها ورعايتها من باب تحصيل الثقة وإعطاء نظرة إيجابية للمستثمرين تساعدهم في عملية إتخاذ قرار بشأن الإستثمار في هذا البلد، فالإعلام لايعرف الحدود الجغرافية كما يساهم في الترويج والتسويق للخدمات من حيث طبيعتها و جودتها و التعريف بها للمستهلكين ، كما يسخر الإعلام كوسيلة لقياس رضا المستثمرين حول مختلف الإجراءات الإستثمارية المقدمة وحول العراقيل والتعقيدات ، كما يوفر بيانات حول عدد السياح ومدى رضاهم من الخدمات السياحية المقدمة ، كما يعتبر الإعلام منصة يستمع فيها للشكاوى وله دورا رقابيا في عملية متابعة نشاط المشاريع السياحية بحيث يتم تبليغ الجمهور المستهدف بتجاوزات المستثمرين سواء على المستوى البيئي أو جودة الخدمات المقدمة .

[1] طلال الحريقي ، التدريب و التأهيل و تأثيره على السياحة ، الهيئة العامة للسياحة و التراث ، د53-55 ، 2016

[2] https://www.turkpress.co/node/40001

يساهم الإعلام أيضا في عملية التوعية السياحية والاهتمام بالنشاط السياحي من حيث الجوانب الإقتصادية ،لإجتماعية ، الثقافية و البيئية و الوقوف على المشكلات التي تواجه السياحة و الحركية السياحية مع وجود الدافع القوي للمساهمة في تنميتها وبالتالي يسهم في توعية المجتمع بفوائد الإستثمار السياحي على المجتمع ككل في شتى المجالات خاصة الجانب الإقتصادي من خلال اكتساب الأفراد للسلوكيات و العإذات المحفزة و المشاركة الإيجابية في النشاط السياحي.

من الوسائل الترويجية للمقومات السياحية نجد منظمي الرحلات السياحية كالشركات التي تصمم وتنتج كمية كبيرة من العروض السياحية والتي يتم بيعها في وقت لاحق من خلال وكالات السفر أو تجار الجملة أو تجار التجزئة الأخرين تحت علامة تجارية واحدة أو أكثر. تمتلك هذه الأعمال التجارية عناصر متنوعة من سلسلة التشغيل السياحي وتديرها مثل شركات الطيران الفنادق ، شركات الحافلات ، شبكات وكالات السفر، ، التأمين وغير ذلك مما يمنحها استقلالية كبرى وأسعار تنافسية وقوة كبيرة على المساومة .

يلعب رجل العلاقات العامة دورا مهما في جذب المستثمرين و السياح و نشر الوعي السياحي في أوساط المجتمع بمختلف الوسائل الإعلامية و التكنولوجية المتاحة ، يمكن تعريف العلاقات العامة السياحية بأنها الجهود الإدارية المبذولة من قبل المؤهلين و المدربين داخل أجهزة السياحة الرسمية و خارجها في المؤسسات والشركات السياحية لنشر الحقائق والمعلومات و الأفكار و الآراء المتعلقة بالسياحة بما يساعد على إقامة جسور الصداقة و التفاهم و الثقة مع أبناء البلدان الأخرى لتحسين الصورة الذهنية عن بلد ما ، كما يتم شرح سياسة المنظمة أو الدولة لمختلف القوانين و السياسات وتوضيحها للمستثمرين و التسهيلات المقدمة و الضمانات الممنوحة لهم كحماية لاستثماراتهم . [1]

كما تنحصر الوظائف الأساسية للعلاقات العامة في مجال الترويج السياحي في الوظائف التالية :

1- **البحث** : المقصود به إجراء دراسات عن طريق الاستفتاء أو سبر الآراء أو دراسة مسحية لمعرفة ميولات الجماهير ورغباتها و وجهات نظرها ولهذه الوظيفة أهمية كبرى في السياحة .

2- **التخطيط** : يقصد به تحديد الأهداف و تصميم البرامج الترويجية للدولة من حيث التوقيت و توزيع الإختصاصات و تحديد الأعمال وفقا للميزانية المحددة المسبقة .

3- **التنسيق** : هو عملية توحيد وجهات النظر عن طريق التنسيق بين الإذارات المختلفة و بين الموظفين و مختلف المستويات الإدارية ، بين المنظمة و جمهورها لتحقيق الإنسجام بينهما كما تنسق بين المنظمة و مختلف وسائل الإعلان المناسبة للتعريف بالسياسة العامة للمنظمة في عملية جذب المستثمرين.

4- **الإتصال** : هي الوظيفة التي تعمل على تسخير مختلف الوسائل الإعلامية من نشر و إعلان و إشهار و غيرها لتقديم الشروحات و التوضيحات و مختلف القوانين الموجهة للإستثمار و الإجابة عن مختلف الأسئلة الموجهة

[1] عبد الناصر عبد الرحمن الزهراني، كباشي حسين قسيمة ،مرجع سابق ، ص130

حول مجال الإستثمار السياحي مثل الضمانات و التسهيلات التي سيستفيد منها المستثمرون والعراقيل المتوقع حدوثها أو صادفت مستثمرين في الماضي .

5- **التقييم و التقويم**: تتم فيها دراسة أثر الأهداف على الجمهور وتكون فيها عملية تغذية عكسية لمعرفة نسبة إنجاز الأهداف المسطرة ومدى توافق الجمهور المستهدف مع الأهداف المطروحة من خلال دراسة رضى الجمهور كما يشمل التحري عن الإيجابيات والسلبيات و المقارنة من أجل وضع البدائل .[1]

لايمكن إنجاز الدور الإعلامي للعلاقات العامة إلا من خلال موظفي العلاقات العامة أو كما يعرف برجل العلاقات العامة التي توكل إليه عدة واجبات نذكر منها :

- وضع برامج إعلامية متكاملة يتم من خلالها توجيه الجهود و الطاقات لتحقيق أهذاف إعلامية للوصول إلى الجمهور المستهدف و الترويج لمختلف مصادر الجذب السياحي التي تسمح بجذب المستثمرين للبلد عن طريق عقد مؤتمرات تجيب عن مختلف التساؤلات المطروحة.
- بناء السمعة الطيبة و الصورة الحسنة عن البلد المستهدف وما تزخر به من مقومات طبيعية تستحق إنشاء مشاريع سياحية.
- تقديم مختلف التقارير و الإحصائيات عن النشاط الإستثماري وتسهيل عملية الوصول لمختلف المعلومات التي من شأنها خدمة المستثمرين، رغم ذلك لاتعكس بعض التقارير الدولية الصادرة عن بعض الهيئات فعليا حقيقة مقومات الجذب السياحية و الجهود المبذولة للإستقطاب الإستثماري .
- التصدي للدعايات المغرضة التي من شأنها إعطاء صورة سلبية عن بيئة الإستثمار السياحي مثل ما يروج له إعلاميا عن الدول الإسلامية كدول إرهابية لاتصلح للإستثمار، أو التركيز على بعض الحالات الشاذة وتضخيمها .
- الحرص على بناء تواصل إيجابي و ثقة بين المجتمع والمستثمر من ناحية تقبل فكرة المشاريع السياحية و توضيح أثرها الإيجابي على المجتمع كما يتم الحرص على إقامة روابط صداقة مع المجتمع و السائح الذي يعتبر مصدرا للدخل السياحي و المستهلك الرئيسي للخدمات السياحية .[2]

لايمكن تنفيذ الواجبات المنوطة بالمكلف بالعلاقات العامة إلا إذا توفرت فيه معايير أخلاقية تؤهله لإذاء الواجبات المرتبطة بإدارة العلاقات العامة السياحية على غرار المستوى التعليمي العالي و المتخصص ، إتقان أساليب الإتصال و الحوار مع الجمهور ، التحكم الجيد في مختلف الوسائل الإعلامية و التكنولوجية كتقنيات الصحافة ،الكمبيوتر، الأنترنت و منصات التواصل الإجتماعية حيث أصدرت عدة مدونات عالمية لسلوكيات المهنة لأهمية العلاقات العامة

[1] خالد اونيسي ،" الترويج عبر وسائل الإعلام و دوره في بناء الوعي السياحي وعلاقتها بالتنمية المحلية "، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في الإعلام والإتصال ،جامعة وهران ،ص2006

[2] المدونة العالمية لآداب السياحة / Unwto.org

مثل المدونة العالمية للمنظمة الأمريكية لسلوكيات مهنة العلاقات العامة ، المدونة الأوروبية لأخلاقيات العلاقات العامة و الجمعية المهنية للعلاقات العامة و غيرها تجتمع على :

توفر الصدق و الأمانة و النزاهة ، الاستخدام الإيجابي للأنترنت ، المنافسة الشريفة ، تقديم توضيحات عن مختلف المعلومات المقدمة و سهولة الولوج لها ، التعريف الموضوعي بالمقومات السياحية المتاحة و التحفيزات المتوفرة دون مبالغة.... الخ .

وضعت المنظمة العالمية للسياحة مدونة عالمية لإذاب السياحة تنظم ممارسة النشاط السياحي التي صودق عليها في الدورة السابعة من أفريل سنة 1999 للجمعية العامة للأمم المتحدة المكونة من عشر مواد على النحو التالي :

يؤكد أول بند فيها على " إن العاملين في تطوير السياحة ملزمون بمراعاة التقاليد الإجتماعية و الثقافية و الممارسات الخاصة بكل الشعوب ..." .

تنص المادة السادسة من البند الأول على أن: " يلتزم المشتغلون بالسياحة ويتأكدون من أن شروط التعاقد المقترحة على العملاء مفهومة وواضحة فيما يتعلق بطبيعة و أسعار و جودة الخدمات التي يلتزمون بتقديمها وبالتعويض المالي الذي يدفعونه ي حالة الإخلال بالتعاقد من جانبهم " .

جاء في البند الثالث : " ينبغي على السلطات العامة في الدول المضيفة وبالتعاون مع المهنيين المعنيين و اتخاذهم التأكد من وجود الآليات اللازمة لإعادة السائحين إلى بلادهم في حال إفلاس الشركة التي نظمت سفرهم، كما جاء في البند السادس من نفس المادة " ينبغي للصحافة لاسيما الصحافة المتخصصة في شؤون السفر و غيرها من وسائط الإتصال الإلكترونية الحديثة أن تنشر معلومات صادقة عن الأحداث و المواقف التي قد تؤثر على تدفق الحركة السياحية و عليها أيضا أن تقدم معلومات دقيقة و صحيحة لمستهلكي الخدمات السياحية ، كما ينبغي تطوير تكنولوجيا الإتصال التجارة الإلكترونية الحديثة لاستخدامها لهذا الغرض[1]

من أجل تحقيق غاية مقومات الإستثمار السياحي لابد من التخطيط السياحي الجيد و السليم الذي يعني مجموعة من الإجراءات المرحلية المقصودة والمنظمة و المشروعة التي تهدف إلى تحقيق استغلال أمثل لعناصر الجذب السياحي المتاح ، يمتاز التخطيط السياحي بعدة مواصفات أهمها :

- تخطيط مرن و مستمر يقبل إجراء أي تعديل إذا تطلب الأمر ذلك بناء على المتابعة المستمرة تخطيط واقعي و قابل للتنفيذ لايتجاوز حدود الإمكانيات.
- تخطيط مرحلي منظم يتكون من مجموعة خطوات منظمة متتابعة و متسلسلة .
- تخطيط تكاملي يأخذ بعين الإعتبار جميع القطاعات المساهمة في السياحة[2].

[1] these et memoires ، مرجع سابق، ص13

[2]، المرجع نفسه، ص142

كما يجب تنظيم نشاط الإستثمار السياحي من خلال المراقبة على أعمال الإستثمارات السياحية عبر مختلف الأنظمة الموجهة لذلك مثل : معايير الجودة ، معايير التصنيف ، معايير السلامة البيئية والمهنية ، استقبال الشكاوى المطروح من قبل المستهلكين و الحرص على تطبيق القوانين و اللوائح التنظيمية للدولة المضيفة .

المبحث الثاني :مفاهيم ذات علاقة بالتنمية المحلية : من أجل دراسة مفهوم التنمية المحلية يجب التعريج على المفاهيم التي ترتبط بالتنمية المحلية حتى يتشكل لنا ماهية التنمية المحلية

المطلب الأول :طبيعة التنمية :

أولا : تعريف التنمية

التنمية لغة : الزيادة ، الكثرة ، الوفرة

التنمية اصطلاحا : هو انتقال من الوضع الحالي إلى الوضع الذي ينبغي أن يكون عليه و هو تغيير إرادي يحدث في المجتمع اجتماعيا ، إقتصاديا أو سياسيا بهدف تطوير و تحسين أحوال الناس من خلال الإستغلال الصحيح و الجيد للطاقات و الامكانات المتاحة .

تعرفها هيئة الأمم المتحدة على أنها "مجموعة الوسائل و الطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية في المجتمعات القومية و المحلية ، إخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية و لتساهم في تقدم البلاد" [1].

ثانيا : أشكال التنمية : تتخد التنمية أشكال عديدة :

1- **التنمية الفكرية:** تقوم على تحسين ثقافة الفرد من خلال محاربة الأمية و تعميم التعليم لدى كافة الأفراد .

2- **التنمية الإجتماعية:** تهدف إلى تحقيق افستقرار الإجتماعي للافراد بفضل نشر روح الجماعة و الاعمال الخيرية .

3- **التنمية الإقتصادية:** تهدف إلى تشجيع العمل و الإنتاج و الابتكار.

4- **التنمية السياسية:** تهدف إلى رفع قدرة الأفراد في المشاركة في العملية السياسية و صنع القرار و تنفيده[2] .

ثالثا : تعريف المجتمع المحلي : هو مجموع الأفراد الدين يعيشون في بقعة جغرافية معينة أو مكان جغرافي محدد يتشاركون في العديد من الممارسات و الأنشطة الإقتصادية ن الإجتماعية و السياسية،يجمعهم نسيج إجتماعي موحد و يخضعون لحكم موحد كما تجمعهم قيم عامة مشتركة ، كان لمفهوم المجتنمع المحلي صدى كبير عند الدارسين و الإقتصاديين و السياسين لأنه الحيز الذي تقوم عليه الدولة ، من هنا نصل إلى تعريف التنمية المحلية للربط بين المفهومين السابقين فهي القيام بمجموعة من العمليات و النشاطات الوظيفية التي تهدف إلى النهوض بكافة المجالات المكونة للمجتمع المحلي »

[1] التنميةمفهوم/www.mawdo3.org

[2] أشكال التنمية /www.mawdo3.org

تعرف أيضا على أنها " دعم سلوك الأفراد وصقل مهاراتهم حتى يتمكنوا من تطوير انفسهم مما سينعكس ايجابيا على المجتمع يؤدي إلى نموه في العديد من القطاعات المحلية المؤسسية و التعليمية و غيرها ".[1]

المطلب الثاني : تعريف التنمية المحلية : تعتبر التنمية المحلية ركيزة أساسية وحلقة مهمة في تحقيق تنمية وطنية شاملة حيث تهدف إلى تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق و خلق فرص عمل و تفعيل وتعزيز الإستثمارات المحلية وهي بذلك عملية مستمرة و ليست حدثا آنيا و عملية واعية وطويلة المدى، شاملة ومتكاملة، تعرف التنمية المحلية على أنها "حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع بناءا على مبادرة المجتمع إن آمكن ذلك "

تشير مختلف الدراسات إلى أن مفهوم التنمية المحلية تبلور عبر فترات زمنية متتالية فقد استُعمل أول مرة باصطلاح تنمية المجتمع وكان يقصد بها تنمية المناطق الريفية و المحلية و الغرض منه تنمية المجتمع الريفي من خلال المشروعات و البرامج العديدة الموجهة لتنمية الريف، كما عرف هذا الاصطلاح مسمى آخر و هو التنمية الريفية وقد عرف الأخير تعديلا مرة أخرى وأصبح التنمية الريفية المتكاملة، لم يتوقف الأمر عندا هذا الشكل بل تبلور في صورة أخرى و ارتبط بتنظيم المجتمع المحلي و حل مشاكله ي و الخدمة في المجتمع المحلي وهو ما أصبح يتداول باسم **التنمية المحلية** ، ظهر هذا المفهوم في نهاية الحرب العالمية الثانية عندما استخدم في مؤتمر اشردج الذي عوقد لمناقشة موضوع التنمية الإجتماعية حيث فضل المشاركون استخدام مصطلح تنمية المجتمع للدلالة على تلك الحركة الإجتماعية الرامية إلى تحسين حياة المجتمعات بمشاركة وبمبادرة من الناس أنفسهم و المعروفة أيضا باسم التنمية الشعبية وهي عملية تستخدم المبادرات المحلية على مستوى المجتمعات الصغيرة كمحرك للتنمية الإقتصادية و بالتالي فإن التنمية المحلية هي استراتيجيه إنمائية تستخدم في العديد من البلدان و توجه نحو العمل الذي يقدر الإمكانات المحلية فالجهات الفاعلة المحلية غالبا ما تنجح حيث تفشل المؤسسات المركزية في مكافحة الفقر و التخلف .....الخ .

عرفتها منظمة الأمم المتحدة عام 1956 بتنمية المجتمع المحلي على أنها " مجموعة من الأساليب الفنية التي تعتمد عليها المجتمعات المحلية المنظمة بشكل يوجه محليا لمحاولة استشارة المبإذاة والقيادة في المجتمع المحلي و باعتبارها الإذاة الرئيسية لإحداث التغيير "كما عُرفت أيضا على أنها" نمط ديناميكي من التفكير من أجل الاستفادة من موارد البيئة البشرية و المادية المتوفرة في مجتمع ما بغية زيادة هذه الموارد كما ونوعا واستخدامها على نحو يعود بالنفع على جميع فئات و أفراد المجتمع " .

هناك من عرفها بأنها "عملية يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي و الحكومي للارتقاء بمستوى التجمعات والوحدات المحلية اقتصاديا،إجتماعيا وثقافيا من منظور تحسين نوعية حياة سكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية من منظومة شاملة و متكاملة " [1]

[1] مفهوم المجتمع المحلي www.mawdo3.org/

يمكن القول أن التنمية المحلية خلية من نسيج أكبر وأشمل وهي قاعدة أساسية و ضرورية في تحقيق التنمية الوطنية خاصة وأنها تستهدف تحسين الظروف المعيشية محليا و المجتمع ككل و تهدف إلى تحقيق العدالة و التوازن الجهوي بين مختلف المناطق .

المطلب الثالث : أهداف التنميـــة المحليـــة :تهدف التنمية إلى بلوغ جملة من الأهداف :

1- **إشباع الحاجات الأساسية للأفراد** : تسعى أغلب الحكومات إلى تنفيذ أغلب مخططاتها و برامجها كما نشاطاتها من خلال الهيئات المحلية حتى توفر و تلبي الخدمات العامة الأساسية عبر مختلف المدن و القرى و المناطق المختلفة عبر إقليم الدولة و التي غالبا ما تشمل الخدمات الصحية ، التعليمية، الثقافية والإجتماعية ومختلف الخدمات الضرورية المرتبطة بحياة الأفراد .

2- **خلق التوازن بين أفراد المجتمع**: من خلال توزيع الثروات توزيعا عادلا إذ ينعكس التوزيع العادل في أعباء التنمية و مكتسباتها إيجابيا على المناطق بشكل عام و على الأفراد بشكل خاص و هو ما يؤدي إلى التماسك الإجتماعي و الثقة المتبادلة فيما بينهم و بينعم و بين المواطنين و السلطات المحلية و المركزية و هو ما يشجع المشاركة و يدعم الإمكانات المتوفرة و تطويرها و العمل عل تدويرها بين أفراد المجتمع .

3- **العمل على تطوير النشاطات و المشروعات الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية** : من خلال السهر بكل الوسائل و الآليات لنقلها ما مأهن ش شأنها تحسين نوعية الخدمات الجوارية و تحسين فاعلية البرامج و النشاطات و الأجهزة الإجتماعية المختلفة .

4- **تعزيز آليات المشاركة الشعبية** : من أجل التقليل من اللامبالاة و عدم تحمل المسؤوليات و من أجل خلق فرص التعاون و المشاركة بين السكان و مجالسهم والذي يساعد على خلق التفاهم و التوافق و الرضى ، لن يتحقق ذلك إلا من خلال السهر على تحفيز المواطنين للمشاركة في عملية التنمية سواء بالدعم المادي أو المعنوي إلى جانب تحسيسهم بأنه عنصر فعال في بناء المجتمع وركيزة يعتمد عليها في تقديم الخدمات و العمل على الحفاظ عليها و تطويرها [2].

5- مساهمة مختلف النشاطات و المشاريع في تطوير تلك المناطق مما يتيح لأفرادها الحصول على مناصب عمل بما يضمن تحقيق العدل و المساواة بين السكان و الحيلولة أيضا للحد من النزوح و الهجرة الداخلية من الريف نحو المدن و المناطق الحضرية بما يضمن خلق التوازن في توزيع السكان عبر أقاليم البلد .

6- ترسيخ الثقة المتبادلة بين المواطنين و المجالس المحلية و التي من شأنها تنمية الآليات الديمقراطية و حق المساءلة و المراقبة و تعزيز انتماء المواطن لبلدته و مجتمعه المحلي فتتحول التنمية من شأن عام إلى شأن كل فرد في بيئته.

---

[1] محمد بلخير ،" التنمية المحلية و إنعكاساتها الإجتماعية "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر ، تخصص علم الاجتماع ، جامعة الجزائر ، 2004 ، ص11

[2] خالد فتوح ،"االإستثمار و دوره في التنمية المحلية" ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ، 2009 ص84

7- توطيد روابط التضامن بين فئات المجتمع المحلي مواطنين ، مسؤولين و أفراد المجتمع المدني وهو ما يسمح بالتعبير عن حاجات المواطن بشكل مباشر و يساهم في إتخاد القرار الجماعي [1].

المطلب الرابع : مقومات التنميـــة المحليـــة: تقوم التنمية المحلية على مجموعة من المرتكزات و القواعد التي لا يمكن للعمل التنموي المحلي النهوض دونها و غالبا ما تنبثق عن البيئة المحلية و تتمثل في:

- **مشاركة أفراد المجتمع المحلي:** يضطلع مبدأ المشاركة بأهمية كبيرة في عملية التنمية المحلية ويعد المرجع الأساسي في تحديد الإحتياجات الحقيقية للمواطنين و تعزيز مقومات الإنتماء الفعلي لدى الموطنين و بناء علاقات التعاون و الثقة فيما بينهم وبين السلطة المحلية ، كما تعمل المشاركة على توطيد روابط التضامن بين فئات المجتمع المحلي و اتخاذ القرار بشكل جماعي والعمل على ترسيخ الثقة المتبادلة بين المواطن و المجلس المحلي و هو ما من شأنه أن يحول قضية التنمية إلى شأن يعني كل فرد في المنطقة و يتيح الفرص للشباب و المرأة و الفئات المهمشة بالمساهمة في صنع القرار و في تنفيذه و الأمر الذي يسمح بتفعيل الديمقراطية و المساءلة و يعزز انتماء المواطن إلى مجتمعه المحلي .

- **الإعتماد على الموارد المحلية المتاحة:** يقصد بالموارد المحلية مختلف الموارد الطبيعية و الطاقات البشرية المتوفرة في المجتمع المحلي ويجب تطويرها من خلال الرفع من القدرات البشرية آو من خلال بناء نظام اجتماعي عادل يعمل على تلبية حاجيات الأفراد من التعليم و التدريب و التأهيل و هي عملية متكاملة تمكن الفرد من تحقيق ذاته بالاعتماد عليه في تنمية مجتمعه ،أما فيما يخص الموارد الطبيعية محليا فلابد من توفير الإستقلالية و الحرية الأكبر للمسؤول على المستوى المحلي في تسيير المشروعات و استغلال تلك الموارد التي غالبا ما تقلل التكاليف و الأعباء و تختصر الوقت .

- **تحقيق اللامركزية الإدارية:** العمل على إعطاء نوع من الإستقلالية في تجسيد المشاريع و البرامج و النشاطات محليا حسب خصوصية و طبيعة احتياجات كل إقليم آو منطقة جغرافية و هو الهدف الحقيقي من تكريس أسلوب اللامركزية الإذارية كما أ لا يتأتى هذا المبدأ بدون منظومة قانونية تعطي صلاحيات و اسعة لرؤساء المجالس المحلية للرفع من الكفاءة الإذارية التي من شأنها تقليص الفجوة بين السلطة المركزية والأجهزة المحلية مع ما يحتاجه المواطن من حاجيات من المؤسسة الحكومية الأقرب إليه .

- **تقريب الإدارة من المواطن:** يقوم هذا المرتكز على توزيع مهام السلطة المركزية على مختلف مناطق الدولة لإتاحة الفرصة لمشاركة أفراد المجتمع، احترام الحقوق و[2] الحريات ، تعزيز مفهوم الرقابة و ترسيخ مفهوم الحكم الرشيد و الذي يعد أحد دعائم الاتصال و تقريب الإدارة من المواطن .

- **دعم الحكومة للهيئات المحلية:** يتوقف نجاح التنمية المحلية على مساعدة ودعم مؤسسات هرم السلطة لتحريك العجلة التنموية من خلال الخبرة الفنية و التقنية عند تخطيط أو عند تنفيذ مشروعات التنمية المحلية تلبيتها ،

[1] خالد فتوح، مرجع سابق ، ص85

[2] – شويح بن عثمان ،" دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية "،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة تلمسان ، 2011 ص 78 – 79

كما يجب أن تكون المساعدة متوازنة بين مختلف الأقاليم و الجهات و تحمل المسؤولية في توفير الموارد المادية لتنمية المشروعات الحساسة المرتبطة بتحسين حياة الأفراد اليومية من أجل تنفيذ بعض الخطط و الإستراتيجيات خاصة و أن بعض الأقاليم تعاني من نقص الموارد المحلية الكافية لتلبية الحاجات المختلفة التي يحتاجها الإقليم ماديا و بشريا .

- **مراعاة قيم و تقاليد المجتمع المحلي**: يمكن أن تشكل العإذات و التقاليد و القيم المحلية دفعا قويا في مسار التنمية المحلية إذا تم أخذها بعين الاعتبار عند تخطيط وانجاز أي مشروع من مشاريع التنمية المحلية فالخصوصيات الإجتماعية و الثقافية تلعب دورا فعالا في نحاح أو فشل السياسات التنموية باعتبار أنها تشكل الإطار المرجعي لأي سلوك اجتماعي و إقتصادي لأفراد المجتمع المحلي .

- **التقويم المستمر**: يعتبر التقويم حالة صحية لتنمية المجتمع المحلي لما يوفره من إمكانات حول سيرورة الخطة المتبعة و مدى تحقيقها لبعض الأهداف وكذا اكتشاف العراقيل و العقبات التي واجهتها و هو ما من شأنه تدارك النقائص و العمل على إيجاد الحلول الكفيلة لحلها وهو ما من شأنه أيضا توضيح أهم التغيرات على مستوى البيئة من جراء هده العملية التنموية . [1]

المبحث الثالث : علاقة الإستثمار السياحي بالتنمية المحلية : إن هدف الإستثمار السياحي هو تحقيق التنمية المحلية بمختلف أشكالها و في إطار تحقيق ذلك لابد من توفر مقومات محلية تستقطب الإستثمار السياحي حاولت الدراسة في هذا المبحث التعرف عليها.

المطلب الاول : تأثير الإستثمار السياحي في التنمية المحلية : تميز عالمنا المعاصر بصناعة السياحة مما جعل العديد من البلدان تهتم بالإستثمار السياحي نظرا لمزاياه المتعددة في مختلف المجالات ما جعل القطاع السياحي يُعنى بأهمية كبيرة بالنظر لدوره الفاعل في دعم اقتصاد بلد معين بفضل ما يحققه من إيرادات تسهم وبشكل كبير في دعم عملية التنمية ، يشكل هذا القطاع جزءاً كبيراً من نمو الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول بفضل الإنفاق السياحي وخلق الوظائف .في البلدان الأكثر اعتمادا على السياحة .

أولا : الجانب الإقتصادي : يساهم الإستثمار السياحي في الجانب الإقتصادي بعمله على إيجاد كثير من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة فما يتعلق بسلسلة التوريد على سبيل المثال فإن فرصة عمل واحدة في صناعة السياحة الأساسية تولّد على نحوغيرمباشر 1.5 وظيفة إضافية وفي عام 2012 أوجد الإقتصاد العالمي في مجال السياحة أكثرمن 260 مليون وظيفة ما يعادل نحو 8.7٪من إجمالي عدد الوظائف(المباشرة وغير المباشرة)،أو وظيفة واحدة من كل 11 وظيفة [2].

[1] – شويح بن عثمان ، مرجع سابق ، ص 80 - 81

[2] منظمة العمل الدولية ، مرجع سابق، ص04

في عام 2018 –وفقاً لتقرير المجلس العالمي للسفر والسياحي– بلغت المساهمة الإجمالية لقطاع السياحة من إجمالي سوق العمل بالعالمبنسبة 9.9 في المائة ما يقدر بـ313.2 مليون فرصة عمل ومن المتوقع أن تزيد مساهمة القطاع بنسبة 3 في المائة خلال عام 2018 لتصل عدد الفرص التي يوفرها القطاع إلى 322.6 مليون فرصة عمل، ومن المتوقع أن تزيد مساهمة القطاع بنسبة 2.5 في المائة بشكل سنوي لتصل إلى 413.5 مليون فرصة عمل في عام 2028 أي ما يقارب من 11.6 في المائة من إجمالي سوق العمل بالعالم.

إلى ذلك أفاد التقرير بأن إنفاق المسافرين حول العالم بلغ خلال العام 2017 مبلغ 1.49 تريليون دولار أي ما يمثل 6.5 في المائة من إجمالي الصادرات بالعالم ويتوقع أن يصل إلى 2.31 تريليون في عام 2028 أي ما يعادل 6.9 في المائة من إجمالي الصادرات بالعالم. يمكن أن تمثل السياحة90 – 30 من ٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، و 90 – 50٪ من الصادرات كما يمكنها إيجاد وظائف ل 50 - 20 ٪ من السكان.

بلغت الإستثمارات السياحية بالعالم 882.4 مليار دولار بما يعادل 4.5 في المائة من إجمالي الإستثمارات بالعالم خلال العام 2017 ومن المتوقع أن تصل إلى 1408.3 مليار دولار بحلول العام 2028 بما يعادل 5.1 في المائة من إجمالي الإستثمارات حول العالم.،كما توقع التقرير أن يصل أعداد الزائرين الدوليين بالعالم إلى 2.09 مليار زائر بحلول العام 2028[1]

في عام 2012 أشارت التقديرات إلى أن السفر و السياحة حققا نحو9 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي قدرت الإستثمارات السياحية بنحو 5 ٪ من إجمالي الإستثمارات العالمية ، و5 ٪ من الصادرات العالمية.
أما السياحة الدولية الوافدة زادت بمعدل 4.3 ٪سنويا في الفترة مابين 1995 و 2008 وقد سجلت 940 مليوناعام 2010 و 1.035 مليونا عام 2012 [2].

زاد الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا– والتي تشمل المساهمات المباشرة وغير المباشرة – من 69 مليار دولار في المتوسط في الفترة الممتدة بين1995–1998 إلى 166 مليار دولار في الفترة 2011–2014 ،أي بنسبة من 8.6 في المائة إلى 5.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إذا كانت مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت فهي لا تزال دون المتوسط العالمي (10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)؛ بحلول عام 2015 ارتفعت المساهمة المباشرة للقطاع في الناتج المحلي الإجمالي للقارة إلى 73 مليار دولار ويتوقع أن ترتفع إلى 121 مليار دولار بحلول عام 2026 . تعكس هذه المساهمة المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي بالأساس الأنشطة الإقتصادية التي تولّدها صناعات مثل الفندقة ووكالات الأسفار والطيران وخدمات نقل المسافرين الأخرى والمطاعم والصناعات الترفيهية المتصلة ص2–3 تقرير الأونكتاد لعام 2017 عن التنمية الإقتصادية في أفريقيا: السياحة في خدمة نموّ شامل قادر على إحداث التحول فهذا القطاع الذي يبلغ حجمه 8 تريليونات دولار ومن المتوقع أن ينمو بنسبة 44% خلال العقد المقبل وفقاً لمجموعة البنك الدولي عام 2017 ومن المتوقع أن تزيد مساهمة السياحة في الناتج

[1] https://aawsat.com/home/article/1240836/11

[2] دليل الحد من الفقر، المنظمة الدولية للعمل ، ط 2 ، 2012 ، ص04

المحلي العالمي بنسبة 4 من المائة خلال العام 2018 وأن تحقق زيادة سنوية في حدود 3.8 في المائة حتى 2028 لتصل مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي العالمي إلى 11.7 في المائة بما يعادل 12.450 تريليون دولار مساهمة-القطاع السياحي في-الناتج المحلي للإمارات [1]

أما على صعيد أوروبا وحدها ، تعتبر مالطا الأكثر اعتمادا على السياحة حيث يشكل هذا القطاع أكثر من 14% من الناتج المحلي الإجمالي، تليها مونتنغرو ثم كرواتيا ومن بعدها جورجيا عام 2016. كما تم التطرق له في تقرير تابع للمجلس العالمي للسياحة والسفر"WTTC" ف مدينة كانكون المكسيكية تعتمد على السياحة في تحقيق مداخيل مالية بدرجة كبيرة فبحسب التقرير فإن صناعة السياحة تدرعلى المدينة ما نسبته 49.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي .كانكون المكسيكية والتي كانت حتى عام 1972 قرية صيد عادية، ما لبثت أن تحولت لمنتجع سياحي كبير ويشكل السياح الأمريكيون ما نسبته 63 من المئة من زوار المدينة.

إحتلت مدينة مراكش المغربية المركز الثاني في التصنيف حيث يساهم قطاع السياحة بما نسبته 30.2 في المئة من دخل المدينة ويشكل السياح الفرنسيون القسم الأعظم من زوار المدينة، جاءت ماكاو الصينية في المرتبة الثالثة في التصنيف حيث تعادل إيرادات السياحة فيها مايقارب 29.3 في المئة من الدخل العام للمدينة، ضمت قائمة المدن الخمس أيضا كلا من مدينة أورلاندو الأمريكية حيث تسهم السياحة بما يعادل 18.7 في المئة من دخل المدينة، خامسا جاءت مدينة أنطاليا التركية بنسبة وصلت لـ17.6 في المئة[2].

ساهمت المؤشرات السابقة في إعطاء الإستثمار السياحي الاهتمام الأكبرو تخصيص جانب أكبر من المشاريع و التسهيلات للاستثمار في الموارد الطبيعية ،الثقافية ، التجهيزات و الخدمات السياحية بهدف تحقيق المكاسب الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و البيئية التي تعود بالعديد من الفوائد على الدولة و على المجتمع من حيث زيادة المبيعات ،جلب العمالة وتحصيل الأموال و العملات الصعبة فقد فاقت إيراداتها الناتج المحلي العالمي لأي من دول العالم ، كما ازدادت أهميتها نتيجة التطور العلمي و التقني الآونة الأخيرة بتطوير و سائل الاتصالو المواصلات ومختلف الوسائط و زادت من تقارب البلدان المختلفة فضلا عن الشعور المتزايد لدى جميع الناس بالحاجة للسياحة طلبا للراحة و المتعة وزيادة المعرفة ، كما ترتبط أنواع و درجة التأثيرات الإيجابية الإقتصادية ، الإجتماعية والثقافية على المجتمع المحلى بنوع الإستثمار السياحي و كثافة التنمية السياحية السائدة .

بالنسبة للإمارات التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الصناعة السياحية –وهي من بين الدول الرائدة في المجال السياحي من حيث مقومات الجذب السياحي فقد نجحت في ترسيخ مكانتها كوجهة إقليمية وعالمية للسياحة من خلال جودة البنية التحتية وتوفير قطاع خدمات متقدم ومبتكر فضلاً عن ريادتها العالمية في مجال النقل الجوي إلى جانب الأمن

[1] https://aawsat.com/home/article/1240836/11-

[2] https://www.lonelyplanet.com/news/2018/11/09/worlds-most-touristy-city-by-gdp

والإستقرار الذي تتمتع بهما ، جاء في تقرير المجلس العالمي للسفر والسياحي لعام 2018 – والذي تضمن ملخص المؤشرات الإقتصادية لقطاع السياحة من حيث تطور مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وحصته من سوق العمل وإجمالي الإستثمارات السياحية وتطور معدلات الإنفاق للسائحين خلال العام 2017 مع رصد التوقعات لنسب التطور والنمو في تلك المؤشرات خلال الفترة من 2018 حتى 2028 وذلك على المستويين العالمي والمحلي لمؤشرات القطاع السياحي.اذ بلغت مساهمة القطاع السياحي ب 11.3 في المائة سنة 2017 بما يعادل 154.1 مليار درهم (41.9 مليار دولار) وهي نسبة مرشحة للزيادة خلال الأعوام المقبلة بنسب نمو متوقعة في حدود 4.9 في المائة خلال العام 2018 ومتوسط زيادة سنوية في حدود 3.8 في المائة حتى العام 2027 على أن تصل نسبة الزيادة في حدود 10.6 في المائة ما يعادل 234.2 مليار درهم بحلول العام 2028.

أظهرت المؤشرات الرئيسية لقطاع السياحة الإماراتي وفقا لبيانات التقرير عن استحواذ قطاع السياحة على نسبة 9.5 في المائة من إجمالي سوق العمل في البلاد خلال العام 2017 بما يعادل نحو 585.5 ألف فرصة عمل، ومن المتوقع أن تسجل تلك النسبة ارتفاعا بمقدار 3.2 في المائة خلال العام 2018 لتصل إجمالي عدد الفرص التي يوفرها القطاع إلى 604.5 ألف فرصة عمل في العام 2018 على أن تزيد مساهمة القطاع في توفير فرص العمل بمتوسط سنوي مقدر في حدود 1.8 في المائة لتصل إلى نحو 720 ألف فرصة عمل في العام 2028 أي ما يقارب من 10.2 في المائة من إجمالي سوق العمل في ذلك الوقت بحسب تقديرات بيانات مجلس السياحة والسفر العالمي.

أفاد التقرير بأن إنفاق الزائرين خلال العام 2017 سجل مبلغ 123.5 مليار درهم (33.6 مليار دولار) أي ما يعادل 8.7 في المائة من إجمالي صادرات البلاد، ومتوقع أن يزيد بنسبة 5.3 في المائة خلال العام 2018 وأن يصل إلى 202.6 مليار درهم (55 مليار دولار) في العام 2028 أي ما يعادل 6.5 في المائة من إجمالي الصادرات بالدولة في ذاك الوقت.و الذي سجل نحو 123 مليون مسافرو بلغ حجم الإستثمارات السياحية بالدولة نحو 25.4 مليار درهم (6.9 مليار دولار) وهو ما يعادل 8 في المائة من إجمالي الإستثمارات في البلاد خلال العام 2017 ومن المتوقع أن تصل إلى 62.1 مليار درهم (16.9 مليار دولار) بحلول العام 2028 بما يعادل 11.2 في المائة من إجمالي الإستثمارات في البلاد، كما توقع التقرير أن يصل أعداد الزائرين الدوليين إلى 33.5 مليون زائر بحلول العام 2028 .

من الإستثمارات السياحية الناجحة في الإمارات نجد القطاع الفندقي لأبو ظبي الذي حقق نمواً ملحوظاً في عدد نزلاء الفندق خلال عام 2016 حيث بلغ 4,440,314 زائراً، أي بنسبة نمو تقارب 8 في المئة مقارنةً بالعام الماضي ، كما بلغ عدد نزلاء فنادق دبي 14.9 مليون سائحاً، أي زيادة بنسبة 5 في المئة عن العام الماضي واستقبلت إمارة الشارقة 1.8 مليون ضيفاً في قطاع الشقق السكنية، أي زيادة بنسبة 17 في المئة مقارنة 2017 وتستهدف إمارة رأس الخيمة استقبال مليون زائراً بحلول عام 2018، حينها ستحتاج إلى 4000 غرفة إضافية كما

تطمح في إستقبال 3 ملايين زائراً بحلول عام 2025، وعندها ستحتاج حوالي 20,000 إلى 25,000 غرفة إضافية 2017 [1].

أكد عدد من الخبراء والمتخصصين في القطاع الفندقي أن دبي تفوقت على العديد من العواصم العالمية في جاذبيتها الإستثمارية لا سيما في القطاع الفندقي الذي يحقق متوسط عائد يتراوح بين 10 – 20% تختلف بحسب موقع الفندق وفئته ، وأشار الخبراء إلى أن العوائد التي تحققها الفنادق العاملة في إمارة دبي سجلت مستويات قياسية ووضعت الإمارة في مصاف أهم الأسواق العالمية بالتزامن مع ارتفاع نسب الأشغال التي وصلت بحسب التقديرات إلى 88 % خلال الربع الأول من العام الجاري واستمرارية التدفق السياحي الذي وصل إلى نحو 4 ملايين سائح خلال نفس الفترة.

من بين العوامل المساعدة في تطور القطاع الفندقي هو توسع شركات الطيران المحلية ووصولها إلى وجهات جديدة من العالم الأمر الذي يعزز ثقة المستثمرين بالقطاع مشيراً إلى أن الفنادق في دبي تحافظ على نسب إشتغال جيدة حتى في أصعب الظروف وهي مصنفة ضمن المراكز الأولى عالمياً من حيث العوائد على الغرف الأمر الذي شجع المجموعة على توسيع حضورها في السوق المحليمن خلال وجود فندقين في دبي وآخر في أبوظبي وفي حال توفرت فرص استثمارية أخرى سنعمل على الاستفادة منها.

كما أن المؤشرات الإيجابية لأداء القطاع الفندقي وقدرته على تجاوز التحديات دفعت بالعديد من المستثمرين حول العالم للتوجه وافتتاح فنادق في دبي مشيراً إلى أن المنتج السياحي في الإمارات عامة ودبي خاصة يمتاز بالتنوع مع وجود منشآت فندقية تلبي احتياجات مختلف شرائح السياح مستبعداً وصول دبي إلى مرحلة عدم التوازن بين العرض والطلب مع دخول عدد كبير من الفنادق خلال السنوات المقبلة في ظل معدلات النمو العالية التي تسجلها الإمارة.

أصبح الإستثمار الفندقي أكثر تنوعاً فبعد أن كان يرتكز على الفنادق من فئة خمس نجوم يوجد حاليا العديد من المشاريع الفندقية من الفئات المتوسطة مشيراً إلى أن المبادرة التي أطلقتها دائرة السياحة والتسويق التجاري في دبي والتي تتضمن إعفاء الفنادق من فئتي ثلاث وأربع نجوم من رسوم البلدية المفروضة بواقع 10 % على سعر الغرفة لكل ليلة إشغال خلال الفترة الممتدة بين الأول من أكتوبر 2013 و31 ديسمبر 2017 استقطبت استثمارات ضخمة إلى هذه الفئات.

يقدر إجمالي الإستثمارات السياحية التي سيتم ضخها في قطاعي السياحة والضيافة في إمارة دبي خلال الأعوام ما بين 2017 و2020 بنحو 49 مليار درهم ما يمثل حصة بحوالي 6.7 % من إجمالي الإستثمارات التي ستشهدها الإمارة خلال الفترة المذكورة،–حسب بيانات مجلس السفر والسياحة العالمي–[2]

[1] https://www.government.ae/ar-AE/information-and-services/visiting-and-exploring-the-uae/travel-and-tourism

[2] https://www.albayan.ae/economy/local-market/2017-04-16-1.2916309

من أمثلة أرقى فنادق الإمارات نجد :

- **فندق قصر الامارات أبوظبي** الذي يمتاز بالتصميم التراثي الفاخر على نفس طراز القصور الملكية الفاخرة فلا يُمكنك تخيل مدى روعة ديكورات الفندق إلا بزيارته على أرض الواقع إضافة لذلك فالفندق يقع على شاطئ الخليج ويستأثر بشاطئ رملي ناعم تتعدى مسساحته الكيلومترات ويشمل الفندق على الكثير من وسائل الترفيه و الاستجمام ويعتبراالفندق من أفضل فنادق أبو ظبي خمس نجوم على الإطلاق. (ينظر للملحق رقم 01)

- **فندق ماريوت أبوظبي الفرسان** من ضمن فنادق ابوظبي 5 نجوم الفاخرة والتي تستحق كل درهم يُدفع بها فالفندق عبارة عن منتجع صحي يمتاز بالهدوء وغرفه واسعة المساحة ومؤثثة بطريقة توحي بمدى فخامة الفندق ككل. يبتعد عالم فيراري أبوظبي عن الفندق بمسافة 16.4 كيلو متر ويقع مسجد الشيخ زايد على بُعد 10 كيلو متر في حين يبعد مطار ابوظبي الدولي عن الفندق بحوالي 13 كيلو متر (ينظر للملحق رقم 02)[1]

كما أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة العديد من المبادرات لتعزيز قطاع السياحة والسفر وفيما يلي بعض هذه المبادرات :

- رؤية دبي السياحية 2020 حيث شهد عام 2013 إطلاق رؤية دبي السياحية 2020 والتي تجسد خارطة طريق استراتيجية تهدف لاستقطاب 20 مليون زائر بحلول عام 2020 كما تهدف إلى جعل دبي 'الخيار الأول' للمسافر الدولي بغرض الترفيه والأعمال، ستسهم الرؤية في تعزيز قطاع السياحة والسفر من خلال توسيع نطاق الفعاليات، وتطوير المعالم السياحيةوالبنية التحتية والخدمات والباقات المختلفة في دبي، وسوف تركز على ثلاثة أهداف رئيسية وهي:

1. الحفاظ على الحصة السوقية في الأسواق المصدِّرة القائمة حاليًا
2. زيادة الحصة السوقية في الأسواق التي حددنا أنها تنطوي على طفرة كبيرة محتملة
3. زيادة عدد الزيارات المتكررة

تهدف رؤية الشارقة السياحية 2021 إلى زيادة التدفقات السياحية إلى الشارقة لتصل إلى 10 ملايين سائح بحلول عام 2021 بالتزامن مع احتفالات دولة الإمارات العربية المتحدة باليوبيل الذهبي لتأسيسها. وستعتمد هيئة الإنماء التجاري والسياحي بالشارقة وبالتعاون مع الشركاء في قطاع السياحة على أربعة محاور استراتيجية يتم العمل عليها بشكل متوازي بهدف زيادة مقومات الجذب السياحي للإمارة وتحقيق رؤية 2021:

– تعزيز مكانة الشارقة كوجهة رائدة في السياحة العائلية من خلال طرح باقات وعروض متميزة مصممة خصيصاً للعائلات.

[1] 201/https://www.booking.com/fivestars/city/ae/abu-dhabi.ar.html

– إعتماد مقاربة مبتكرة في القطاع السياحي بهدف تحسين تجربة السائح وذلك من خلال توفير حلول مبتكرة.

– تعزيز الكفاءة في قطاع السياحة من خلال الشراكة والعمل التعاوني لتوفير الإمكانيات والمرافق السياحية ذات المستوى العالمي.

– الترويج والتسويق الفعّال لعناصر الجذب الثقافية والتراثية التي تمتلكها الإمارة.[1]

يتضح أثر الإستثمار السياحي على سكان المجتمع المحلي من خلال تشييد البنى التحتية من خدمات النقل و شبكة الاتصالات و المواصلات باختلاف أنواعها من اجل تلبية حاجات قطاع السياحة و التي لا تقتصر الاستفادة منها على السياح فقط بل خدمات وهياكل و تجهيزات يستفيد منها سكان المناطق المستثمر فيها او القريبة منها فهي بدلك توفر لهم ضروريات الحياة .

إلى جانب هذا يعود الإستثمار السياحي ايضا بالفائدة على نوعية الحياة ومستويات المعيشة لمختلف المجتمعات نتيجة توفر العملة الصعبة التي يوفرها و يقدمها السياح و الزوار للمناطق السياحية طيلة إقامتهم و مقابل الخدمات و السلع التي يستفيدون منها ،تختلف آثارالإستثمارالسياحي على العمالة حسب الأهمية المعطاة للسياحة في الدخل الوطني وأولوياتها في قائمة القطاعات الإنتاجية التي يتم الإستثمارفيها .

المساهمة في التنمية المحلية و العمرانية عن طريق تنمية مناطق جديدة للجذب السياحي في مناطق محلية مختلفة و هذا الذي من شأنه تحقيق نمو متوازن على مستوى الإقتصاد الكلي و في تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي بين الأقاليم السياحية الأخرى ، كما لا يمكن إغفال الدور الذي تلعبه مختلف الإستثمارات السياحية في تمويل مشاريع متنوعة للقطاعات الأخرى من تعمير عديد من المناطق غير المأهولة و التي يمكن تحويلها إلى مراكز جذب سياحي ما تعلق من ربط للبنى التحتية و بنى أساسية يمتد تأثيرها إلى تحفيز إقامة مجتمعات عمرانية و أقطاب سياحية .

يلعب القطاع الخاص دورا في إنجاح عملية الإستثمار السياحي و صناعة السياحة في العديد من الدول فهو شريك فاعل في تحريك عملية التنمية المحلية و ما يساهم به في جميع النواحي الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و البيئية و يتمثل دوره في الخبرة الإستثمارية و في كفاءة الإدارة و القدرة التنافسية و التسويقية التي تؤدي إلى توفير الخدمات و رفع مستوى الجودة و أيضا وفرة راس المال الذي يعد الأساس في إنجاح عملية الإستثمار ، و يمكن الإشارة إلى أن نجاح القطاع الخاص بمجالاته المختلفة يعتمد بصورة رئيسية على تكامل الأدوار مع المؤسسات الحكومية " القطاع العام " الذي يقع على عاتقه بعض الخطوات الرئيسية و اللبنة الأساسية ، ويمكن إيجاد هذه الشراكة من خلال نظام(BUILD OPERATE TRANSFER) BOT . وهو عبارة عن نظام

[1] https://www.government.ae/ar-AE/information-and-services/visiting-and-exploring-the-uae/travel-and-tourism

التشغيل والبناء والتحويل بالإضافة إلى نقل الملكيّة أو التشييد حيث يتم قيام مستثمر من القطاع الخاص بعد إعطائه ترخيص من جهة حكوميّة مختصّة من أجل تشييد أو بناء مشروع بنيّة أساسيّة مثل إنشاء محطة لتوليد الكهرباء أو إنشاء مطار على أن يقوم بتشغيلّه وإدارته بعد عمليّة الانتهاء منه وذلك بإمتياز معيّن قد يكون مدتّه من (30-40) سنة، وخلال هذه المدّة يقوم بتشغيل المشروع ويحصل على التكاليف والأرباح من خلال الرسوم والعوائد التي يقوم بدفعها مستخدمي المشروع، وبعد الإنتهاء من مدّة الامتياز ينقل المشروع بكل عناصرّه إلى الجهة الحكومية أو الدولّة، ممّا يعني أن نظام (BOT) هو آليّة التمويل من أجل إنشاء البنيّة التحتيّة والأساسيّة في مجال معيّن بعيداً عن موارد الحكومّة ، فمن دواعي الاتجاه إلى نظامBOT ، يعتبر هذا النظام أحد الوسائل المناسبّة من أجل تمويل مشاريع البنيّة الأساسيّة دون المساس بموازنّة الدولّة بحيث يقوم المستثمّر بتحمل الأعباء المالية للمشروع ويكون بصورّة مؤسسة أو شركّة دوليّة أو محليّة للقيام بالمشروع وذلك يكون بمقابل عوائد مالية تحصّل نتيجة التشغيل، نستنتج من ذلك ما يلي: تخفيف الأعباء الماليّة أو التمويليّة بالإضافة إلى مخاطرها عن كاهل الدولّة. يساعد هذا النظام الدولّة -وخاصّة التي تعانيّ من الضعف- في القيام بالإستثمارات و إقامّة مشاريع تحتاج إلى موارد ماليّة ضخمّة لا تكون متوفّرة لدى الدولّة[1].

وضعت منظمة العالمية للسياحة التابعة للأمم المتحدة البرنامج الإنمائي للألفية (Tourism-ledpovertyreduction programme) يجسد الأثر التنموي للسياحة بصفة عامة و الإستثمار السياحي بصفة خاصة في الحد من الفقرحيث إنعقد المؤتمرفي سبتمبرعام 2000،اعتمد أكبر تجمع في التاريخ لزعماء العالم إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي يُلزم دولهمم بوضع سلسلة من الأهداف المحددة زمنيا للحد من الفقر المدقع و تم تحديدعام2015موعدا نهائيا، وهي المعروفة بالأهداف الإنمائية للألفية ويتعين على مؤسسات التمويل إدراك تأثيرالسياحة في استراتيجيا تدعمهم ، وهوما يتطلب إشراك أصحاب المصلحة من خلال الحوارالإجتماعي الهادف من أجل تحقيق الأهداف المرجوة نذكر :

الهدف الأول :القضاءعلى الجوع والفقرالمدقع .

الهدف الثاني :تحقيق تعميم التعليم الإبتدائي .

الهدف الثالث :تعزيزالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة .

الهدف الرابع :خفض وفيات الأطفال .

الهدف الخامس :تحسين صحة الأم .

الهدف السادس :مكافحة مرض نقص المناعة البشرية .

الهدف السابع :ضمان تحقيق الاستدامة البيئية .

الهدف الثامن : إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية [2]

[1] BOT/ما_هو_نظام_https://mawdoo3.com

[2] دليل الحد من الفقر ، مرجع سابق، ص10

يمكن للسياحة أن تؤثر بشكل إيجابي على التنمية المحلية/الريفية من خلال الطرق التالية:

- ✓ تحفيز إنشاء المنشآت الجديدة ونموها.
- ✓ جلب سوق التصدير إلى العديد من القطاعات(الأعمال التجارية التي تبدأ ببيع منتجات جديدة للسياح وتحقق نجاحا يمكن أن تنتهي بتكوين مصدر، مما يساعد على تنويع الإقتصاد).
- ✓ تحفيزتطويرخدمات البنية التحتية الجديدة والنقل.
- ✓ التزامن مع تطوير مهارات القوى العاملة(توفيرالحوافز للسكان المحليين/الريفيين لاكتساب لغات جديدة ومهارات خدمة العملاء).
- ✓ تسهم في القاعدة الضريبية للحكومة الوطنية وأحيانا أيضا دفع رسوم وتراخيص للحكومة المحلية.
- ✓ توفيرالحوافز والأموال للموارد الطبيعية والثقافية و التاريخية لإدارتها بطريقة أكثر استدامة[1].

ثانيا : الجانب الإجتماعي : يعمل أغلب المستثمرين و المهتمين في المجال السياحي على تعميق العلاقات بين السياح و المواطنين و تشجيع التبادل الحضاري و الثقافي بينهم مما يؤدي إلى بناء علاقات التعاون بين الشعوب، غالبا ما يساهم هذا التبادل في التعريف بالثقافة المحلية المتمثلة في الفنون الشعبية و الحرف اليدوية و نوع اللباس التي يميز كل منطقة و مختلف التظاهرات و المناسبات الوطنية و الرمزية التي غالبا ما تبرز و تظهر الخصوصية و العمق الحضاري و التاريخي لهذه المناطق و بعض مظاهر الحياة فيها ، فهذا الاحتكاك و التواصل بين السياح و المواطنين المحليين يعكس تبادلا ثقافيا يقود إلى تعلم كل منهما ثقافة الآخر مما يخلق التقارب و التناغم المشترك و تحين الفرص للتعريف بالقيم و العإدات المختلفة بين الطرفين ، على الرغم من بعض التخوفات التي غالبا ما يبديها بعض سكان الأقاليم السياحية من الغزو الثقافي– الذي قد يؤدي إلى الانحلال عن القيم و المبادئ و ما من شأنه ضرب الترابط و اللحمة بين أبناء هذه المناطق نتيجة الاتصال بثقافات متنوعة و متعددة – إلا ان هذا الامر قد تراجع اليوم و بشكل كبير بفعل الوسائط الإلكترونية و التطور التكنولوجي و العلمي الذي أصبح فيه العالم قرية صغيرة يصعب فيها الحفاظ على الموروثات الإجتماعية و الأنماط المعيشة وفق النمط التقليدي. [2]

إلى جانب هذا فالهدف الإقتصادي فوق كل اعتبار لدى العديد من المستثمرين و الدول ليس منطق الغاية تبرر الوسيلة بل الهدف الأسمى تحقيق الربحية مع الحفاظ على الموروث الثقافي و الإجتماعي هذا التفاعل الإجتماعي التي قد يتولد عنه تغييرا اجتماعي سوءا بالسلب أو بالإيجاب في النهاية حسب طبيعة و نوعية خطط التنمية السياحية و الإستثمارات الموجهة للسياحة الموجهة في البلد ومدى خصوصية و ثقافة كل مجتمع التي يحاول دائما المحافظة على كيانه وخصوصيته ، و لأهمية صناعة الفعاليات السياحية في تنمية المجتمع المحلي حيث تعتبر الفعاليات السياحية منتج سياحي مهم في السياحة المحلية. كما أنها تعبر عن تنوع السياحة الوطنية ثقافياً وطبيعياً وحضارياً فهي إذن من أهم الوسائل التنشيطية لمقاصد السياحة و الإستثمار ، فمن أجل عملية إستقطاب السياح يجب التنويع في الأنشطة

[1] المرجع نفسه، ، ص15

[2] عبد الناصر عبد الرحمن الزهراني ، مرجع سابق ، 2008 ، ، ص 19-20

السياحية التي بدورها ستفتح المجال للإستثمارات ، وكمثال على ذلك وضعت الهيئة العامة للسياحة و التراث الوطني السعودية لإدارة الفعاليات المحلية خطة إستيراتيجية لتفعيل نشاط الفعاليات كمصدر جذب للسياح والإستثمار من عام 2014 إلى غاية 2018 وتستمداستراتيجية تطويرالفعاليات من الرؤية المعتمدة للسياحة الوطنية والتي تهدف إلى:

– المساعدة في إثراء التجربة السياحية المحلية من خلال توفير أنشطة سياحية يستمتع السائح من خلالها بالمشاهدة أو المشاركة أو من خلال التعلم عبر تلك الفعاليات تجربة الوطن المضيف.

– المساهمة في نمو الحركة الإقتصادية من خلال زيادة الحركة السياحية و تساهم الفعاليات في زيادة الطلب على الخدمات والمنتجات، كما أنها تساهم في توفير آلاف الفرص الوظيفية الدائمة والمؤقتة .

– المساهمة في الرحلات من جهة وتعريف أبناء المجتمع بعضهم على بعض من جهة ثانية كما تساعد في تنمية القدرات الشخصية للمشاركين فيها من جهة ثانية.

–إبراز المقومات الثقافية للمجتمع مثل العإدات، التقاليد،الفنون الشعبية نالحرف والمأكولات وغيرها .

–اعتماد أفكار معظم الفعاليات وتنظيمها على القيم الإسلامية والتراث الوطني والمقومات السياحية في كل منطقة بالإضافة إلى أنها تعتمد على مشاركة المواطن.[1]

يساهم الإستثمار السياحي في كثير من الأحيان في القضاء على العديد من المشاكل كالبطالة و الركود الإقتصادي بفضل المشروعات المختلفة التي تشيد في مختلف التجمعات السياحية الجديدة ، من أمثلة ذلك الحزم الترويجية للسياحة في شمال جمهورية تنزانيا المتحدة. ''

كان التركيز الرئيسي للتحليل هو استكشاف الجزء التنزاني من سلسلة القيمة العالمية للسياحة والتي تمتد من بلد منشأ السياح الدوليين حتى شمال تنزانيا وكان سبب التركيز بسيط :فلا يستطيع أصحاب المصلحة التنزانية التأثير بشكل مباشر على سلسلة القيمة في الخارج ، بالإضافة إلى ذلك تهتم البحوث السياحية في الغالب بمدى القيمة التي تستحوذ عليها المصالح الدولية إلى حد الدفع بالبلد المضيف إلى الدور غير المفيد'' كضحية ''عاجزة للعولمة .ولكن العكس هو الصحيح .فهناك العديد من الخطوات العملية جدا التي يمكن أن يتخذها التنزانيون لتعزيز السياحة من خلال تطوير وضع الفقراء .

تصب في تنزانيا ما يقرب من 38 ٪ من الإيرإذات التي تحققها حزمة عطلة تسلق جبل كليمنجارو التي تباع في أوروبا(شاملة الرحلات الجوية .)عندما يتم تضمين إنفاق السائح الاختياري، ترتفع حصة البلد من إجمالي تكلفة الحزمة إلى أكثر من 41 ٪ .يذهب 12 ٪ من إجمالي الإنفاق السياحي(بما في ذلك تكلفة الحزمة الدولية والإنفاق الاختياري)لصالح الفقراء .باستقراء متوسط إنفاق متسلق جبل كليمنجار إلى عددهم الذين يقدر بنحو 35 ألف

[1] الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني ، **مجلة برامج** ، البرامج و المنتجات السياحية السعودية ، 2015

متسلق سنويا والنتيجة هي أن إجمالي الإنفاق السياحي داخل البلد يقل قليلا عن50 مليون دولار أمريكي سنويا . وهو اقتصادي مهم في السياق الريفي .ومن هذا الإجمالي، تعدّ نسبة 28 ٪، أو أكثر من 13 مليون دولار إنفاقا لصالح الفقراء، أكبر المستفيدين بشكل مباشر من سلسلة القيمة لتسلق جبل كليمنجارو هم الموظفون المتسلقون (معظمهم من النساء)، اللآئي تحصلن على 62 ٪ من الإنفاق لصالح الفقراءفضلا عن موظفي خدمات الإقامة غير الإداريين.

يرى البعض أن حقيقة استحواذ تنزانيا فقط على ما يقارب من نصف سلسلة القيمة العالمية لحزم العطلات التي تباع في أوروبا قد يبدو نوع من الاستغلال وهذا أمر متوقع للرحلات السياحية ذات المسافات الطويلة(حيث يشكل الطيران عادة نحو 40 ٪ إلى 50 ٪ من إجمالي تكاليف الحزمة)وبالمقارنة بمبيعات تنزانيا من غيرها من السلع التصديرية الكبرى مثل القهوة، يبدو الأمروكأنه حلما .إن كل دولارأمريكي ينفق في أوروبا على حزمة العطلة في تنزانيا يولد حوالي ثلاثة أضعاف التأثير لصالح الفقراء 11 (٪ لرحلات السفاري، و 12 ٪ لعطلات تسلق مثل كليمنجارو، مقارنة مع 4 ٪لمادة القهوة)، وخمسة أضعاف القيمة لتنزانيا 53 – 41 (٪ مقارنة مع 8 ٪)مقارنة مع دولار واحد ينفق على كيس من القهوة التنزانية في أوروبا[1].

يختار المستثمرون الأنماط السياحية التي تتلاءم مع قيم وأخلاقيات المجتمع المحلي و خصوصية كل منطقة ، يشغل العاملون بالمناطق التي تحيط بالمنشآت و المشاريع السياحية لخلق و تحقيق الولاء بين أفراد المجتمع المحلي و المشروع السياحي .

الوعي السياحي هو أحد فروع الوعي الإجتماعي لأن النشاط الإجتماعي يتمثل في الإحاطة بكل الواقع المحيط بالإنسان والمجتمع و الطبيعة و قيمة الوعي الإجتماعي من خلال التعرف بهد الواقع الذي ينمو ويزداد معه الوعي الشخصي لدى الفرد نتيجة الرحلات و الزيارات المتنوعة سواء داخل البلد الواحد او خارج إقليم البلد ، كما يمكن الاستفادة من الخبرة و المهارات الثقافية من السائحين القادمين إليها طريقة التعامل و التفكير و تقديم الخدمات و عرض المنتجات المتنوعة لجدب السائحين و طريقة الاستقبال و الحديث و لغة المخاطبة .....وغيرها من الخدمات ،.يؤدي تطوير السياحة إلى التنمية الإجتماعية بفضل الإتصال و الاحتكاك بثقافات و حضارات مختلفة و هو ما من شأنه النهوض و الرقي بالمناطق السياحية .

ثالثا : الجانب البيئي و الحضاري : يعد التراث العمراني و التاريخي أحد الجوانب المهمة للتراث الحضاري الذي تتميز به أي أمة لما يبرزه من صور أصيلة وقد حرصت الدول على زيادة الوعي بأهميته كمصدر ثقافي و اقتصادي و التعريف في سبيل حمايته و إعادة استخدامه ضمن إطار معاصر من خلال وضع الأسس و المعايير التخطيطية و التصميمية التي تسهم في أظهار قيمته و أهميته الإقتصادية و توظيفه كرافد أساسي من روافد السياحة ، إلا أن

[1] دليل الحد من الفقر ، مرجع سابق ، ص 14

الإهتمام بالقيم الثقافية و المعمارية المعرضة للخطر و الزوال و إعطاء المباني التاريخية و التراثية قيمة إقتصادية لتسويقها يوفر دخلا يمكن استغلاله في ترميم هده المباني و حمايتها خاصة أمام الاهتمام العالمي بالتراث و نم حركة السياحة الثقافية الذي تزايدت معها النظرة الإيجابية للاستثمار السياحي في المباني التراثية والتاريخية فتصبح وسائل الحفاظ عليها –بتوفير التمويل الضروري لإعادة تأهيل هذه المباني– امرا من شأنه إيجاد هياكل سياحية ذات طابع تراثي مميز، نذكر مثلا ترميم العديد من المساجد و المناطق الأثرية التي تعبر عن عراقة و تاريخ كل منطقة ، فتصبح كل التحسينات و الترميمات المسجلة في المناطق السياحية تعطي الصورة الحسنة و النظرة الجمالية التي تتركها على المحيط والتي بدورها تشجع على تقديم الحوافز و المال اللازم لترميم وتجديد و دعم الحدائق الوطنية و المناطق المحمية و الحدائق الاصطناعية مع الحرص على بناء منشات و محطات معالجة المياه بغية التقليل من تلوث المياه مع إمكانية إعادة استعمالها في الري و الزراعة .

كما تعد العوامل و الموارد البيئية من أهم العوامل التي على أساسها يتم اختيار المقصد السياحي من طرف السائحين – هذا ما أظهرته بعض الدراسات المسحية التي أقيمت في بعض الدول الأوربية من طرف المنظمة العالمية للتجارة في 1999– حيث ترتبط الإستثمارات السياحية بالبيئة ارتباطا وثيقا في علاقة ارتباطيه تأثيرية إلزامية من البيئة إلى التنمية السياحية إضافة إلى التكامل بينهما حيث يدعم كل منهما الأخر.

تمنح عدة شهادات للأنشطة السياحية المتوائمة مع البيئة منها شهادة السياحة الخضراء، شواطئ الراية الزرقاء ، الفنادق الخضراء، الفندق البيئي ، شهادة إيزو 14000 لضمان الجودة البيئية وغيرها، ازداد الاهتمام العالمي مند السبعينايت من القرن العشرين بسلامة البيئة الطبيعية و المحافظة عليها و تنميتها خاصة بعد مؤتمر ستوكهولم عام 1992 الذي أكد على أهمية البيئة و بيان وثيقة الحفاظ عليها و الارتقاء بها و التقليل من تلويثها لان البيئة النظيفة الجميلة هي المادة الأولية للنشاط السياحي[1] ، من أمثلة الإرتباط الوثيق للصناعة السياحية بالبيئة نجد مشاريع سياحية للبيئة وهي عبارة عن منشات سياحية صممت خصيصا للترشيد في استهلاك الموارد االطبيعية والانتقال إلى الطاقة البديلة (النظيفة) alternative energy مع تقنين استخدام المياه ، الالتزام ببعض التعليمات و المقاييس المتعلقة بالتصميم الخارجي و الداخلي و التنفيذ و تدوير المواد و الكيفيات التي يتم بموجبها إدارة و معالجة النفايات و المخلفات بأنواعها بهدف المحافظة على الموارد الطبيعية و الحد من التأثيرات السلبية للصناعة الفندقية على البيئة و تقليل النفقات مع توفير الأجواء الصحية ونجد الفنادق الخاصة و المنتجعات من ضمن المشاريع السياحية المحافظة على البيئة، من أمثلة ذلك نذكر:

– منتجع cristal Mountain (ميشيجان): يشتهر منتجع كريستال ماونتنCrystal Mountain في تومسونفيلThompsonville في ولاية ميتشيجان بجهوده البيئية التي تشمل برامج لإعادة التدوير في الغرف

[1] عبد الناصر عبد الرحمن الزهراني ، مرجع سابق ، ص 29-30

ومقصورة التزلج المعلقة التي تعمل بالطاقة المتجددة ، ملعب جولف معتمد بيئيًا ، تبلغ مساحة منتجع سبا 18500 قدما وهو أول منتجع صحي حاصل على شهادة LEED في منطقة وسط غرب أمريكاوتجذب العلاجات الفريدة رواد المنتجعات الصحية (مثل سكراب تقشير الجسم من لحاء النعناع ، الباديكير بكريمة جوز الهند و جلسات التدليك بمستخلص الأوكاليبتوس) ، كما يحتوي المنتجع الصحي أيضاً على غرف بخار ، ساونا بالأشعة تحت الحمراء، وحديقة فسيفساء خارجية مع حوض استحمام ساخن. يوفر منتجع كريستال ماونتن الترفيه والمتعة على مدار السنة لجميع الأعمار فهو منتجع تزلج في فصل الشتاء و ملاذ جبلي في فصل الصيف . غرف المنتجع موزعة على ثلاثة مبانٍ متميزة وتتميز بديكور ريفي ووسائل راحة عصرية كما يحصل الضيوف المقيمون في منتجع كريستال ماونتن على خصم (ينظر للملحق رقم 03) .

– منتجع زراعي Rancho Margot(كوستاريكا): يعتبر منتجع المزرعة "رانتشو مارجو Rancho " Margotفي إل كاستيلو El Castillo في كوستاريكا مكان إقامة مثالي للمسافرين الذين يرغبون في التعرف على السياحة البيئية والمشاركة في بعض الأنشطة العملية. توفر المزرعة جلسات يوجا مرتين يوميًا وجولات في المزارع حيث يمكن التعرف على طريقة حلب البقر وصناعة الجبن كما تقدم دروس في اللغة الإسبانية وتعليمًا حول الزراعة العضوية والنباتات الطبية. يضم المنتجع أيضًا مسابح طبيعية يتم تسخينها بالطاقة الفائضة. تشتمل أماكن الإقامة على غرف مشتركة مع حمامات ومناطق مشتركة، أو أكواخ بنجالو خاصة مع أراجيح هاموك شبكية وتراسات ملتفة حول الكوخ . تشمل الأنشطة الأخرى القريبة رياضة المشي لمسافات طويلة (الهايكنج) ، و التجديف بالكاياك في بحيرة أرينال، وركوب الخيل. لاحظ مُقيمي المنتجع على موقعTripAdvisorأن المزرعة تميل إلى جذب العديد من الطلاب المسافرين[1] (ينظر للملحق رقم 04)

المطلب الثاني : تأثر الاستمارات السياحية بالتنمية المحلية : لايمكن أن يقوم اي مشروع بمنأى عن التأثيرات الخارجية المحيطة به وتخضع الإستثمارات السياحية لنفس المنطلق فلايمكن إقامة إستثمارات سياحية دون معرفة مستوى التنمية للمجتمع المحلي على المستوى الإقتصادي والإجتماعي و القيمي إذ يجب حشد جهود المجتمع المحلي من أجل إقامة مشاريع سياحية تخدم التنمية المحلية إذا أدرجنا مقولة المجتمع المحلي ضمن هذا السياق، يعزى الأمر إلى أن فكرة التنمية المحلية لم تكن لتظهر و تتبلور ما لم تستبق بفكرة المجتمع المحلي، كما أن طرح مسألة التنمية المحلية دون التطرّق إلى فكرة المجتمع المحلي تبقى عملية مبتورة .

عند الإستثمار في المجال السياحي يجب مراعاة توقعات المجتمع اي الفوائد المرجوة منه كما لايجب أن يتعارض هذا الإستثمار مع عادت وتقاليد المجتمع وهويته على الرغم من أن هذه الأخيرة قد تكون عائقا أمام إنشاء الإستثمارات السياحية و نموها، تعمل الإستثمارات السياحية على احداث التغيير الثقافي دون الانتباه إلى مدى قبول السكان

[1] أفضل عشر فنادق صديقة للبيئة 2018 https://voyagearabia.com/

المحليين لذلك مما يؤدي إلى بينهم الى وقوع مايسمى "بالتصادم الثقافي"بالأخص إذا كان المشروع السياحي مفروضا فلن يُعمر طويلا ،لذا وجب مراعاة درجة قابلية المجتمع المحلي للتغيير فهو ملزم بالمحافظة على خصوصيته الثقافية والأخلاقية في قبول المشاريع السياحية ففي بعض الدول –خاصة الإسلامية منها– نلمس وجود مشاريع سياحية لاتأخد بعين الإعتبار البعد القيمي مما يسبب معارضة المجتمع للنشاط السياحي الذي يؤثر على ثقافة البلد،

كما يجب إحترام البيئة والمواقع التراثية والمحافظة عليها بل يجب الترويج لها وتشجيع الصناعات التقليدية والحرفية لفائدتها سواء على المستثمر أو على المجتمع المحلي ، كما أن السائح يعتبر مصدر إستقطاب الإستثمارات السياحية فهو المستهلك الأول للخدمات السياحية و مصدر الدخل المحلي لدا وجب إحترامه و حسن إستقباله و ضيافته و حمايته .

ترسخ بعض العإدات أحكاما مسبقة أي صورة ذهنية مشوهة عن قطاع السياحة و السياح كمصدر غزو لخصوصية المنطقة خاصة في الدول النامية التي لاتعتبره صناعة مربحة وذات ع بل تؤثر على الحياة الطبيعية للمجتمع و بالتالي ينفر المستثمر من هذه الأجواء غير المربحة وهذا ما يحول دون إنشاء مشاريع سياحية تساهم في انفتاح المجتمع ثقافيا وإعطاء دفعة اجتماعية وإقتصادية لتحقيق رفاهيته ن من أجل ذلك يجب الترويج لأهمية المشاريع السياحية من خلال توعية المجتمع بالأهمية الإقتصادية و الإجتماعية وقياس مدى قابليتها للتكيف مع طبيعة المجتمع المحلي و اعطاء ضمانات عدم المساس بهوية المجتمع . لايتأتى ذلك إلا بضرورة إشراك المجتمعات المحلية واستشارتها في نوعية الإستثمارات السياحية وإشراكها في اتخاذ القرارات ال المشاريع الإستثمارية ، كما تضمن الشراكة المجتمعية عدم معارضة المشاريع السياحية لعادات وثقافة و نمط عيش المجتمعات المحلية فكلما كان قبول فكرة المشروع السياحي زادت الثقة بين المستثمر والمجتمع و سهولة اقناعه بأهمية المشروع كمصدر دخل جديد من النواحي الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وبالتالي يرجع بعوائد إيجابية لكلا الطرفين.

على المستثمر من كل هذا إنشاء علاقة جيدة مع السكان المحليين من أجل الاستفادة من الطاقة السياحية للمنطقة ، يمكن للسكان المحليين كمثال تأجير الأراضي إلى المستثمرين كما يمكن تزويدهم بمختلف الخدمات السياحية كاليد عاملة المحلية التي تحترم خصوصية المنطقة ، يكون لدى غالبية السياح يكون الفضول اتجاه الاكلات ، الألبسة والصناعات التقليدية مقارنة بالجانب المبيتي لأن السائح يختار فندق واحد ليبيت فيه على عكس المطاعم الشعبية مثلا اين في يمكنه ان يقصد اكثر من مطعم للتعرف على مختلف الوجبات الشعبية المشهورة كما ان عامل السعر يلعب الدور الكبير في ذلك مقارنة بالاكلات التي تقدمها الفنادق الفخمة التي يعتبر سعرها مرتفعا بالنسبة لوجبات ربما تكون عادية في كثير من الاحيان ، فتركيا مشهورة بمختلف الماكولات الشعبية فغالبية السياح يزورونها فقط لتجربة الاطباق التقليدية المتنوعة وحتى إدارة القطاع الفندقي انتبهت لنقطة خصوصية المنطقة فأصبحت توظف الطابع المحلي في الفندق كالديكورات والاطباق الشعبية وحتى اليد العاملة يتم توظيفها من المنطقة لأنها ادرى بالطابع المحلي كطريقة ضيافة السياح على الطريقة المحلية ..... فمثلا الفنادق التي تقام في المناطق الصحراوية لها طابع مميز عن الطابع الساحلي اين تنصب خيم في الهواء الطلق و يقدم الشاي الصحراوي المعروف وعلى الطريقة المحلية وحتى

استغلال ادوات الضيافة يكون فيها جانب حرفي تقليدي وهذا يؤدي إلى عملية ترويج و تسويق لمختلف المنتجات السياحية و إبرازها حتى على الصعيد الدولي .

كما يستيفيد المجتمع من جدوى الإستثمارات السياحية من تكوين في مختلف الخذمات السياحية مما ينجم عنها عملية توطين مختلف المهن السياحية ممايسهم في تطور المجتمع ثقافيا. كما يمكن للسكان المحليين من تقديم خدمات في الارشاد السياحي لمناطق سياحية لايعرفها الا أهلها إضافة إلى تغطية العجز في بعض الخدمات السياحية خاصة في المجال الفندقي ذات الخذمات المتوسطة، ففي دروة موسم الإصطياف يكون عجز في المجال المبيتي سواء الإكتضاض أو لعدم تغطية كل المناطق السياحية، هنا يمكن للسكان المحليين من توفير الإقامة و بأسعار معقولة .

من هنا يجب على المجتمع المحلي أن يكون واعيا بأهمية الإستثمارات السياحية فطبيعة تكوين المجتمع المعاصر وسرعة تطور النمو الديموغرافي المتسارع تدعو إلى إنشاء منظمات مدنية تنوب عنه و توصل انشغالاته و تحقق أهدافه وتكون أداة فاعلة لتمكينه في صناعة السياحة.

تعتبر المنظمات المدنية من أرقى و أسمى تكتلات المجتمع المحلي فهي همزة وصل بين المجتمع و فواعل صناعة السياحة تسد الفراغ الذي تتركه الحكومة في تفعيل الإستثمارات السياحية ومثالها التنظيمات الطوعية غير حكومية التي ينشئها الأفراد وتلتزم برعاية مصالح المجتمع وفق معايير الإحترام ، التراضي كما التسامح و قبول الاختلاف، تشمل هذه المنظمات جد منظمات حماية البيئة و الغابات و جمعيات الإرشاد السياحية و يمكن تحديد بعض مهامها في المجال السياحي :

1- نشر الوعي العام بالسلوكيات الجاذبة للسياحة من خلال توعية المجتمع و نشر الثقافة السياحية و الإشادة بالصناعة السياحية كمحفز للإستثمار السياحي الذي لم يعد يقتصر على الترفيه فقط ثم المساهمة في تغيير الصورة السلبية عن القطاع السياحي أو العاملين بالقطاع، كما يجب تشجيع الإستقبال الحسن للسياح كعنصر جاذب للإستثمارات السياحية. عن طريق إصدار المطبوعات والمنشورات التثقيفية باستخدام وسائل الإعلام المتوفرة .

2- رعاية برامج التدريب و التأهيل للأطر البشرية السياحية من خلال إنشاء ورشات تدريب في مجال الخدمات السياحية كالصناعات التقليدية و الإرشاد السياحي .

3- المشاركة في برامج النهوض بالبيئة وتجنيد المجتمع في المحافظة عليها كمورد سياحي مستدام[1]

4- تنشيط و تنمية الأنشطة السياحية بتقديم مختلف الخدمات السياحية سواء للسياح او المستثمر .

5- المساهمة في تشجيع و تطوير المنتجات و الخدمات السياحية و الإستيراتيجية التسويقية من خلال إشاعة ثقافة المجتمع بإقامة معارض و فعاليات تبرز المقومات الثقافية و التراثية السياحية[2]

[1] http://www.arab-tourismorg.org/research- ، محمد خليفة صديق ، دور المجتمع المدني في النهوض بالسياحة ، جامعة إفريقيا العالمية ، الخرطوم ، ص10

[2] محمد خليفة صديق مرجع سابق ، ص 12

6- دعم السياحة المجتمعية : Community-BasedTourism ساهمت العديد من المنظمات غير الحكومية في دول نامية مثل بنغلاديش والهند في إنعاش السياحة على المستوى المحلي من خلال دعم السياحة المجتمعية حيث تقدم المنظمات غير الحكومية الدعم لهذه السياحة لوجود مجموعة من العوائق التي تمنع السكان المحليين من المشاركة في دعم المشاريع السياحية و إقامتها، من أهمها مستوى رأس المال الإجتماعي من تدريب وتعليم ومهارات .

7- الدعم المادي: قد تقدم هذه المنظمات الدعم المادي للمساعدة في بناء مشاريع سياحية وخاصةً عندما لاتقدم الحكومة الدعم الكافي كما هو الحال في بعض الدول النامية .[1]

8- مراقبة جودة الخدمة المقدمة وتقديم تقارير فورية للجهات الحكومية المسؤولة

يلعب السكان المحليون دورا حاميا لمناطقهم السياحية من عمليات الصيد العشوائية ، حماية المناطق الغابية من الرمي العشوائي للنفايات الصلبة أو على مستوى الشواطئ، التخريب أو سرقة الآثار من خلال الهيئات المحلية و مختلف الجمعيات المحلية في مجال حماية البيئة والتراث الثقافي كما يمكن عقد شراكة بين الفنادق و مختلف الجمعيات السياحية المحلية ووكالات الأسفار لتغطية مختلف مجالات السياحة كسياحة المغامرات ، السياحة الجبلية ، السياحة الحموية .

يتبين لنا أن منظمات المجتمع المدني يمكن أن يكون لها دورا هاما في تطور الإستثمار السياحي خاصة بين أوساط الشباب، لا تقتصر أهمية السياحةا علي الجوانب الإقتصادية فقط، ولكن هناك جوانب اجتماعية وثقافية وبيئية أخري يجب الالتفات إليها ،الأهم أن تكون منظمات المجتمع المدني نفسها مؤهلة للقيام بدورها تجاه صناعة السياحة وألا يكون الأمر بالنسبة للقائمين عليها مجرد وجاهة إجتماعية[2]،نذكر جمعتين أردنييتين :

- ✓ جمعية أصحاب المطاعم السياحية الأردنية تهدف الجمعية، بصورة خاصة إلى رفع مستوى المهنة و تطويرها . نشر الوعي السياحي بين أعضائها ،تنمية السياحة و تنشيطها بالتعاون مع الوزارة .
- ✓ جمعية إدلاء السياح الأردنية : تأسست جمعية أدلاء السياح الأردنية في سنة 1987 في الاردن ، وجد حالياً ما يقارب 900 عضواً من الادلاء السياحيين في الجمعية يتكلمون مايقارب عشرون لغةً عالمية منها على سبيل المثال لا الحصر : اللغة الانجليزية، الفرنسية، الألمانية الإيطالية الاسبانية، الروسية، البرتغالية، الهولندية، التركية، اليابانية، والصينية، اليونانية وغيرها من لغات العالم.

تعمل الجمعية على رفع ونشر الوعي السياحي وتنشيط السياحة بما في ذلك :

- ✓ المحافظة على مصلحة السياحة الوطنية وسمعة المهن السياحية الاخرى.

[1] ميساء داود اسبر، "تفعيل دور السياحة في التنمية الريفية" ، بحث مقدم للحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد والتخطيط ، جامعة تشرين ، سوريا ، 2014 ، ص34

[2] https://elbasharyer.com/2286198/2019/04/ دور مؤسسات المجتمع المدني في نهضة السياحة

- ✓ المساهمة مع الوزارة و المؤسسات التعليمية المختلفة في تدريب الإطارات الفنية العاملة في مجال أدلاء السياح.
- ✓ التعاون مع الجمعيات و الهيئات المهنية السياحية العربية والدولية لتنشيط السياحة.
- ✓ المشاركة في إعداد الدراسات و المقترحات المتعلقة بالتشريعات ذات العلاقة بالنشاط السياحي و تقديمها للجهات المعنية[1].

كما لاننسى دور الهيئات المحلية في جذب الإستثمارات السياحية من خلال :

1- تخطيط و تنفيذ حملات تسويقية بالتنسيق مع الجهات المعنية.
2- إجراء الدراسات والبحوث والمسوح والإحصاءات الازمة ومتابعة تنفيذها وتقويمها
3- تبادل المعلومات والخبرات مع الجهات الحكومية والأهلية والمنظمات العالمية.
4- تقديم الاستشارات الفنية والعلمية وعقد ورشات عمل تخصصية فيمجال الإستثمار.
5- إعداد التقارير الدورية و المؤشرات السياحية و النشرات المتخصصة ونشرها.
6- تقديم المساندة الفنية لمقدمي المنتجات السياحية في عملية تصميم و تطوير منتجاتهم التنسيق مع فروع المناطق (مثل مساندة منظمي الرحلات السياحية فيوضع عروض البرامج السياحية.)
7- تسهيل مشاركة مقدمي المنتجات السياحية في الفعاليات والمعارض ذات الصلة بالتنسيق مع فروع المناطق[2].
8- الرقابةعلى جودة تنفيذ البرامج السياحية.
9- اقتراح فعاليات ومهرجانات جديدة(رئيسية، موسمية ودورية) ووضع الخطط اللازمة لتنفيذه ابالتعاون مع فروع الهيئة في المناطق.
10- تقديم الدعم للفعاليات السياحية (دعم مالي، فني، تسويقي وإعلامي.)
11- تحفيز وتطوير القدرات البشرية (ورش عمل، ملتقيات، مؤتمرات، رحلات استطلاعية، استقطاب الخبرات الخارجية والتعاون مع الجامعات ومراكز التدريب.)
12- الحث على الإستثمار في مجال الفعاليات السياحية من خلال تقديم التحفيزات و التسهيلات كما يمكن تحصيل مداخيل من الفعاليات كمصادر دخول ذاتية مثل تحصيل رسوم الدخول للفعاليات وغيرها..
13- توفير العقار السياحي الضروري
14- إنشاء البنية التحتية كالطرق و المطارات وتهيئة الساحل ....[3]

في المقابل تقع على عاتق المستثمر كذلك مسؤولية إجتماعية تجاه المجتمع المحلي بتوعية السكان المحليين بأهمية السياحة المحلية التي لم تعد تقتصر على الترفيه فقط بل صناعة ذات جدوى تنموية تساهم في خلق فرص عمل جديدة خاصة المشاريع ذات المدى الطويل أو المستدام من خلال :

---

[1] https://www.mota.gov.jo/contents/Professional_AssociationsAr.aspx

[2] الهيئة العامة للسياحة و التراث الوطني ، مجلة البرامج و المنتجات السياحية السعودية- تنوع و ثراء ، 2015 ، ص21

[3] المرجع نفسه ،ص 26

– ترسيخ الثقافة السياحية .

– تقديم بيانات واضحة و موضوعية عن برامجهم المستقبلية وتأثيراتها على البيئة و تعميق الحوار مع السكان المعنيين حول مضمون هذه البرامج، فتمكين المواطنين المحليين من المشاركة في المشاريع السياحية سيغرس فيه روح المسؤولية و الإنتماء باعتبارهم أصحاب المصلحة..

خاصة الحفاظ على خصوصية المنطقة .

يلعب السائح دورا في ترسيخ العلاقة بين صناعة السياحة والتنمية المحلية باعتباره طرفا في صناعة السياحة لأن الجزء الأكبر من الخدمات السياحية موجهة للسياح خاصة الأجانب منهم لما تذره حركة السياح من مساهمة في جلب العملة الصعبة على المجتمع المحلي لذلك وجب التاكيد على إقامة علاقة جيدة مع السياح. الخدمات السياحية التي بدورها تخلق مناصب عمل جديدة ما يؤدي إلى التخفيف من حدة البطالة فللسياح حقوق وواجبات تجاه البلدان التي يزورونها ،نوهت في هذا الصدد المنظمة العالمية للسياحة التابعة للأمم المتحدة من خلال –المدونة العالمية لآداب السياحة – في المادة االأولى البند الثالث والرابع : يجب على المجتمعات المضيفة محليا احترام السائحين وحمايتهم وحماية ممتلكاتهم خاصة الأجانب بحكم وضعهم الذي يسهل فيه تعرضهم للخطر و الاختطاف – كما حدث مؤخرا في المغرب — كما نوه البند الثاني من المادة الساسة على ضرورة وقاية السياح من الحوادث وحماية صحتهم و الحرص على سلامة الطعام الذي يقدم لهم . أما المادة التاسعة من البند الثالث فنص على حقوق السياح في الحفاظ على سرية بياناتهم الشخصية والمعلومات المتعلقة بهم خاصة البيانات الالكترونية مثلهم مثل مواطني المنطقة المضيفة .

أما بخصوص واجبات السياح تجاه المجتمع المحلي فقد جاءت في المادة الأاولى البند الاول و الخامس مراعاة السياح للتقاليد والعادات و الإجتماعية و الثقافية للمنطقة وعدم ارتكاب اي فعل إجرامي أوسلوك عدائي تجاه السكان المحليين كالإضرار بالبيئة او الاتجار بالمخدرات او الأسلحة أو االأثار..[1]

مما سبق يتين لنا أن عملية التنمية المحلية متوقفة على إشراك مختلف الفواعل المحلية للنهوض بصناعة السياحة عامة وترقية الإستثمار السياحي بالخصوص وهذا مايعرف بالسياحة التشاركية tourimeparicipatif التي تعتمد على مبدأ التفاعل الإجتماعي بين مختلف الفواعل الإجتماعية وهدفها تحقيق التنمية المحلية وحتى يتمكن السائح من مشاركة حياة السكان المحليين في مختلف الأنشطة السياحية و تقديم أفكار تساهم في تحقيق التنمية . كما تركز على إنشاء الإرتباط الإجتماعي من خلال تحسين وتطوير العلاقة بين السياح والسكان المحليين و الهدف هو خلق دينامكية إجتماعية. وثقافية. .[2]

في هذا السياق وضعت منظمة العالمية للسياحة برنامجا لأجل إشراك المجتمع المحلي (هيئات حكومية ، منظمات غير حكومية ، سكان محليين) في المشاركة في صناعة السياحة من خلال برنامج Projets ST-EP الذي يقدم

[1] المدونة العالمية للسياحة / Unwto.org

[2] Tourisme et développement durable . **edition a tout France** , tome 11 ,France , p28

دورات تدريبية في الخدمات السياحية كتدريب المرشدين وموظفي الفنادق كما يركز على بناء الروابط التجارية بين السكان المحليين والشركات السياحية في المنطقة ويهدف إلى:

1- توفير السلع والخدمات للمؤسسات السياحية من قبل السكان المحليين .

2- إنشاء وإدارة الأعمال السياحية – المشاريع الصغيرة المتوسطة)، يتعلق الأمر بإنشاء وإدارة المزيد من الأعمال السياحية كجزء من مبادرة فردية أو مجتمعية.كما يمكن لهذه الشركات أن تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات بما في ذلك الإقامة والطعام والنقل وتجارة التجزئة والترفيه. يتمتع إنشاء الشركات المحلية بالمزايا التالية:

3- يمكن للشركات تحديد نطاق نشاطها استنادا إلى ما هو مطلوب لجذب العملاء.

4- التبرعات والمساعدة الطوعية من الشركات السياحية والسياح .

5- يمكن للمساعدة الطوعية التي يقدمها الزائرون أو الشركات السياحية نقدًا أو عينيًا للفقراء أن تساهم بشكل كبير في الحد من الفقر محليًا.

6- تظهر العديد من الدراسات أن السياح يتوقون إلى ترك شيء ما في المنطقة التي يزورونها. تحاول العديد من شركات السياحة أيضًا رعاية مبادرات التطوير في المناطق التي تعمل فيها. يمكن للمنظمات غير الحكومية المحلية أو الشركات الاستئمانية المساعدة في إنشاء الآليات اللازمة لجمع التبرعات وتوزيعها. من المرجح أن تجذب برامج المساعدة الذاتية التي لها فوائد محلية واضحة وتشتمل بوضوح على مشاركة المجتمع ، الرعاية وكسب دعم الزوار.

7- استثمارات البنية التحتية التي تحفزها السياحة والتي يمكن للفقراء الاستفادة منها في المكان الذي يعيشون فيه بشكل مباشر أو من خلال أنشطة أخرى تعززها هذه الهياكل الأساسية.[1]

8- كما يتسنى للسكان المحليين إقامة إ استثماراتهم الخاصة، إذ ليس بالضرورة إقامة إستثمارات كبرى من أجل تحقيق التنمية المحلية، فكما معروف فالإستثمارات الكبرى تحتاج إلى عقار سياحي واسع وهو ما يأخد حصة كبيرة من أراضي السكان لذا يمكن من إقامة استثمارات سياحية تساهم بشكل كبير في عملية التنمية المحلية كإنشاء تعاونيات عائلية تضم عدة اشخاص، بيوت شبابية وهي من اهم المشاريع الصغيرة و المتوسطة مثل من البيت ككراء غرفة أو طابق أو تقديم خدمات الركن. صناعة الطعام المنزلي وغيرها، من أمثلة على ذلك :رابطة المنشأت الصغيرة في مجال السياحة – جامبيا:

تأسست رابطة المنشآت الصغيرة في مجال السياحة ASSET في أبريل 2000 وتجمع عددا كبيرا من المنشآت الصغيرة التي كانت نشطة في صناعة السياحة في جامبيا و الترويج لها وتشمل هذه الأعمال التجارية البائعين في السوق الحرفية وسائقي سيارات الأجرة السياحية والمرشدين السياحيين الرسميين و بائعي الفواكه، فضلا عن عدد من الفنادق الصغيرة وبيوت الضيافة ومنظمي الرحلات السياحية البرية.

[1] https://step.unwto.org/fr/content/les-sept-mecanismes-st-ep

في غضون خمس سنوات اجتذبت رابطة ASSET أكثرمن80 منظمة في عضويتها، السياحة، و قد تم الاعتراف بها من قبل هيئة السياحة بجامبيا) GTA (باعتبارها صوتا مهما بديلا عن من لا صوت له في السابق، وأصبحت لاعبا رئيسيا في برنامج' الشراكة السياحية المسئولة الجامبي'،بقيادة هيئة السياحة بجامبيا. و يجمع هذا البرنامج أصحاب المصلحة الرئيسيين في صناعة السياحة (الحكومة، و منظمي الرحلات السياحية، وشركات المناولة الأرضية، وأصحاب الفنادق، و الأعمال التجارية الصغيرة من أجل الحد من التأثيرات السلبية للسياحة، وتحقيقاً قصي قدر من المنافع للسكان المحليين و مجتمعاتهم. هدف الرابطة هو مساعدة ودعم المنشآت الصغيرة العاملة في مجال السياحة للقيام بالتجارة العادلة، ومواصلة التنمية المستدامة، الأمر الذي يسهم في الحفاظ عل البيئة المادية، والرعاية الإجتماعية و الإقتصادية للمجتمع في جامبيا .و دور الرابطة هو:

- المساهمة في تحسين المنتج السياحي في جامبيا، والمساعدة على تحقيق تنمية البلد.
- تقديم المصالح التجارية الصغيرة في صناعة سوق السياحة الضخم[1].

يعتمد تنشيط التنمية المحلية على دمج جميع الجهات الفاعلة في المجتمع المحلي وسيشجع هذا التمكين على إتباع نهج تشاركي لان اصحاب المصلحة سيشعرون بالإنتماء و روح المسؤولية وبهذا سيقدمون ويعملون في هذا الصدد فجذب الإستثمارات السياحية مهمة الجميع .

ولكي تكون المشاركة المجتمعية مقوما استراتيجيا لابد ان يتوافر فيها الخصائص التالية:

1- يجب أن يكون للمجتمع المحلي – بكل فئاته – دورا محوري في عملية التنمية سواء كان منفردا أو مشتركا مع جهات أخرى حكومية أو دولية.

2- من الضروري تنمية رأس المال البشري المحلي بمختلف الدورات المهنية والتدريبية واللغوية وإعداده للاتصال المباشر مع الأنشطة السياحية من دون أي وسيط والاعتماد على العمالة المحلية.

3- ضرورة إحياء التراث العمراني للمجتمع المحلي والحفاظ عليه وإعادة توظيفه وربط ذلك بإستراتيجية التنمية السياحية الوطنية.

4- الحفاظ على الطرق التقليدية في إعداد المنتجات المحلية باعتبارها عنصر جاذب للسياحة ومقوم أساسي للتنمية الإقتصادية.

5- الحرف التقليدية المحلية عنصر هام في خطط التنمية يجب الحفاظ عليها والعمل على نشرها ودعمها بفتح مجالات تسويقية لها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

6- الإهتمام بالخدمات والبنية التحتية جنبا إلى جنب مع مشروعات الإستثمار السياحية.

7- تأكيد دور المرأة كلاعب أساسي في خطط التنمية الإقتصادية والثقافية والإجتماعية.

[1] دليل الحد من الفقر ، مرجع سابق ، الفصل الرابع ، ص06

8- الاستفادة من قنوات التواصل الإجتماعي وقنوات البحث في التسويق للمواقع السياحية لجذب المزيد من الزوار وتسويق منتجات الحرف التقليدية والبيئة الطبيعية. تتطلب هذه المرحلة تحديد عناصر رئيسية هي:

- المنتج السياحي الذي سيقدمه المجتمع المحلي والأسعار أو الرسوم التي يتعين تطبيقها(السعر)، والسوق أو قنوات التوزيع واستراتيجية التسويق و الترويج
- تضمين خطة التنمية المجتمع المحلي في استراتيجية التنمية الوطنية.

تحديد العملاء المحتملين : في هذه المرحلة ينبغي للمجتمع المحلي تحديد لمحة مختصرة عن العملاء المحتملين أي دوافع السفر،الخصائص الإجتماعية والديموغرافية، الأذواق والتفضيلات من أجل التخطيط للخدمات فضلا عن معرفة مدة الإقامة ومتوسط الإنفاق المتوقع لكل سائح و مسافر.

- **التنافسية** :يدرك المجتمع المحلي أنه سوف يتنافس مع عروض و وجهات سياحية مماثلة على مستوى بيئتة ، على المستوى القطري أو في الخارج، للتتنافس مع ميزة فأنت تحتاج إلى معرفة نقاط القوة والضعف لمنافسيك.
- **خطة الإدارة والنظام الإداري** : قد يفشل المشروع الممتاز إذا كان في يد أشخاص غير مؤهلين أو إذا كانت الإدارة و النظم الإدارية غير المناسبة.لذا ينبغي أن يقوم المجتمع المحلي بمناقشة نظام الإدارة المناسب و اختباره وأن يأخذ في الاعتبار المخاطر المحتملة (مثل الكوارث الطبيعية و الأوبئة) لضمان استدامة العمل السياحي[1]

[1]، 2017 ، ص17 محمد عبد الموجود الحفناوي و محمد جلال استانبولي ، الشراكة المجتمعية كمقوم استراتيجي للتنمية السياحية لملتقى العمران السياحي في المناطق الجبلية ، كلية العمارة والتخطيط ، الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني بالتعاون مع وزارة الشئون البلدية والقروية والمعهد العربي لإنماء المدن وأمانة منطقة عسير ، السعودية

على إعتبار ان صناعة السياحة ذات أوجه متعددة و متداخلة تتخد من الشراكة الفعالة سبيلا لتحقيق أهدافها و بالنظر إلى أن الإستثمار السياحي من أهم محركات الإقتصاد الوطني و لعملية السياحية و دو اثر فاعل في تنمية المجتمعات المحلية بفعل ما يوفره من مناصب عمل ودخل محلي بالنظر إلى ان المجتمع المحلي يتميز بمجموعة فريدة من الظروف و الاوضاع المحلية التي قد تزيد او تقلل من فرص تحقيق التنمية هده الظروف هي التي تحدد قدرتها على جذب و توليد و الحفاظ على الإستثمارات وو المساهمة في بلورتها و تجسيدها على ارض الواقع و بكل الاليات .

الفصل الثاني

واقع الإستثمار السياحي في الجزائر

عرفت السياحة بالجزائر اهتماما واسعا منذ الاستقلال لما لها من أهمية على جميع المستويات الإقتصادية و الثقافية و الإجتماعية و السياسية لذا سعت الى دعم الإستثمارمن خلال ترقيته و العمل على تقديم كافة المحفزات و الضمانات سعيا إلى تجسيد مخططاته و برامجه على ارض الواقع بعيدا عن كل الظروف التي مرت بها ومدى تاثيرها على قطاع السياحة حيث لم تشفع لها إمكانيتها الطبيعية و التاريخية و الثقافية للنهوض و اللحاق إلى مصاف الدول الرائدة في المجال السياحي .تطرقت الدراسة في هذا الفصل إلى المقومات السياحية للجزائر على إختلاف طبيعتها قبل معالجة الاطر القانونية والتنظيمية المنظمة لهذا القطاع و المخططات الوطنية إلى جانب إبراز واقع القطاع منذ الإستقلال إلى اليوم و المشاكل و العراقيل .

المبحث الأول: الإطار القانوني والمؤسساتي ، الضمانات و التسهيلات لاستقطاب المستثمرين :

المطلب الاول: الإطار القانوني

أولت الدولة الجزائرية أهمية نسبية بالقطاع السياحي من خلال تشجيع الإستثمار فيه و العمل على ترقيته و تطويره في ظل الاصلاحات الإقتصادية مند انتهاج سياسة الإنفتاح الإقتصادييية –بالنظر للمنافسة الشديدة بين الدول على استقطاب الإستثمار و المستثمرين – و ذلك بسن مختلف التشريعات و القوانين حيث شهدت مراجعات و تعديلات في فترات زمنية متعددة كان الهدف منها تحسين مناخ الإستثمار عموما و بنية الأعمال على وجه الخصوص و كان أخرها قانون الإستثمار رقم 16- 09 المؤرخ في 03 اوت 2016 و المتعلق بترقية الإستثمارأهم هذه القوانين نذكر:

أولا : قانون الإستثمار لسنة 1988: صدر هذا القانون في 12 جويلية 1988 وهي الفترة التي شهدت انتقال الجزائر من التسيير الإدري المركزي للإقتصاد إلى اقتصاد السوق ، جاء هذا القانون من اجل تدارك النقائص المسجلة في قانون الإستثمار 82- 02 المؤرخ في 21 اوت 1982 اراد المشرع من خلاله هذا القانون أن يوجه النشاط الإقتصادي الخاص نحو المشاريع التي تشكل أولوية بالنسبة للبلد عن طريق المخططات قصيرة االأمد و هو ما نصت عليه المادة 02 " إن المخطط الوطني المتوسط الأمد و المخطط السنوي هو الذي يحدد النشاطات الإقتصادية الجديرة بالإستثمار من القطاع الخاص " و هي الفرصة التي استفادمنها قطاع السياحة باستفادته من الحصة الأكبر بنسبة 15,8 بالمائة ضمن باقي القطاعات الأخرى .

ثانيا: قانون الإستثمار سنة 1990: هو القانون رقم 90/ 10 المؤرخ في 1990 وقد وضع بعض الشروط بغية تطوير الوسائل المستخدمة مع ما يتماشى والسياحة الحديثة من خلال التشجيع على الإستثمار، الشراكة وخلق فائض في العملة الصعبة، تحسين المنتج السياحي، إلغاء التمييز بين القطاعين العام والخاص مع حرية الإستثمار وحرية تحويل رؤوس الاموال بعد تاشيرة بنك الجزائر ومنح ضمانات ضد اجراء المصادرة. [1]

ثالثا: قانون الإستثمار لسنة 1993: يتضمن الالمرسوم التنفيدي رقم 12/93 المؤرخ في 05 اكتوبر 1993 والمتعلق بتشجيع وترقية الإستثمار الخاص الوطني والأجنبي من خلال توزيع الإمتيازات الجبائية والجمركية لجلب الإستثمارات السياحية للمناطق الأقل حظا.

رابعا : قانون تطوير الإستثمار 2001 : يتضمن الأمر الرئاسي رقم 01 / 03 الموافق ل20 أوت 2001 المعدل و المتمم بالأمر رقم 06 – 08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 ويعتبر الإطار المرجعي للإستثمار الهدف منه تعميق الإصلاحات الإقتصادية وتحسين فعاليتها وقد وضع هذا الإطار القانوني لمحاكاة ظروف المرحلة و تضمن النشاطات

[1] سامية لحول، "تنمية السياحة في الجزائر و استدامتها ضمن برنامج الاستثمارات العامة 2010 – 2014،" أبحاث المؤتمر الدولي، مدارس الدكتوراه ، جامعة سطيف 1 ، 2013 ص ص 15- 16

الإستثمارية التي بإمكانها الإستفادة من الإمتيازات و الضمانات للمستثمرين الوطنين و الأجانب و إلغاء التمييز في الإستثمار بين القطاع العام و الخاص و العمل على تطوير وتوسيع قدرات الإنتاج .، أضاف هذا القانون إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار في شكل مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصة المعنوية و الذمة المالية المستقلة تتولى السهر على ترقية الإستثمارات و و استقبال المستثمرين و مساعدتهم و منح الإمتيازات في إطار الإستثمار، بموجب ذلك تم انشاء صندوق لدعم الإستثمار ويوجه هذا الصندوق لتمويل التكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا المدفوعة لا سيما النفقات بعنوان أشغال المنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الإستثمار.

خامسا: قانون رقم 03 – 01: المتعلق بتحديد شروط التنمية المستدامة للأنشطة السياحية، الصادر في 17 فيفري 2001 ويهدف إلى توفير محيط ملائم ومحفز لتحقيق مايلي:

- ✓ ترقية الإستثمار وتطوير الشراكة في السياحة.
- ✓ تثمين التراث السياحي والسعي الى تنويع الخدمات والعرض السياحي في إطار المحافظة على البيئة وتحسين معيشة المواطن.
- ✓ مواصلة دراسات التهيئة ل 100 منطقة توةسع ومواقع سياحية.
- ✓ إنجاز اشغال تهيئة لتسعين منطقة توسع سياحية وكدا مواقع سياحية.
- ✓ تخصيص موارد مالية لفائدة صندوق دعم الإستثمار.[1]

سادسا: قانون رقم 03 –02: الذي يهدف الى التنظيم والاستغلال العقلاني للموارد السياحية، حيث حدد القواعد العامة للاستعمال والاستعلال السياحيين للشواطئ صدر هذا القانون في 17 فيفري 2003 والذي نص على:

- ✓ توفير شروط منسجمة ومتوازنة وحماية وتثمين الشواطئ قصد استفادة المصطافين منها مع احترام قواعد النظافة و الصحة و المحافظة على البيئة.
- ✓ حماية المقومات الطبيعية للسياحة
- ✓ انشاء عمران ميهيا مناسب مع تنمية النشاطات السياحية والحفاظ على طابعها المميز.
- ✓ حماية الجمل الطبيعي والمعا لم الثقافية.[2]

سابعا: قانون 03 –03: هذا القانون صدر في 17 فيفري 2003 حدد مباني وقواعد حماية وتهيئة وترقية وتسيير مناطق التوسع والمواقع السياحية من خلال:

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، قانون رقم 03-01 مؤرخ في 17 فبراير سنة 2003 ،يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة ، العدد 47 ، 2003 ،ص 8

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية قانون رقم 03-02 مؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بتحديد القواعد العامة للإستعمال و الإستغلال السياحيين للشواطئ ، العدد 11 ،2003 ص08

– المحافظة على التراث الثقافي واشراك المواطنين في حماية التراث والمساحات السياحية

– حماية المقومات السياحية الطبيعية الى جانب ادراج مناطق التوسع السياحي في المخطط الوطني للتهيئة الاقليم

ويهدف هذا القانون الى حماية مناطق التوسع السياحي من أي تشويه.[1]

ثامنا: قانون رقم 16 – 09 المؤرخ في 03 اوث 2016: قدم مجموعة من الضمانات الممنوحة للاستثمارات الأجنبية واستجابة للتغيرات الحاصلة في البيئة الإقتصادية الجزائرية وتحددت هده الضمانات فيما يلي:

- مبدأ المعاملة المنصفة والعادلة فيما يخص الحقوق والواجبات المرتبطة باستثمراتهم
- التعويض العادل في حالة نزع الملكية
- ضمان تحويل ررؤوس المال المستثمر والأرباح والعائدات المرتبطة به.[2]

و لتحديد اكثر الدور الذي سهرت وتسهر عليه الدولة الجزائرية للنهوض بالقطاع السياحي و جعلة مواكبا للمتغيرات الدولية و السير وفق المستجدات التي تسيير عليها قطاعات السياحة للدول الرائدة في المجال و التي قطعت أشواطا نحو التميز، و يكمن اهتمام الدولة من خلال مجموعة من القوانين من المراسيم و القرارات المقدمة لتطوير نشاطات تخص القطاع السياحي و مدى استجابة المشرع لتطلعات المستثمرين و متطلبات الرقي بالإستثمارات المختلفة في القطاع السياحي.

1: قواعد بناء المؤسسات الفندقية: المرسوم التنفيدي رقم 06 -325 المؤرخ في 25 شعبان عام 1427 الموافق 18 سبتمبر سنة 2006 و الذي يحدد قواعد بناء المؤسسات الفندقية و تهيئتها.

القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 02 مارس 2014 الذي يحدد قائمة التجهيزات والتأثيثات الغير منتجة محليا حسب المواصفات الفندقية والتي تدخل في إطار العصرنة والتاهيل «تطبيق مخطط الجودة "

ومن القواعد الضرورية في بناء المؤسسات الفندقية إحترام مخططات التهيئة السياحية في إختار مكان بناء هده المؤسسات، الى جانب الابتعاد عن المناطق الخطرة والخاضعة لشروط خاصة مع مراعاة الصحة والامن العموميين في وضع مخخط البناية، اما عن المواصفات فقد أصبح اليوم الزابون امام خيارات واسعة ما يفرض احترام المعايير الدولية في تاثيث الفانادق و التهيئة الخارجية التي تعطي المنطقة السياحية أكثر جادبية. [3]

[1] المرجع نفسه، ص15-16

[2] المرجع نفسه، ص21 -24

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المرسوم التنفيذي رقم 06-325 مؤرخ في 18 سبتمبر سنة 2006 يحدد قواعد بناء المؤسسات الفندقية وتهيئتها، العدد 58 ، ص14-15

2: نشاط و كالة السياحة و الأسفار: المرسوم التنفيدي رقم 2000-48 المؤرخ في 01 مارس 2000و الذي يحدد شروط و كيفيات انشاء الوكالات السياحة و الأسفار و استغلالها.

المعدل و المتم بالالمرسوم التنفيدي 10 – 186 المؤرخ في 14 يوليو 2010 و الذي يحدد شروط و تقنيات انشاء و كالات سياحية للاسفار و استغلالها.

وتحدد الشروط في التاهيل المعني في اختصاص الفندقة ويكون كامل الأهلية القانونية و تمتعه باخلاق حسن و طيبة، الى جانب توفر المقر و ضمان التغطية المالية للإلتزامات التي تتعهد بها الوكالة، و يخضع انشاء و كالة سياحية لرخصة استلال تسلمها الوزارة المكلفة بالسياحة بعد استشارة اللجنة الوطنية للاعتماد و كلات السياحة و الأسفار طبعا بعد توفر الشروط المحددة لذلك.[1]

3: استغلال المياه الحموية: حدد المرسوم التنفيدي رقم 07 – 67 المؤرخ في أول صفر عام 1428 الموافق ل 19 فيفري 2007 يحدد شروط وكيفيات منح إمتيازات إستعمال و إستغلال المياه الحموية و قد نصت المادة 05 على "كل مؤسسة تستعمل المياه الحموية و مشتقاتها لأغراض العلاجية و استعادة اللياقة البدنية إحترام شروط هذا الإستغلال" [2]

4: الاستغلال السياحي للشواطئ: حدد المرسوم التنفيدي رقم 04 – 274 المؤرخ في 20 رجب الموافق ل 05 سبتمبر 2004 يحدد شروط الإستغلال السياحي للشواطئ المفتوحة للسياحة و كيفيات ذلك.[3]

كما حدد القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 20 ربيع الموافق ل 18 ماي 2006 الذي يحدد نماذج الاتفاق و دفتر الشرط للإمتياز الاستغلال السياحي للشواطئ المفتوحة للسباحة.

5: مناطق التوسع السياحي: حدد قرار ممارسة حق الشفعة مؤرخ في 10 ربيع الاول عام 1429 الموافق لـ 18 مارس 2008 يحدد النموذج التصريح المسبق لبيع ملك واقع داخل مناطق التوسع و المواقع السياحية كما حدد المرسوم التنفيدي رقم 07 – 23 مؤرخ في 09 محرم 1428 الموافق ل 28 يناير 2007 كيفيات اعادة بيع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع و المواقع السياحية أو منح حق الإمتياز عليه.

رغم التعديلات و التشريعات المتلاحقة في ظل الاصلاحات الإقتصادية و الخبرة المكتسبة التي تنظم الإستثمار السياحي كمورد هام للاقتصاد الوطني –و البحث عن سبل ترقيته و تطويره من أجل تحقيق الغاية المرجوة – وعلى الرغم

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية مرسوم تنفيذي رقم 10-186 مؤرخ في 14 يوليو سنة 2010، يعدل ويتمم المرسوم تنفيذي رقم 2000-48 مؤرخ أول مارس سنة 2000 الذي يحدد شروط وكيفيات إنشاء وكاالت السياحة وألسفار واستغاللها ، العدد 44 ، ص 5 -6

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية مرسوم تنفيذي رقم 07-69 مؤرخ 19 فبراير سنة 2007 ،يحدد شروط وكيفيات منح امتياز استعمال واستغالل المياه الحموية ، العدد 13 ، ص13

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المرسوم التنفيذي رقم 04-111 مؤرخ في 13 أبريل سنة 2004 يحدد شروط فتح ومنع الشواطئ للسباحة. ، العدد24 ، 2004

من الإمكانات السياحية و الثروات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر فان الإطار التشريعي وحده لايكفي لنهوض بالقطاع السياحي و الرقي به الى مستوى التنافسية خاصة في ظل المنافسة الشرسة بين الدول حول استقطاب و جلب المستثمرين بشتى الطرق و الوسائل الأمر الذي يحتاج الى إعادة قراءة جيدة في مستوى تقدم تحقيق نتائج على ارض الواقع لمختلف النشاطات السياحية و مدى جدبها للمستثمرين و العملة الصعبة و السائحين حتى يتسنى تحديد مكامن الضعف و أهم العراقيل و التي تسلزم على المشرع تقديم فرصا أكثر لخلق بيئة مناسبة تجدب وتستقطب الراغبين في الإستثمار .

المطلب الثاني: الإطار المؤسساتي لقطاع السياحة و الإستثمار السياحي: يشمل قطاع السياحة الجزائر مجموعة من المؤسسات نوجزها فيما يلي :

أولا: وزارة السياحة و الصناعات التقليدية: تأسست بموجب الالمرسوم رقم 63-474المؤرخ في 20ديسمبر 1963 وقد حدد الالمرسوم التنفيذي رقم 16-05 المؤرخ في: 10جانفي2016 صلاحيات الوزارة في مجموعة من المهام:

يمارس الوزير صلاحياته بالاتصال مع القطاعات و الهيئات المعنية و في حدود إختصاصات كل منها انطلاقا من منظور التنمية المستدامة في ميادين السياحة والصناعات التقليدية.

إعداد الإستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم وإقتراحها وضمان تنفيذها من خلال ترقية الفضاءات الحساسة والهشة (الساحل، الجبال، الهضاب العليا، الجنوب والمناطق الحدودية) وتنميتها المستدامة ومتابعة إعداد وتنفيذ أدوات التهيئة الإقليمية ومراجعتها، طبقا للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم ومخططاته التوجيهية.

- إعداد وإقتراح آليات التهيئة السياحية و السهر على تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية والمخططات التوجيهية للولاية ومختلف التدابير المرتبطة بالحصول على العقار السياحي والمحافظة عليه.
- إعداد وتنفيذ استراتيجية تنمية السياحة من خلال السهر على تنفيذ آليات ترقية وضبط النشاطات السياحية الفندقية، الحموية والمناخية و كذا الحرص على إدراجها ضمن مخططات التهيئة السياحية مع الحرص على تثمين المنشآت الأساسية والقدرات السياحية الوطنية و تثمين التراث السياحي وكل المواقع السياحية.
- تأطير إنجاز الإستثمارات السياحية ومتابعتها و تشجيع إنجاز مجمعات سياحية كبرى ذات طاقة إيوائية كبيرة
- المبادرة بالدراسات الاستشرافية المتعلقة بتنمية القدرات الوطنية في مجال السياحة و الحمامات المعدنية و المناخية و الفروع الجديدة و أعشاش المنتوجات السياحية و تنفيدها.
- ضمان تأطير الإستثمارات السياحية و متابعتها.
- إقتراح كل الاشكال التحفيزية و المدعمة للترقية و التوجيه الفضائي للاستثمار على الحكوومة بتشجيع إنجاز مجمعات سياحية كبرى ذات طاقة ايوائية كبيرة.
- المبادرة مع القطاعات المعنية بتدابير حماية و تنمية و حفظ العقار السياحي و إقتراحها و ضمان توسعه دوريا
- إعداد و تنفيذ استراتيجية تنمية الصناعة التقليدية وضمان تنفيدها .

- وضع اداوات التخطيط و متابعة تطور الصناعة التقليدية على المستويين الوطني و الدولي[1] .

تضم الوزارة 09 مديريات عامة و مفتشية متمثلة في :

- المفتشية العامة للسياحة : بناء على المرسوم التنفيذي رقم 10 – 2560 مؤرخ في 12 ذي القعدة عام 1431 الموافق ل 20 أكتوبر سنة 2010 يحدد مهام مفتشية العامة لوزارة السياحة والصناعة التقليدية وتنظيمها وسيرها .

-السير العادي والمنتظم للهياكل غيرالممركزة وكذا المؤسسات والهيئات العمومية الموضوعة تحت وصاية وزارة السياحة والصناعة التقليدية وتجنّب الاختلالات في تسييرها،. – الحفاظ على الوسائل و الموارد الموضوعة تحت تصرف القطاع وعلى استعمالها العقلاني والمحكم، – تنفيذ القرارات والتوجيهات التي يتخذها وزير السياحة والصناعة التقليدية ومتابعتها، – تطبيق التشريع والتنظيم المعمول بهما عايير والتنظيم التقني الخاص بقطاع السياحة والصناعة التقليدية[2]

ثانيا : الديوان الوطني للسياحة : أُنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم92-402 مؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1413 الموافق 31 أكتوبر سنة 1992 . يعدل ويتمم الالمرسوم رقم 88-214 المؤرخ في 31 أكتوبر سنة 1988 و المتضمن انشاء الديوان الوطني للسياحة وتنظيمه ،تتمثل مهمة الذيوان في المشاركة في اعداد برامج ترقية السياحة و السهر على تنفيدها من خلال :

– تنشيط و تطوير التبادلات مع المؤسسات و الهيئات الخارجية في ميدان الترقية السياحية

– المشاركة في التظاهرات الدولية المرتبطة بالسياحة و المناخية و الحمامات المعدنية .

– المشاركة في ترقية السياحة و متابعة العمليات المعتمدة في هذا القطاع .[3]

ثالثا : الوكالة الوطنية لتنمية السياحة : أنشأ بهدف إعداد برامج الترقية السياحية و السهر على تنفيذها بموجب قانون 03-01 مؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق 17 فيفري 2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحية ص04 على أن ترقية السياحة تعتبر ذات منفعة عامة ، حيث جاء في المادة 20" تنشا هيئة عمومية تسمى الوكالة الوطنية لتنمية

[1]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،مرسوم تنفيذي رقم 16-05 مؤرخ في 10 يناير سنة 2016 يحدد صلاحيات وزير التهيئة التهيئة العمرانية العمرانية والسياحة والسياحة والصناعـ والصناعة التقليدي التقليدية .العدد 02 ، 13 جانفي 2016، ص 17

[2]الجريدة الرمية للجمهورية الجزائرية ،مرسوم تنفيذ تنفيذي رقم 10- 256 مؤرخ في 20 أكتوبر سنة 2010 يحدد مهام المفتشية العامة العامة لوزارة لوزارة السياحة والصناعة التقليدية التقليدية وتنظيمها وسيرها.، العدد 63 ،26اكتوبر2010 ، ص 17

[3]الجريدة الرسمية للمهورية الجزائرية ، مرسوم تنفيذي رقم 92-402 مؤرخ في 31 أكتوبر سنة 1992 ، يعدل و يتمم المرسوم رقم 88-214 المؤرخ في 31 أكتوبر 1988 و المتضمن إنشاء الديوان الوطني للسياحة و تنظيمه ، العدد 79 ، 2نوفمبر 1992 ، ص6

السياحة تسند لها مهمة تنفيذ و متابعة عملبية التنمية السياحة ، تتولى في هذا الإطار على وجه الخصوص اقتناء و تهيئة و ترقية و إعادة بيع او تاجير الأراضي للمستثمرين داخل مناطق التوسع و المواقع السياحية المعدة لإنجاز المنشات السياحية تحدد تنظيم هذه الهيئة و كيفيات سيرها عن طريق التنظيم " بمعنى دعم مشاريع الإستثمار السيياحي .[1]

رابعا :المعهد الوطني للفندقة و السياحة : بمقتضى الالمرسوم التنفيذي رقم 12-210 المؤرخ في 17 جمادى الثانية عام 1433 الموافق 9 ماي سنة 2012 يحدد القانون الأساسي النموذجي للمعهد الوطني للفندقة و السياحة (بعد تحويل المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية تيزي وزو و المركز الفندقة و السياحة بوسعادة الى معهدين وطنيين بموجب هذا الالمرسوم) ، يوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالسياحة ، يكون تقنيين سامين و تقنيين في مختلف مهن السياحة و الفندقة ، تحسين مستوى المستخدمين التابعين للقطاع و تجديد معلوماتهم و تكوينهم المتواصل ومتواجدة كل من تيزي وزو وبوسعادة والجزائر العاصمة [2]

خامسا : المدرسة الوطنية العليا للسياحة : أنشأت بمقتضى الالمرسوم التنفيدي رقم 13-376 مؤرخ في 5 محرم عام 1435 الموافق 9 نوفمبر سنة 2013 ، يعدل و يتمم الالمرسوم التنفيذي رقم 94-255 المؤرخ في 9 ربيع الأول عام 1415 الموافق 17 غشت سنة 1994 و المتضمن انشاء المدرسة الوطنية العليا للسياحة

تتولى المدرسة تقديم تكوين عال متخصص في التدرج ومابعد التدرج في مختلف مواد السياحة والفندقة و الحمامات المعدنية ، كما تقدم تكوين لتحسين المستوى للمستخدمين التقنيين في المجال [3]

سادسا : اللجنة الوطنية لاعتماد وكالات السياحة و الأسفار وسيرها : أنشات بمقتضى الالمرسوم التنفيدي رقم 2000-47 المؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1420 الموافق أول مارس سنة 2000 ، يحدد تنظيم اللجنة الوطنية لاعتماد وكالات السياحة و الأسفار وسيرها . تتولى مهمة دراسة طلباتإنشاء واستغلال وكالات السياحة والأسفار وفروعها التي يعرضها الوزير المكلف بالسياحة وإبداء الرأي فيها . وبهذه الصفة تكلف اللجنة بمايلي:

- إقتراح توصيات تتعلق بالعقوبات الإدارية النحددة في التشريع المعمول به.

- إبداء الرأي في النصوص التي تحكم النشاطات التابعة لإختصاصها.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، قانون رقم 03-01 مؤرخ في 17 فيفري 2003 يتعلق بالتمية المستدامة للسياحة ، العدد 11 ، 19 فيري 2003 ، ص07

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،مرسوم مرسوم تنفيذ تنفيذي رقم 12-210 مؤرخ في 9 مايو سنة 2012 يحدد القانون الأساسي الأساسي النموذجي للمعهد الوطني للفندقة والسياح والسياحة.، العدد 29 ، 13 ماي 2012 ، ص12

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية مرسوم تنفيذي رقم 13 – 376 مؤرخ في 9 نوفمبر 2013 ، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 94-255 المؤرخ في 17 غشت 1994 و المتضمن إنشاء المدرسة الوطنية العليا للسياحة، العدد57 ، 13 نوفمبر2013 ، ص16

– دراسة كل مسالة خاصة ، والحث على كل تدبير يتعلق بالإجراءات ووضع المنشات و الوسائل المرتبطة بوكالات السياحة و الأسفار [1]

سابعا : الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار : تم إنشاؤها بموجب أحكام المادة 6 من الأمر رقم 01-03 -هو قانون متعلق بتطوير الاستثسمار -المؤرخ في اول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 المعدل والمتمم والمذكور أعلاه وهي مؤسسة عمومية إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي تكلف بالتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية ب: تسجيل الإستثمارات – ترقية الإستثمارات في الجزائر و الترويج لها في الخارج. – ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية – تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس وإنجاز المشاريع – دعم المستثمرين ومساعدتهم و مرافقتهم [2]

المطلب الثالث: الضمانات و الاعفاءات ومختلف الحوافز الممنوحة للمستثمري في المجال السياحي:

سعت السلطات الجزائرية من خلال سلسلة الاجراءات القانونية و التشريعية لتوفير المناخ المناسب وإعطاء دفعة قوية لاستقطاب الإستثمارات و المستثمرين بغية تكوين قاعدة قوية تلبية لطلبات السياحية الداخلية و الخارجية ودللك بفضل تبسيط الاجراءات الادارية و اتخاد التدابير التحفيزية و الادوات التنفيدية القادرة على تحقيق الاهذاف المرجوة و التي من شانها دعم المجال السياحي على غرار منح امتيازات للمستثمرين و كدا التسهيلات في منح القروض و الحصول التمويلات البنكية و الاعفاءات الجمركية و الجبائية و غيرها من الآليات و الأدوات المتنوعة في كسب و استقطاب المستثمرين و التي نوجزها فيما يأتي:

أولا : ضمانات إدارية واعفاءات للمستثمرين : بغية جذب أكبر عدد من المستثمرين لتحقيق الأهداف المرجوة و النهوض بالقطاع السياحي ، قدم المشرع جملة من القوانين و الإجراءات المحفزة بغية أحداث محيط ملائم ومحفز ، و تعتبر الضمانات الادارية التي عالجها المشرع ووضعها في إطار القانوني بحكم انشطة الإستثمار من العوامل المهمة المؤثرة في جدب الاسثمار و المستثمرين والتي غالبا ما تعالج آليات حفظ الحقوق و المكتسبات و ضمان الاستفادة من الإمتيازات و تدليل العقبات الادارية و الاجرائية و التعقيدات البيروقراطية وجعل النشاط السياحي في حركة دؤوبة و بيئة صحية لانه ركيزة الاقتصاد و محركه و من الاجراءات ندكر :

1 –إلغاء الاعتماد الإداري و تعويضه و بنظام التصريح : و هي آلية جديدة لتدليل الصعاب و العقبات و العراقيل و البطء الإداري بما يسمح في تبسيط الإجراءات و تفادي التعقيد البيروقراطية الادارية و يتضمن التصريح بجملة من العناصر تخص المستثمرين و نشاطاتهم التي يستثمرون فيها حتى تكون الإدارة على دراية للنشاط المستثمر فيه.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 2000-47 مؤرخ في 1 مارس 2000 ، يحدد تنظيم اللجنة الوطنية لإعتماد وكالات السياحة و الأسفار وسيرها.
[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 46 ،مرجع سبق ذكره ، ، ص22

2- لا مركزية الشباك الوحيد: نص المرسوم التنفيدي رقم 01 / 282 المؤرخ في 24سبتمبر 2001 على صلاحيات الوكالة الوطنية لدعم الإستثمار من خلال تنظيم الشباك الوحيد الذي ينشأ على مستوى الهيكل اللامركزي للوكالة أي على مستوى كل ولاية، - ينشا الشباك الوحيد ضمن الوكالة الوطنية يضم الإدارات و الهيئات المعنية بالإستثمار حيث يؤهل الشباك قانونا لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية من أجل تحقيق الإستثمارات، ينشأ الشباك الوحيد على المستوى المركزي للوكالة ، نصت المادة 25 السهر على تنفيد إجراءات التبسيط المقررة و يتأكد بالاتصال مع الإدارات و الهيئات المعنية من تخفيف و تبسيط إجراءات و شكليات تأسيس المؤسسات و إنجاز المشاريع و يتم عرض أراضي الأساس العقارية من خلال تمثيل الهيئات المكلفة بالعقار الموجه للاستثمار على مستوى الشباك الوحيد اللامركزي.

3 –**إنشاء هيئتين لتطوير الإستثمارات الوطنية و الأجنبية وتقديم اعفاءات ومزايا لتشجيع الإستثمار** : يتعلق الأمر بالمجلس الوطني للاستثمار انشا هذا المجلس بالأمر 01 – 03 المؤرخ في 20 اوث 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار تحت رئاسة رئيس الحكومة و يكلف المجلس بمايلي: يقترح استراتيجة تطوير الإستثمار. يفصل في المزايا التي تمنح عن طري الإستثمار، يقترح تدابيلر تحفيزية للإستثمار لمسايرة التطورات الجارية. [1]

أما عن الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار أنشأت بغرض دعم الإستثمارات والموافقة على الاتفاقيات إلى جانب تقريب الإدارة من المستثمرين، وفق ماجاء في الالمرسوم التنفيذي رقم 17-100 مؤرخ في 6 جمادى الثانية عام 1438 الموافق 5 مارس سنة 2017 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 16 رمضان عام 1427 الموافق 9 أكتوبر سنة 2006 والمتضمن صلاحيات الوكالة لتطوير الإستثمار وتنظيمها وسيرها. وبمقتضى هذا المرسوم و حسب المادة 3 تكلف الوكالة:

- مساعدة ومرافقة المستثمرين في كل مراحل المشروع بما فيها مابعد الإنجاز.

- تسهيل-بالتعاون مع الإدارات المعنية – (الترتيبات للمستثمرين وتبسيط إجراءات وشكليات إنشاء المؤسسات وشروط إستغلالها وإنجاز المشاريع وتساهم بهذا الصدد في تحسين مناخ الإستثمار في كل جوانبه

- ترقية الشراكة والفرص الجزائرية للإستثمار عبر الإقليم الوطني وفي الخارج

- إرساء لجنة طعن مكلفة باستقبال شكاوى المستثمرين والفصل فيها.

وعن المزايا المخصصة للإستثمار السياحي تستفيد المشاريع الإستثمارية من الإعفاءات و التخفيضات الضريبية حسب تموقع النشاط وتأثير المشاريع على التنمية الإقتصادية والإجتماعية ووجد ثلاثة مستويات من المزايا:

[1] زايدي فتح الله ،" الضمانات القانونية للاستثمار السياحي في الجزائر" ، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر ، قسم الحقوق ، تخصص قانون عمال ، جامعة بسكرة ، 2015 ص 48 – 49

مزايا مشتركة للاستثمارات المؤهلة:

أ-المشاريع المنجزة في الشمال:

- **مرحلة الإنجاز:** تشمل:

1) الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار.
2) الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار.
3) الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الإستثمار المعني.
4) الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار، ابتداء من تاريخ الإقتناء.
5) الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأسمال.

- **مرحلة الإستغلال:** تمتد لمدة ثلاث (3) سنوات بالنسبة للإستثمارات المحدثة حتى مائة (100) منصب شغل إبتداءا من بدء النشاط و بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

أ-الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)،

ب-الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP).

ت-تخفيض مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

ب-الإستثمارات المنجزة في الجنوب والهضاب العليا، و المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة.

- **مرحلة الإنجاز:** تشمل:

1) الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار.
2) الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار،
3) الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الإستثمار المعني.

4) الإعفاء من حقوق التسجيل و مصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة والموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الإمتياز.
5) الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار ابتداء من تاريخ الإقتناء.
6) الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يتعلق بالعقود التأسيسية للشركات.
7) التكفل الكلي أو الجزئي من طرف الدولة بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الإستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة.
8) التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة بعنوان منح الأراضي عن طريق الإمتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية:

- بالدينار الرمزي للمتر ا لمربع خلال فترة عشر (10) سنوات إرتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الإستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا و المناطق الأخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة بالدينار الرمزي للمتر المربع لفترة خمس عشرة (15) سنة وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الإستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير.

➢ **مرحلة الاستغلال لمدة عشر (10) سنوات:**

- إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات،

- إعفاء من الرسم على النشاط المهني،

- تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

تشمل الوكالة الصندوق الوطني للإستثمارمكلف بتمويل إنشاء وتطوير مؤسسات القطاع العام والخاص من موارده الخاصة مع منح الأولوية للجوانب الخاصة ب "الربح" و "تسيير المخاطر" دون المساس بالنظام العام والذي له علاقة مع سياسة الحكومة.

يتدخل الصندوق الوطني للاستثمار في تمويل المشاريع الإستثمار من موارده الخاصة عبر:

أ- **قروض مباشرة على المدى البعيد** : هذه القروض موجهة لتمويل المشاريع العمومية و الخاصة بشروط تفضيلية حسب طبيعتها (إنشاء المؤسسات، تثمين الموجودة والتأهيل...) والتي تستجيب لشروط الصندوق الوطني

للإستثمار وتساهم في تفعيل التنمية. ، يتدخل الصندوق على وجه الخصوص بتمويل القطاعات ذات القدرات العالية في مجال التنمية، على فترات طويلة مقارنة بالبنوك التجارية.

يأتي هذا العرض لإستكمال إحتمالات التحويل بالقروض المتوفرة على الساحة المصرفية. بهذا فإن الصندوق يتدخل في المقام الأول كشريك مع مقترضين أخرين سيما بالمشاريع الكبيرة أو بالقطاعات الأقل تفضيلا لدى البنوك التجارية. يخضع قرار تمويل الصندوق الوطني للاستثمار إلى تعليمات تتضمن عدة مراحل.

ب– على شكل مساهمات : تكون معايير الإستثمار للصندوق في شكل مساهمات تكون في طابعين: من أجل الحصول على الموافقة يجب على المشروع أن يستجيب لجميع المعايير الإقتصادية لتوظيف المال وإلى أثرها إيجابي ملموس على التنمية الإقتصادية، تقتصر هذه المساهمات على مدة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين المعنيين وتساهم في:

- الإستثمارات المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتوسيعها وتأهيلها.

- عمليات زيادة رأسمال المؤسسات الخاصة الوطنية المعنية بما في ذلك تلك المتحسبة إبرام شراكة مع متعامل أجنبي، في ظل إحترام الأحكام التشريعية الدقيقة.

تضبط مستويات المساهمة بنسبة 34 % حسب الشروط المطابقة للقانون الأساسي للصندوق والتي تحدد باتفاقية يتفاوض بشأنها الطرفان المعنيان.

ج – منح الضمانات : يمنح الصندوق ضمانات على القروض الخارجية: بطلب من المتعاملين الإقتصاديين الجزائريين، ولصالح البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية و التي منحتهم قروض، بنسبة عمولة تقدر بـ 1٪ سنويا من من مبلغ القرض و الأقساط المستحقة كل ستة أشهر.كما يمنح ضمانات تجارية لفائدة المتعاملين الوطنيين بأمر من بنوك الموردين الأجانب للسلع والخدمات في إطار إنجاز المشاريع في الجزائر. وتشمل هذه الضمانات:

- ضمانات التعهد في إطار تنفيذ المناقصات التي تغطي عجز المتعهد.
- ضمانات إرجاع التسبيقات وتكون على التموين أو على الأشغال.
- ضمانات حسن الإنجاز[1].

كما أبرمت الوزارة المكلفة بالسياحة ومختلف المؤسسات البنكية تم منح امتيازات خاصة بتمويل المشاريع السياحية وهي كالتالي :

- المساهمة بأكثر من 60 بالنسبة للمشاريع ذات خصوصية والأولوية.

[1] www.andi.dz

- مدة التعويض 10 :سنوات وأكثربمعدل تخفيض على الفائدة يقدر ب 03 سنوات وأكثر بالنسبة للمشاريع ذات خصوصية والأولوية.
- مدة دراسة الملفات: تمتد من40 إلى 60 يوم بالنسبة لإنجاز الإستثمارات و30 يوما بالنسبة للمشاريع المستغلة.
- التسجيل في الصندوق ضمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للتمويل التجهيزات.
- إمكانية المساهمة في تطوير رؤوس الأموال وهذا بالشراكة مع مؤسسة الجزائر استثمار.

البنوك والمؤسسات البنكية مثل، القرض الشعبي الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية يمنح هذا الأخير قرضا يصل حتى 70% من القيمة الإجمالية للمشروع كما تنحصر مدة تسديد القرض من ثلاثة سنوات الى عشر سنوات. الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط "بنك"، بنك البركة، تراست بنك، بنك الخليج الجزائر، سوسيتي جينيرال الجزائر، السلام بنك، صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجزائر استثمار.

- في إطار الإمتيازات المتعلقة بالحصول عالى العقار تمنح:
  - الإتاوة الايجارية السنوية تمثل 33/1 من القيمة التجارية للقطعة الأرضية محل منح الإمتياز.
  - تخفيض الإتاوة الايجارية السنوية لمنح الإمتياز للقطعة الأرضية:
  - 90% خلال فترة الإنجاز، من سنة وأحدة إلى ثلاث سنوات.
  - 50% خلال فترة الاستغلال، من سنة وأحدة إلى ثلاث سنوات.
  - الذينار الرمزي للمتر المربع (م^2) خلال فترة عشر سنوات (10) بالنسبة لولايات الجنوب والهضاب العليا.
  - الذينار الرمزي للمتر المربع (م^2) خلال فترة خمسة عشر سنة (15) بالنسبة لولايات الجنوب الكبير.[1]

ثانيا : الضمانات المالية و القانونية لحقوق المستثمر: سعت الجزائر إى توفير مزيد من الضمانات من أجل ستقطاب المستثمرين الأجانب بكافة الطرق من خلال تقديم الضمانات القانونية الحامية لحقوق المستثمر و المحفزة لاختياره الإستثماري و قد وافقت الانضمام الى المركز الدولي للفصل في النزاعات و غيرها من الاتفاقيات التي تنحو نفس السياق للتعويض من أجل حماية حقوق المستثمر الأجنبي و ضمان اللجوء الى التحكيم في حالة و جود نزاع على المستوى الداخلي و الدولي.

[1] www.mta.gov.dz

1 : الإستقرار القانوني و التشريعي: غالبا مايكون الشغل الشاغل للمؤسسات و المستثمرين وضوح واستقرار النظام القانوني كأحد الجوانب المهمة في اطمئنان المستثمر ، ويقصد بمبد الإستقرارالتشريعي عدم إدخال تعديلات في التشريعات و التنظيم التي تحكم الإستثمارات سواءا بتعديلها او إلغائها و قد و تطرق المشرع الجزائري في المادة 15 من الأمر رق م 01 – 03 على " عدم جواز تطبيق المراجعات و الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الإستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب المستثمر ذللك " ، غالبا ما يشكل الإستقرار القانوني أحد النقاط المهمة التي تثير أو تنفر المستثمرين خوفا من تغير الأطر القانونية و ضياع كافة المكتسبات ، من أجل ذلك يحتاج الأمر إلى ضمانات تشريعية تضبط مجال الإستثمار في المرحلة الآنية و المستقبلية من أجل جذب الإستثمار و المستثمرين .[1]

– **ضمان حق تحويل راس المال و العوائد الناتجة عنه:** نص الأمر 01 – 03 على منح المستثمر الأجنبي حق تحويل راس ماله و العائدات الناتجة عنه و ضمان المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عنه و ضمان المداخيل الصافية الناتجة عن التنازل و التصفية ، نصت المادة 31 منه على" تستفيد الإستثمارات المنجزة انطلاقا من مساهمة رأس المال بواسطة عملة صعبة التحويل يُسعرها بنك الجزائر بانتظام و تضمن تحويل رأس مال المستثمر و العائدات الناتجة عنه المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل حتى وإن كان المباع أكبر من رأس المال المستثمر في البداية " .[2]

– **التسهيلات الممنوحة و المحفزة لاستقطاب المستثمرين** : الحوافز من النقاط التي تسيل لعاب المستثمرين الأجانب في اختيار بلد عن أخر بحثا عن المناخ المناسب الذي يساعدهم على تحقيق الأرباح و نقل العوائد الى بلدانهم الأصلية ، قدم المشرع الجزائر فرصا للمستثمرين الأجانب من خلال التحفيزات و مخلف التشريعات و القوانين نظرا للتكاليف التي تتطلبها الإستثمارات الخاصة لمستثمري القطاع الخاص و الإستثمارات الأجنبية في دراسة الجدوى الإقتصادية و التقنية و التجهيز و تأهيل المتدربين في المجال السياحي و الحصول على العقار لإقامة المشاريع والتي عالجاها المشرع في نصوص قانوية تحدد و تفصل هذه الجوانب ومنها:

حرية الإستثمار: نصت المادة الثانية من القانون 06 – 08 على بأن الإستثمارات تنجز بحرية تامة مع مراعاة التشريع و التنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة و حماية البيئة كما تستفيد هده الإستثمارات من بقوة القانون من الحماية و الضمانات المنصوص عليها في القوانين و مختلف التنظيمات و التشريعات المعمول بها.

– **المساواة في المعاملة** : تعتبر المساواة بين الأفراد أحد نقاط و الالتحام بينهم ، فالمساوة تولد لدى الفرد الشعور بالأمن و الاطمئنان وهي من المجالات التي ركز على معالجتها المشرع الجزائري بغية خلق أرضية مناسبة لاستقطاب المستثمرين في الحصول على الإمتيازات الموجهة للاستثمار بإعتبار المستثمر سيقدم الإضافة و يسعى لتنمية الأنشطة

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية قانون رقم 11 – 11المؤرخ في 28 ديسمبر 2011 المتضمن قتنون المالية التكميلي لسنة 2011 الصادر في 20 يوليو 2011، العدد 40

[2] ، نفس المرجع السابق ص 48 -53 2 -طيبي محمد أمين

التي إختار الإستثمار فيها و قد نصت المادة 14 من الأمر 01 – 03 "يعامل الاشخاص الطبيعيون و المعنويون الأجانب بمثل مايعاملبه الاشخاص الطبيعيون و المعنويون الجزائريون في الحقوق و الواجبات ذت الصلة بالإستثمار و يعامل نفس الاشخاص الطبيعيون و المعنويون الأجانب نفس المعاملة مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع دولهم الأصلية "[1]

- **3 – عقود الإمتياز بالتراضي كألية للتحفيز على الإستثمار** : يعتبر توفير العقار محددا أساسيا لإنجاح عملية الإستثمار و عاملا مساعدا على جلب و استقرار المستثمرين الأجانب، من أجل القضاء على الاختلالات الداخلية و الخارجية قدم المشرع الجزائري نصوص تشريعية جديدة وقام بتعديل نصوص أخرى في مجال تشجيع الإستثمار و اضفاء الشفافية حول حول الإمتياز للأراضي التابعة لأملاك للدولة و المحافظة عليها و حمايتها من المضاربة و المنافسة في عقود الدولة خاصة بعدة صدور الأمر بعد صدور القانون رقم 11 -11 الذي فتح الباب على امام المستثمرين الشباب و ذوي الكفاءت و الحرف المتميزة، ينص على منح الإمتياز بالتراضي .

غالبا ما يستعمل اصطلاح الاميتاز في تسيير المرافق العامة او في إطار الضبط الادارية المستقلة او إطار عقود البناء و التشغيل ونقل اوتحويل الملكية، وقد نص الأمر 01 – 03 على فتح الباب لكل اشكال الإستثمارو صوره كما نص الأمر 06 – 11 على كيفيات منح الإمتياز و شروطه و التنازل عن الأراضي التابعة للدولة، تكون مدة الإمتياز لإنجاز مشاريع استثمار فوق هذه الاراضي من 33 سنة الى 99 سنة و هي مدة طويلة تضمن استقرار المعاملات و يكون عقد الإمتياز بين الدولة أو ما ينوب عنها و المستثمر الذي يكون شخصا وطنيا او اجنبيا طبيعيا او معنويا، و تدفع ايتاوة ايجارية مقابل أحد اهم الشروط في منح الإمتياز و هو المقابل الذي يدفعه المستثمر اتحاه الإمتياز الذي استفاد منه و يمنح الإمتياز باستعمال و سيلة التراضي دون المزاد العلني وهذا بعد صدور القانون رقم 11 -11 وهو ما نصت عليه المادة 15 " يمنح الإمتياز على أساس دفتر الشروط عن طريق التراضي على الاراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة "،يعتبر اللجوء لهذا الخيار وسيلة لتسهيل عملية الحصول و التخلص من الصعوبات البيروقراطية بما أن اسلوب المزاد العلني يخضع لإجراءات طويلة خاصة نظرا للمعيار المالي المعتمد لمنح و إرساء العقد على من يقدم اكبر حصة و باتالي سيطرة أصحاب المال ، في حين اسلوب التراضي طريق مباشر مع المستثمرين.

بالرغم من التحفيزات و الاغراءات التي قدمها المشرع مند انتهاج الجزائر سياسة الانفتاح على اقتصاد السوق و تقديم مختلف التسهيلات و الضمانات التي منحت للمستثمرين الأجانب بالمساواة مع أبناء الوطن في الاستفادة من الإمتيازات و الحقوق و ضمان حمايتها و بعيدا عن كل أشكال التميز، إلا أن الإقبال على الإستثمار في الجزائر يبقى ضعيفا و محتشما و لا يستجيب للمتطلبات التنموية المرجوة.

---

[1] كحيل حياة ، اليات إستغلال العقار السياحي الموجه الإستثمار ، **حوليات جامعة بليدة** ، الجزء الأول ، العدد30 ، 2016 https://www.univ- alger.dz/ojs/index.php/LesAnnales/article/view/32/

المبحث الثاني: ترقية الإستثمار السياحي في ظل المخططين الوطنيين افاق 2030

في إطار تنويع الإقتصاد الجزائري والخروج من التبعية لقطاع المحروقات والغاز وضعت الجزائر خطط استراتيجية للنهوض بالقطاع السياحي لدرايتها بدوره الكبير في امتصاص البطالة وخلق فرص مناصب عمل اذ لما تملكه الجزائرمن عناصر جذب سياحية تمكنها من المنافسة على الصعيد الدولي فترجمت ذلك من خلال مخططين وطنيين يهدفان لتطوير وترقية الوجهة السياحية الجزائرية لمصاف العالمية وجعلها قطبا سياحيا بامتياز لتحقيق جاذبية أكبر من حيث الإستثمارات السياحية.

المطلب الأول: المخطط الوطني لتهية الإقليم Schéma Amenagement National SNAT

National : شُرع في تطبيقه منذ 2011 بعد أن تدعم بالإطارالقانوني رقم 10-02 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق 29 يونيو سنة 2010 .

يعد البرنامج الأول من نوعه خلال خمسين سنة من استقلال الجزائر، صودق عليه لمدة عشرين سنة كما يخضع لتقييم دوري والى تحيين كل خمس سنوات حسب المادة الأولى. تلتزم بموجبه كافة القطاعات االوزارية وكذلك الجماعات الإقليمية والمؤسسات الوطنية والمحلية باحترام ضوابط وقواعد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والعمل بها في اعداد كل مشاريعها ومخططاتها كما ورد في المادة 2

جاء إعداد المخطط استجابة لعدة متطلبات كالاختلالات الإقليمية من حيت توزع السكان حيث بينت إحصائيات لسنة 2008 أن 63% من السكان يتجمعون في الشمال على مساحة 4 % و 28 % على مساحة 9% من السكان في الهضاب العليا و9% من االسكان يتموقعون في الصحراء بالرغم ان مناطق الجنوب تشكل 87 % وهذه الاختلالات تسبب توترات في التوزيع العادل بين الأقاليم من حيث الموارد المتاحة . كما جاء لتفعيل جاذبية الإقليم لتحقيق نمو اقتصادي وعصرنته يتماشى و سياق الانفتاح الإقتصادي وتدويله بغية جذب أكبر عدد ممكن من الأنشطة الإستثمارية في مختلف القطاعات . ولتجسيد ذلك وجب الشروع في اعمار واستغلال المناطق النائية والمعزولة من بينها الهضاب العليا ومناطق الجنوب والصحراء للتخفيف من اكتظاظ السكان في المناطق الشمالية والتلية والساحلية . و تحسين ظروف معيشة السكان من خلال مكافحة التهميش والاقصاء بفضل تكافؤ الفرص بين كل مناطق الوطن خاصة بين الارياف و المدن بإعادة توزيع النشاطات الصناعية والإقتصادية [1].

كما أن الضغط السكاني يؤدي إلى إختفاء العديد من الفصائل النباتية والى عدم تجدد أصناف نباتية وتعرض التربة العارية الى افقار متواتر بسبب الإستغلال الغير عقلاني للموارد إلى جانب الرعي المفرط الذي يزيد من خطورة الجفاف

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، قانون رقم 10-02 مؤرخ في 29 يوليو2010 ، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ، العدد 61 ، 21 أكتوبر 2010 ، ص5 - 6

الأمر الذي يؤدي إلى فقر الوسط البيئي والتصحر حيث أصبحت الواحات عرضة للتهديد تحت ضغط عدة عوامل مجتمعة ترتبط بالضغط البشري ويبرز منها : تجمع الرمال ، لإستعمال المفرط للماء ، عمليات الاستصلاح المفرط . لذا وجب إعادة انعاش التنمية وتحسين إطار االحياة في المناطق الجبلية لأجل حماية الموارد الطبيعية والربط بين هذه الأقاليم والاقاليم السهبية . وتستجيب حماية الساحل في الوقت نفسه الى ضرورة الحفاظ على الخاصيات والتنوع الاحيائي وعلى المناظر وإبقاء على الخاصيات الطبيعية في هاته المناطق التي تشكل قدرات اقتصادية واجتماعية استثنائية . ويتعين أن تستعيد السهوب التي تعرضت للتدهور بفعل الإستيطان وبروز زراعة مكثفة مستقبلها ضمن نموذج للتنمية يقوم على تعدد الأنشطة ويسمح بعمليات كبرى عادة الاعتبار لفضاءاتها الطبيعية .[1] كما يمنح هذا المخطط استيراتيجية للحفاظ على التراث الثقافي وتثمينه مبنية على جوهر هوية الإقليم من خلال انشاء حظائر ثقافية وتمر العملية على مراحل بدايتها الجرد ، التصنيف ، الاسترجاع وينتهي بالتثمين . وينتظر من هاته العملية تطوير السياحة والترفيه ، تعزيز جاذبية وشهرة الإقليم .[2]

بخصوص نظام النقل والهياكل القاعدية فتوجب تم توسيعها من أجل دعم تنافسية وجاذبية الأقاليم حيث تعتبر شبكات نقل متقطعة لاتصل لكل المناطق ما يسبب عزلة للمناطق النائية . كما ان قطاع السكك الحديدية يعاني من لامبالاة وعدم فعاليته حيث يتولى نقل من 7 الى 8 % من حصة النقل الوطنية مقارنة بحصة النقل عبر الطرق . ومن بين الموانئ الساحلية ال34 ترتبط مها تسعة رئيسية بشبكات طرق وسكك حديدية ، وهذا مايترجم كتنظيم غير كاف للموانئ وخدمات اقل نجاعة وطول فترات الانتظار . فقد تم تسطير برنامج عمل يهدف الى تطوير وتدعيم منشأت الطرق والطرق السيارة، تطوير وعصرنة هياكل السكة الحديدية، تطوير الأرضية اللوجستية للتبادل ، دعم البنى التحتية للطاقة . ومن الاعمال المبرمجة : 1

- ازدواجية الطريق الوطني رقم

- مدخل سيار يربط ميناء جنجن بالطريق السيار شرق- غرب .

- مدخل سيار يربط ميناء بجاية بالطريق السيار شرق-غرب .

- ربط سيار يربط تيبازة ، مستغانم ، قالمة و تيزي وزو بالطريق السيار شرق – غرب .

- ربط سيار لموانئ الغزوات ، سكيكدة ، وهران وارزيو بالطريق السيار شرق – غرب .[2]

يشكل الطريق سيار شرق –غرب العمود الفقري للتنمية ويضمن الترابط مع أنماط النقل الأخرى الميناء ، المطار ، السكك الحديدية [3].

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، قانون رقم 10-02 مؤرخ في 29 يوليو2010 ، مرجع سابق ص15

[2] المرجع نفسه ، ص16

[3] المرجع نفسه ، ص73

كما يهدف المخطط الى تطوير شبكة الاتصالات وربطها بمختلف مناطق الوطن وذلك بزيادة عدد المستخدمين وكذلك تطويرها لتحقيق الانفتاح على الخارج من خلال إدخال تقنيات الجيل الرابع والألياف البصرية وتمكين السكان من استعمال وسائل الإعلام و الاتصال [1]

يتمثل الهدف في تحقيق 10 % من الطاقة المتجددة سنة 2030.[2]

ويتكئ هذا المخطط على عدة خطط توجيهية لتهيئة الإقليم ولترد على رهانات تنمية نذكر منها مخططين :

أولا : المخطط التوجيهي 1 : نحو إقليم مستدام : يقوم على إقامة علاقة متينة بين تهيئة الإقليم والذيمومة من خلال ديمومة التراث الثقافي و الطبيعي قصد نقله للأجيال القادمة وعدم المجازفة بقدراتها في الاستفادة منه ، ديمومة المورد المائي : تحويلات الماء بين الأقاليم لتحقيق الانصاف الإقليمي بواسطة التحويلات وذلك بربط الأقاليم ذات فائض نسبي من الموارد المائية بالأقاليم التي تعاني عجزا في هذا المورد ، الانصاف في استعمالات الماء ، الاقتصاد في الماء وتحسين نوعيته [3].

المحافظة على التربة ومحاربة التصحر من خلال اعداد خريطة تصنيف الأراضي الفلاحية لتحسين القدرة الإنتاجية من خلال تأهيل المستثمرة الفلاحية وبرنامج لاستصلاح الأراضي في حدود مليون هكتار في افاق 2030 ، وضع تقنيات جديدة لمحاربة زحف الرمال في إطار مكافحة التصحر ومحاربة ملوحة الأراضي

تثمين الساحل من خلال الحفاظ على الفضاءات الشاطئية وخاصة الأكثر حساسية .

تهيئة احواض السفوح 1750000هكتار سيتم معالجتها في افاق 2030، توسيع الثروة الغابية على مساحة 1050000هكتار افاق 2030، استئناف اشغال السد الأخضر وتحديد الأماكن الواجب إعادة تشجيرها.

كما يركز على تحديد إطار قانوني يسمح بمساهمة السكان المحليين والشركاء الأخرين والفلاحين والمربين في مشاريع مرتبطة بالمحافظة على الثروة الطبيعية[4].المرجع :

الحد من حرائق الغابات من خلال تكثيف اعمال الرقابة، تحسيس السكان الذين يعيشون داخل او بجوار السلاسل الجبلية من اجل المساهمة في الوقاية م الحرائق ومكافحتها ، سرعة اعلان الطوارئ ، سرعة التدخل الاولي .

ثانيا :المخطط التوجيهي 2 : خلق ديناميات إعادة التوازن الإقليمي : تتمثل اهذاف الخط التوجيهي الثاني في بعث ديناميات توازن جديد بين الشريط الساحلي و المناطق الداخلية ووضع نظام حضري في خدمة الإقليم . يهدف الى بروز

[1] المرجع نفسه ص17
[2] المرجع نفسه ص21
[3] المرجع نفسه ، ص47-48
[4] المرجع نفسه، ص52

خطوط جديدة للتقسيم واستقطابات جديدة تهيكل تنظيما متجددا للإقليم ويربط إعادة التشكيل الإقليمي هذا فضاءات متمايزة لكن أكثر تكاملا وتضامنا سواء بين المكونات الكبرى للإقليم (الساحل ، التل ، الهضاب العليا ، الجنوب) أو بين مدن بوظائف جد محددة أو بين المدن والارياف . ويستند الى إعادة هيكلة الساحل و التل وتنمية طوعية للهضاب العليا و الجنوب والى ترقية نظام حضري أكثر تسلسلا وبعث علاقات اكثر كثافة وأكثر قدرة على إستقطاب عالم الريف. وفي هذا المنطلق سطرت ثلاثة استيراتيجيات :

- ✓ إستراتيجية إعادة هيكلة الفضاءات الساحلية والتلية : وتعنى بربط الفضاء الساحلي بالفضاء التلي مما يسمح بتنمية أكثر نوعية لتغطية نقائص الفضاء التلي حتى لا تتمركز التنمية في المدن الكبرى وحدها .
- ✓ إستراتيجية تنمية طوعية للهضاب العليا : وهذا قصد تمكينها من تطوير الأنشطة والخدمات الضرورية للإبقاء على سكانها ، بل وأيضا لكي تتحول إلى فضاءات جذابة على المستوى الوطني .. وترتكز هذه الإستراتيجية على تدعيم الأنظمة الحضرية عبر مدن التوازن ومدن الربط في الهضاب العليا وعلى تنمية قواعدها الإنتاجية والتواصل المتزايد مع مجمل الإقليم. وبتطوير قدراتها الخاصة تقيم الهضاب العليا علاقات مع الشمال لن تكون علاقات تبيعة على الاطلاق.
- ✓ إستيراتيجية تنمية طموحة للجنوب: تقوم على تثمين الموارد الهامة الخاصة به (المنجمية وغيرها) وعلى تثمين تنظيم إقليمي في ارخبيل انطلاقا من مدن تنمية الجنوب ويتعلق الأمر بتثبيت السكان وجعل فضاء جذابا ودعم اشكال التعاون مع الهضاب العليا والشمال . ويقوم الخط التوجيهي هذا على فرضية إعادة الانتشار للسكان من خلال التحويل الطوعي ل 2500000نسمة من الشمال نحو الهضاب العليا والجنوب في افاق 2030[1].

تهدف الاستيراتيجات الثلاث إلى :

كبح التسحل : من خلال تحديد ومراقبة تعمير الساحل وكبح التوسع الطولي للمدن الشاطئية ، إعادة توجيه ونشر التعمير بعمق في المرتفعات ، الإبقاء على نوافد ساحلية طبيعية بمسافة 5 كيلومترات .

خيار الهضاب العليا : من خلال إنشاء مدن للتوازن مثل تبسة ، باتنة ، سطيف ، الجلفة ، تيارت ، الأغواط . ومدن للربط بالهضاب العليا كعين الصفراء ، المشرية ، البيض ، بوسعادة ، برج بوعريريج وبريكة الهدف منها هو جعل الهضاب ذات فضاء جذاب من خلال نظام إستثنائي بالنسة للإستثمارات المنجزة في المنطقة ، نظام للإعفاء من نسب الفائدة و/أو النسب التفضيلية بالنسبة للقروض البنكية الموجهة لتمويل الأنشطة في الإقليم [2].

خيار تنمية الجنوب : وذلك بحماية وتثمين نظام الواحات ، إعادة الاعتبار لاقتصاد الواحات ، الإستغلال المستدام لموارد نظام المياه الجوفية الصحراوية ، دعم الطاقة النظيفة والمتجددة كالطاقة الشمسية والرياح لإحياء المنطقة

[1] المرجع نفسه ، ص59

[2] المرجع نفسه ، ص64

وتنمية المجال السياحي والترفيهي الصحراوي . كما تزخر بطاقات منجمية هائلة مما تسمح بخلق مناصب شغل وتثبيت السكان حول تلك المشاريع[1].

موقع نقل الأنشطة واللاتمركز الإداري : ان هذا البرنامج لايعيد النظر في الوظيفة الرئيسية للجزائر العاصمة ولا في الطاقات الإنتاجية للشمال ، بل يأتي لدعم انشاء قواعد انتاج وخدمات قوية في أقاليم اقل تجهيزا من خلال تغيير مواقع مؤسسات الإنتاج الواقعة في فضاءات محتقنة ، كما تم التعرف على 8 مؤسسات مصنفة ذات مخاطر كبرى بهدف تغيير مواقعها لتموفعها في تجمعات سكانية كثيفة وهم : الوحدتين الإنتاجيتين للكلور في بابا علي ومستغانم ، مركزك تعبئة الغاز في الخروبة ، والمحطة الكهربائية في باب الزوار ، ومراكز تخزين وتزيع المحروقات في عنابة وباتنة ووحدتي إنتاج التبغ والكبريت في باب الوادي وبلكور . كما تشمل الخطة إعادة تموقع المؤسسات الإدارية كدعم للإدارات الموجودة من خلال انشاء فروع قطاعية للولايات و من خلال إعادة تموقع بعض الادرات المركزية كمراكز البحث ، المدارس العليا ... وهذا حسب معايير مكيفة لاعادة التموقع الإداري ،كما تقدم مزايا لاعادة التموقع من خلال مزايا مادية في شكل أراض ومبان ، قروض بنسب منخفضة تمنح للمؤسسات الراغبة في الإقامة في مناطق ذات أولوية في تهيئة الإقليم فهذه المؤسسات الراغبة في الإقامة في مناطق ذات أولوية في تهيئة الإقليم فهذه المؤسسات يمكنها ان تحصل على قروض بنسب منخفضة تصل حتى 0 % . كل هذا بهدف إزالة الاحتقان في شمال البلاد وبصفة خاصة الساحل، دعم النشاط والتشغيل في الهضاب و الجنوب [2]

ثالثا : الخط التوجيهي نحو إنشاء أقطاب الجاذبية و المناطق المنذمجة للتنمية الصناعية : تعتبر بمثابة فضاءات جغرافية تتمركز فيها أنشطة متنوعة أو متخصصة ، تهذف أقطاب الجاذبية الى تدعيم قدرات الأقاليم على الإنخراط في ديناميات إقتصاد عالمي . من خلال تكييف الإقليم مع متطلبات إقتصاد معاصر يقتضي تنظيما فضائيا متعدد الأشكال يستجيب لاهذاف مختلفة . وقد قسم المخطط الاقطاب الى عدة أنواع نركز على الجانب السياحي فقط:

- **أقطاب الجاذبية في الوسسط الريفي** : تهدف هذه الأقطاب إلى التنمية الريفية المستدامة من خلال زيادة القيم المضافة المنتجة بسرعة و استمرار ، تقليص البطالة و سوء التشغيل و رفع مستوى معيشة السكان بالاستفادة من جميع الامكانيات التي تتوفر عليها هذه المناطق وقد قسمت إلى قطبين .

أقطاب الصنف أ : إنها الأقطاب ذات الطابع التكنولوجي الرامية إلى إنتاج صناعي و تقليدي و خدماتي محلي في الوسط الريفي وهي: (الجزائر ، البليدة ، تيبازة ، بومرداس ، تيزي وزو) حول الفلاحة البيولوجية ،(البويرة بجاية سكيكدة) حول

[1] المرجه نفسه ،ص66

[2] المرجع نفسه، ص67

زيت الزيتون،.(قسنطينة ، سطيف ، تيارت) حول الحبوب و البقول الجافة .(.الجلفة ، الأغواط ، البيض ، النعامة) حول المجترات الصغيرة . (الواد ، بسكرة طولقة ، ورقلة) حول النخيل . (الطارف ، عنابة) حول تربية المائيات .[1]

أقطاب الصنف ب : إنها الأقطاب التي تهدف إلى الإستغلال المستدام للموارد الطبيعية ، الثقافية و السياحية المحلية تشكل هذه الأقطاب دعامة قوية من شأنها السماح بهيكلة الإقليم الوطني و المساهمة النشيطة في تشكيل المقصد السياحي للجزائر ، وقد قسمت إلى سبعة أقطاب سياحية تناولها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية [2]

يقوم المخطط على إنشاء شروط تنمية تستجيب لخاصيات الوسط الإقليمي ولحاجيات سكانه مع ضرورة اشراك السكان في العمل التنموي بالتركيز على ضرورة التوزيع العادل للموارد الإقتصادية واعتبار الصحراء مصدر دعم للإقتصاد لذا وجب تثمينه بمختلف البرامج كام ذكرنا سابقا وهذا من اجل الموازنة بين مختلف الأقاليم مما يسمح بالانتشار الطوعي للسكان لسد الاختلالات الموجودة في كثير من المناطق على حساب الكبرى . كما يهدف المشروع إلى اشراك القطاع الخاص تنفيذ االمخطط الوطني ضمن منطق الشراكة العمومية والخاصة المدعمة . [3]

يعتبر المخطط شاملا لجميع القطاعات مما يؤدي لطول تنفيذ البرامج وفي بعض الأحيان عدم إنجازها كما انه تكلفته المالية غير قابلة للتقيم فالرهان الكبير لهذا المخطط هو ان يكون قابلا للتطبيق ولحد الساعة لم نلمس أي من هذه البرامج على أرض الواقع ولم يتم تحيينه وتقييمه بالرغم من مرور تسعة سنوات مايعتبر مخطط مبالغ فيه كما أن الإرادة السياسية لاتوجد للحكومة لتجسيده فلو أخذ على محمل الجد لكانت الجزائر لترقى .

تبيّن من خلال إستعراض مختلف جوانب المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، أنّ الج زائرا زئر تشهد صحوة هامة في مجال التنمية والتهيئة الإقليمية، فهذا المخطط يعكس إرادة الدولة في إستعادة البعد الإقليمي، وإرساء معالم تهيئة إقليمية، تكون في مستوى تحديات العصرحيث يكتسي المخطط الوطني لتهيئة الإقليم أهمية كبيرة في سبيل تحقيق ذلك .

المطلب الثاني : المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية Shema Directif Amenagement Touritique

: يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الإطار الاستيراتيجي المرجعي للسياسة السياحية للجزائر، تتم فيه عرض رؤيتها للتنمية السياحية لمختلف الافاق على المدى القصير 2009 ، المدى المتوسط 2015 والمدى الطويل 2025 وذلك لجعل الجزائر بلد استقطاب فقد تم تشكيل لجنة مركزية لإعداد المشروع بقرار وزاري مشترك بين وزارة السياحة و وزارة تهيئة الإقليم والبيئة مؤرخ في 13 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 9 جويلية سنة 2006 يحدد اللجنة المركزية لإعداد المشروع وكيفيات عملها .

المادّة 9: يحدّد أجل أشغال اللّجنة كما يأتي:

[1] المرجع نفسه، ، ص87

[2] المرجع نفسه، ص ، 88

[3] المرجع نفسه، ص109

– مرحلة إعداد مشروع المخطط التّوجيهي القطاعي : إلى غاية 31 يوليو سنة 2006 مرحلة الاستشارة : إلى غاية 31 غشت سنة 2006

مرحلة المصادقة إلى غاية 30 سبتمبر سنة 2006

مرحلة الإتمام إلى غاية 31 ديسمبر سنة 2006[1].

يعتبر المخطط أحد مكونات المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية الذي يبين كيف تعتزم الدولة في إطار التنمية المستدامة ضمان التوازن الثلاثي للعدالة الإجتماعية ، الفاعلية الإقتصادية والدعم الايكولوجي على مستوى كافة التراب الوطني ، فهو يعتبر جزءا مكملا للمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية و أداة لتثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة الجزائرية وكذا ترقيتها لتصبح من الوجهات المميزة في المنطقة الأورو– متوسطية من جهة والاستجابة لاحتياجات المواطنين في ميدان العطل ، الراحة ، الاستجمام من جهة أخرى .تم اشراك مختلف الفاعلين و المتعاملين الوطنيين والمحليين للسياحة عموميين كانوا أو خواص بمختلف رتبهم (إطارات فندقية ، مسؤولي مطاعم ، وكالات سفر ، مرشدين ، متعاملين ، جمعيات) .[2] و يهدف المخطط الى :

1/ جعل السياحة قطاع مساهم في تنمية الاقتصاد وكبديل لقطاع للمحروقات .

2/ ضمان اشراك القطاعات الأخرى كقطاع الأشغال العمومية وقطاع الفلاحة وقطاع الثقافة .

3/ التوفيق بين الترقية السياحية والبيئة .

4/ تثمين التراث التاريخي ، الثقافي والديني .

5/ تحسين صورة الجزائر بصفة عامة .

6/ معالجة المستوى الرديء للنشاط السياحي .

7/ نقص في المواقع المهيكلة التي تجذب التدفق السياحي المرتفع .

ولتحقيق الأهذاف المسطرة تم وضع خمس ديناميكيات هي :

أولا :تثمين الوجهة الجزائرية لزيادة جاذبية وتنافس الجزائر: تعاني الجزائر من بعض الذهنيات السلبية التي تعرقل من جاذبيتها السياحية جراء غياب الاشهار السياحي لديها وانتشار صور الفوضى وانعدام الامن : فالترويج السياحي

[1] المرجع نفسه ص109 .

[2] وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة ، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية م.ت.ت.س sdat2025 ،الكتاب 2 : المخطط الاستيراتيجي : الحركيات الخمسة وبرامج الاعمال السياحية ذات الأولوية ، جانفي 2008 ، ص03

من الركائز الأساسية لمضاعفة الجاذبية والتنافسية وهذا الأمر مغيب من المخططات الوزارية حتى مع انتشار الوكالات الاشهارية والسياحية و في هذا الإطار وضعت استيراتيجية لتقويم وجهة الجزائر تتضمن:

- اللجوء الى التنشيط بالإعلام المتعدد كالافلام ، أقراص ، انترنت ، شاشات فيديو ، فضاءات مرئية .

- دراسة سوق العرض و الطلب و التعرف على الأسواق المستهدفة ذات الأولوية .

- إبراز الميزات الجوهرية للوجهة من خلال ابتكار علامة ، منتوج وتسجيله كمنتوج سياحي جزائري يكون مزود بشعار ، ويمكن للشعار القديم بعد تصحيحه أن يشكل قاعدة عمل لمخطط التسويق .

- خلق وجهات جديدة / منتوج تكون متميزة بالمقارنة لوجهات الجوار[1] .

- إنشاء دار الجزائر التي ستساعد الجزائر على تشجيع السياحة في البلاد وذلك عن طريق :

- نشر المعلومة عن بعد بواسطة الانترنت في المواقع الرئيسية الموفدة بفضل مكاتب التمثيل السياحي المستقلة عن التمثيليات الدبلوماسية ، شركات النقل الجوي و البحري (الخطوط الجوية الجزائرية ، خطوط الطاسيلي ، وشركة النقل البحري) على ان تكون هناك علاقة وثيقة بهم .
- مراقبة تطور الأسواق في مجال الإستثمار السياحي ، ومعرفة عادات الاستهلاك وسلوكات الشراء لدى السواح . تنظيم مشاركة مستهدفة لمحترفي السياحة الجزائرية في الصالونات الرئيسية و التظاهرات السياحية التي تقام بالخارج .
- الاعتماد على المقيمين الجزائريين بالخارج [2]
- إقامة مركز مزود بوسائل دائمة للمراقبة والرصد السياحي (le spoet) : بغية ضمان الاستمرارية يبقى الهدف هو إحتلال مركز حقيقي للموارد السياحية مهيأ على شكل أرضية للسياحات الجزائرية مزود ببنية إعلامية لرسم الحدود الجغرافية تتضمن : بنك معلومات ، نظام اعلام جغرافي ، موقع انترنت للسياحة ، شبكة انترنت (الإدارة المركزية ، المديريات السياحية ، المؤسسات ....) ، رصد وتحليل ومعرفة تدفقات ارتياد الأسواق وتدفقات الإستثمار .، الشراكة مع المتعاملين السياحيين : أصحاب الفنادق ، أصحاب المطاعم ، الوكالات ، الجمعيات.[3]

ولبناء مؤهلات قصد ترسيخ التموقع الجديد وجب إشراك عدة فواعل حسب المخطط البياني الذي يمثل الفاعلون الشركاء الخمس المستهدفون الاوليون بالإقناع لضمان تبني وترقية المفهوم الجديد للسياحة الجزائرية .

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية م.ت.ت.س sdat2025 ، نفس المرجع السابق ، ص24
[2] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية م.ت.ت.س ، نفس المرجع السابق ، ص31
[3] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية م.ت.ت.س ، نفس المرجع السابق ، ص33

الشكل (2) المتعاملون الشركاء الخمسة لتحقيق اهداف استراتيجية المخطط التوجيهي للتهيئة .

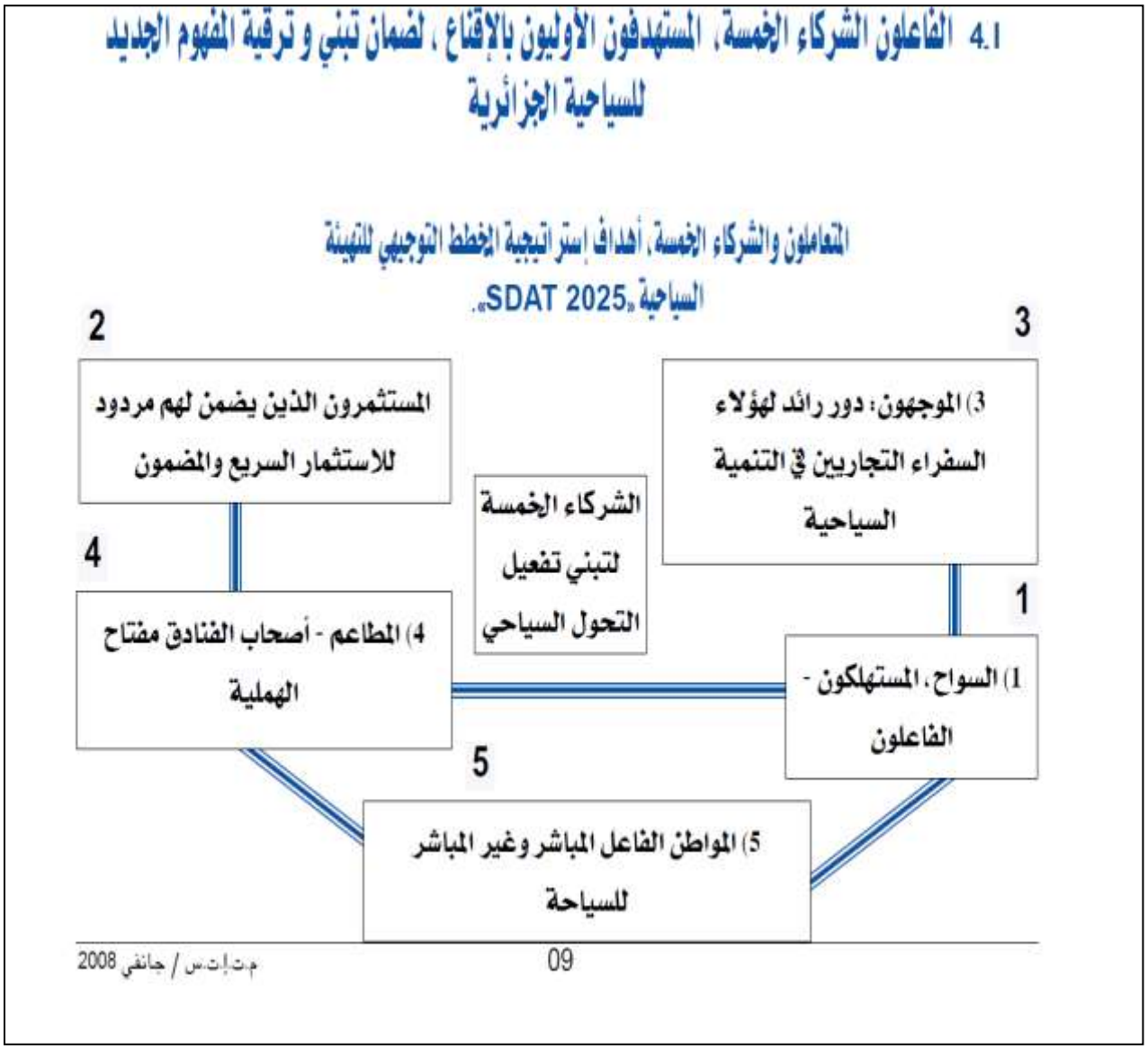

المصدر : المصدر : المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 ، ص 09

السواح الذين يتحولون الى مستهلكين – فاعلين بدلا من مجرد مستهلكين تتجاذبهم عروض مختلف الوجهات المنافسة فئة تحتاج الى الطمانة و الشعور بالامن .

المستثمرون المرقون ، المطورون والراغبون في ضمان مقابل عن الإستثمار السريع والامن .

الموجهون (وكالات السفر ، الناقلين ، المرشدين ، الصحفيين ، التجار...) هؤلاء في حاجة إلى مؤشرات قوية عن تحسين التنظيم السياحي .

الموطن يحتاج الى تحسيس بالنتائج الإيجابية للسياحة وباثارها السيئة المحتملة كما يجب اعلامه بإمكانية مساهمته المباشرة في النهوض بسياحة نوعية مستدامة [1].

ثانيا :تطوير الأقطاب السياحية المتميزة من خلال ترشيد الإستثمار والتنمية : من اهم الحركيات التي ترمي الى ترقية السياحة الجزائرية وتحقيق الجذب لمختلف الإستثمارات السياحية وهي وجهات سياحية موزعة على كامل التراب الوطني تتمتع بمؤهلات سياحية ممتازة لذا وجب الاهتمام الشديد بها للمساهم الفعالة في صناعة الصورة السياحية . تراعي في تركيبتها ميزة الإقليم ، الاحتياجات الأولية للسكان والبعد الثقافي ، وجود حد أدنى من البنية التحتية والوسائل السياحية ، البعد التجاري أي الاخد بعين الاعتبار توقعات متطلبات السوق ، توفير مناطق وأرضيات للتوسع السياحي وهي عامل جذب للاستثمارات السياحية .[2] المرجع : تتمحورالاقطاب السياحية على تنويع السياحة :ومنها: سياحة الإستجمام والمائية: عروض مائية ، أنشطة رياضية ، تأجير السفن .، / سياحة الأعمال / السياحة العلاجية / السياحة الثقافية / السياحة الصحراوية / السياحة الطبيعية . اذن يجب الاخد بالاعتبار نوع المقومات المتوفرة في الأقطاب السياحية وإبراز هويته ، كما يشجع على تنويع الخدمات المقدمة وهذا لتششجيع المزج الاجتماعي وليس فقط التركيز على النوعية الفاخرة ، كما يشجع التبادلات السياحية بين القطاب لانه ليس بمكان مغلق لتشجيع الذمج الإقليمي .[3]

ظهرت الأقطاب السياحية للتخلي عن فكرة **الكل سياحة** بمعنى لاتصلح كل منطقة ان تكون للسياحة وهذا مايجنب فالجزائر بحاجة إلى سيعة أقطاب سياحية بإمتياز تعكس طبيعة التوجه االسياحي كما يجب تحقيق الغاية منها وهي رفع من القدرة على التنمية السياحية . وهي :

1/ **القطب السياحي للامتياز شمال شرق** :يضم ولايات : سكيكدة ،قالمة ،عنابة ،الطارف ،سوق أهراس و تبسة ، يتميز بأكثر من 300 كلم من الساحل و874.000 هكتار من الغابات كما يتوفر هذا القطب على إمكانيات كبيرة لتطوير السياحة في الجبال و هو بمثابة نقطة إرتكاز وقاطرة للتنمية السياحية على المستوى الجهوي.

2/ **القطب السياحي للامتياز شمال وسط**:يضم ولايات:الجزائر العاصمة،تيبازة،البليدة،بومرداس الشلف ، عين الدفلى،المدية، البويرة،تيزي وزو وبجاية،يتوسط هذا القطب البلاد و تميزه واجهة متوسطية ممتدة على مسافة 615 كلم أي 51% من الشريط الساحلي الجزائري ، يتوفر على بنى تحتية تمثل القاعدة الأساسية للتنمية، حيث يقدم من خلالها خدمات متنوعة لأقطاب النشاطات الصناعية ، كما يضم مختلف وسائل الراحة الهامة على المستوى الوطني،كل هذه الإمكانات تساعده على جذب السياح.

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية م.ت.ت.س sdat2025 ، نفس المرجع السابق ، ص10
[2] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية م.ت.ت.س sdat2025 ، مرجع سابق ، ص38
[3] المرجع نفسه ، ص40

3/ **القطب السياحي المتميز شمال غرب** :يضم ولايات: وهران،عين تيموشنت، تلمسان،مستغانم معسكر ،سيدي بلعباس وغليزان ، هذا القطب المتربع على مساحة 35.000 كلم^2 ، يتميز بتنوع بنيته التحتية و تطورها .

4/ **القطب السياحي المتميز جنوب شرق**:يشمل ولايات: غرداية ،بسكرة ، الوادي و لاية غرداية هذه الأخيرة تعد مركزا هاما وبوابة للصحراء. يغطي هذا القطب مساحة تقدر بـ 160.000 كلم^2 وعدد سكان يقدر بحوالي 1.5 مليون نسمة.

5/ **القطب السياحي المتميز جنوب غربي** : يشمل ولايتي أدرار و بشار ، يغطي مساحة تقدر بـ 603000 كلم^2 ، هو قطب تراث ذو بعد عالمي على غرار منطقتي " توات –غورارة "، مع فضاء ديناميكي متين بالمنطقة الحدودية.

6/ **القطب السياحي المتميز الجنوب الكبير**:يضم طاسيلي ، ناجر ، اليزي ، جانت و يغطي مساحة تقدر بحوالي 284.618 كلم^2 ، يزخر بثروات طبيعية و ثقافية وآثار هامة ، تمثل ثلاثة 03 أصول رئيسية تساهم في تنمية السياحة في المستقبل ، فالمساحات الشاسعة في هذا القطب تخترقها لوحات فنية بالكهوف التاريخية التي تميز المنطقة ، تجدر الإشارة إلى أن هذا التراث الثقافي محمي من طرف الحظيرة الوطنية بالطاسيلي وقد صنف كتراث عالمي من قبل اليونسكو عام 1981 م.

7/ **القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير** :يضم ادرار وتمنراست يغطي مساحة تقدر بحوالي 456200 كلم^2 من التراب الوطني هذا القطب محاط بولاية تمنراست و هو إقليم واسع يزخر بالكثير من الثروات الطبيعية والثقافية. كما يمكن أن ينظر إليها على أنها قطب إستراتيجي، بالنظر لتوفره على تراث أثري، الطبيعي و الثقافي هام و المتمثل في جبال الهقار.

يمكن تلخيص أهداف الأقطاب السياحية في مجموعة من العناصر :

تسهيل التنافسية ، الجاذبية و ضمان امتياز الصورة النوعية لوجهة الجزائر الجديدة، السماح بوصل خيد لمختلف المركبات السياحية وبتكامل الأنشطة الإجتماعية و الإقتصادية على كامل تراب الوطن التطوير وفقا لميزاتتهم (سياحة حموية ، الاعمال ، الصحراوية .و إشراك السكان المحليين [1]

ثالثا : نشر مخطط جودة السياحة (PQT) لتطوير التميز في العروض السياحية الوطنية بإدماج التكوين من خلال الارتقاء المهني والتعليم والانفتاح على تكنولوجيا الإعلام والاتصال : المقصود به هو تحسين النوعية وتطوير العرض السياحي بحث المتعاملين في السياحة على العمل باجراءات النوعية من خلال :

[1] المرجع نفسه ، ص 45

– الإعلام، الإتصال والترويج : إعلام الزبائن و تقديم معلومة واضحة، دقيقة، كاملة، وسريعة، بواسطة الهاتف، أو عن طريق البريد الإلكتروني، أو في الميدان

الإستقبال المميز: استقبال الزبائن بطريقة لطيفة، مهذبة، حارة، و بابتسامة. الحرص على التواجد دائما تحت تصرفّ الزبون و في خدمته، الحرص في العمل، و التأقلم مع مختلف أنواع الزبائن

- كفاءات و سلوك العمّال : الإهتمام الفوري بالزبون، تقديم الإرشادات اللازمة له و مساعدته في البحث عن المعلومات المطلوبة. إتقان اللغات الأجنبية.
- طبيعة التجهيزات والمنشآت : توفير تجهيزات تضمن إقامة ممتعة تحت تصرفّ الزبائن. يجب أن تكون هذه المنشآت و التجهيزات في جيدة الإستعمال و الصيانة.
- نظافة الأماكن و صيانتها: السهر على النظافة و صيانة الأماكن و مختلف التجهيزات.
- إحترام البيئة و المحيط: تكريس الإهتمام بالفضاءات الخضراء، النباتات، الفضاءات الخارجية، استعمال المياه، استهلاك الطاقة و احترام العادات المحلية.
- تثمين التراث المحلي من خلال توفير المنتوجات المحلية و المعلومات التي تثمّن المواقع و المعا لم السياحية المحلية (فن الطبخ، الصناعة التقليدية، المعا لم الثقافية و الطبيعية...).

يهدف مخطط جودة السياحة الجزائرية إلى دعم التنافسية الوطنية من خلال إدراج مفهوم الجودة في جميع مشاريع تنمية المؤسسات السياحية و بلوغ أفضل مهنية في جميع قطاعات العرض السياحي الوطني وكذا تثمين المناطق السياحية الوطنية وثرواتها المحلية و خلق ديمومة العرض السياحي الجزائري من خلال تحسين صورة جودة الخدمات للزبائن الوطنيين والأجانب مع ضمان ترويج متزايد للمتعاملين المنخرطين في الجودة من خلال إدماجهم في شبكة المؤسسات الحاملة للعلامة التجارية "جودة السياحة الجزائر" وضمان اندماج أحسن في المجال التجاري وتموقع أفضل[1]

إعداد مقاييس الإمتياز للتربية و التكوين السياحي ويتعلق الأمر باعتماد التصديق و التسجيل الرسمي ، ضمان ميزة التناقسية للبرامج البيداغوجية . [2]في هذا المسعى تم انشاء عدة مدارس سياحية مثل المدرسة الوطنية العليا للسياحة ، معاهد التكوين العالي للفندقة و السياحة . كما يعتزم فتح مدرستين و سبع مؤسسات تكوين مهني مخصصة للسياحة .

يمس المخطط استعمال وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال وهذا للانتشار الواسع لمختلف الخذمات الالكترونية كمهام التسويق السياحي الذي اصبح تاثيره يتجاوز بشكل كبير إطار الحجز فقط بل يتجاوزه لتحضير السفر كما

[1] https://www.mta.gov.dz/?page_id=7281&lang=ar

[2] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ، مرجع سابق ، ص48

إشتدت المنافسة والعروض الترويجية لمختلف الخدامت والاسعار المقدمة ، لذلك تبقى نوعية الخدمات والمحتويات للانترنت هي التي تحدث الفرق السريع من حيث الجودة كتسهيل عمليات الحجز ، المصداقية في طبيعة الخذمات المقدمة بل يتعدى الى إدارة الرحلات عبر الشبكة ، الإدارة والاستقبال الفندقي ، إدارة الطعام

كما تمنح للمنخرطين في مسار الجودة من الإجراءات التحفيزية التالية:

1. تخفيض بنسبة 3 % و % 4.5 من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية المتعلقة بعمليات العصرنة للمؤسسات السياحية والفندقية المنجزة بالولايات الشمالية و الجنوبية على التوالي في إطار مخطط جودة السياحة (المادة 80 من قانون المالية التكميلي لسنة) 2009
2. التكفّل التام بعمليتي التشخيص و المصادقة
3. التكفّل التام بالتكوين و تأهيل المستخدمين اضافة الى الموظفيين القاعديين، تلتزم وزارة السياحة و الصناعة التقليدية بتكوين السيدات و السادة الجودة يتم تعيينهم من طرف المؤسسات السياحية المنخرطة في الجودة
4. المرافقة في عمليات التجديد، إعادة التأهيل، العصرنة و التوسيع
5. إن الانضمام إلى العلامة التجارية جودة السياحة التجارية يعني التعهد بالتزامات محددة تجاه الزبائن في المجالات التالية:
6. الإعلام، الإتصال والترويج : إعلام الزبائن و تقديم معلومة واضحة، دقيقة، كاملة، وسريعة، بواسطة الهاتف، أو عن طريق البريد الإلكتروني، أو في الميدان
7. استقبال مميّز: استقبال الزبائن بطريقة لطيفة، مهذبة، حارة، و بابتسامة. الحرص على التواجد دائما تحت تصرفّ الزبون و في خدمته، الحرص في العمل، و التأقلم مع مختلف أنواع الزبائن
8. كفاءات و سلوك العمّال : الاهتمام الفوري بالزبون، تقديم الإرشادات اللازمة له و مساعدته في البحث عن المعلومات المطلوبة. إتقان اللغات الأجنبية.
9. الرفاهية : الاهتمام خاصة بأماكن الاستقبال وفضاءات الترفيه، الذيكور الداخلي، الإضاءة، التهوية، التكييف، الرفاهية الحرارية و الصوتية و كذا التجهيزات الخاصة بالأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة.
10. طبيعة التجهيزات والمنشآت : إتاحة تجهيزات تضمن إقامة ممتعة تحت تصرفّ الزبائن. يجب أن تكون هذه المنشآت و التجهيزات في جيدة الإستعمال و الصيانة.
11. نظافة الأماكن و صيانتها: السهر على النظافة و صيانة الأماكن و مختلف التجهيزات.

12. إحترام البيئة و المحيط: تكريس اهتمام خاص بالفضاءات الخضراء، النباتات، الفضاءات الخارجية، استعمال المياه، استهلاك الطاقة و احترام العادات المحلية.

13. تثمين التراث المحلي : توفير المنتوجات المحلية و المعلومات التي تثمّن المواقع و المعالم السياحية المحلية (فن الطبخ، الصناعة التقليدية، المعالم الثقافية و الطبيعية...).

14. معلومات حول الإجراءات الوقائية : إعطاء الأولوية لتعليق لافتات تبيّن طرق الإخلاء و إتاحة الإجراءات الوقائية اللازمة[1]

رابعا :مخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص : وصلت السياحة الى مرحلة ستصبح فيها الفرع الإقتصادي الأكثر أهمية على المستوى العالمي وتشترط من الان فصاعدا الرؤية الشاملة تستدعي عمل متفق عليه تترحك هاته الشراكة سويا عن طريق تقسيم الموارد ، الاخطار و الأرباح للاستجابة الأكثر فعالية لتحقيق تنمية سياحية .

تلعب الدولة والجماعات المحلية دورا ضروريا في المجال السياحي ، خاصة في تهيئة الإقليم و حماية المناظر العامة ووضع المنشات كالطرق والمطارات في خدمة السياحة . كما انها تسهر على النظام العام و الامن ، تدير المتاحف و الصروح التاريخية ، وتضمن الصورة الرفيعة للبلاد و المواقع بواسطة سياساتها وعمليات الاتصال [2] والقطاع الخاص يضمن أساسيات الإستثمار و الاستغلال السياحي ، يثمن ويسوق الأملاك و الخدمات التي تضعها الدولة تحت التصرف . وبالتالي يحتاج القطاع الخاص الى حرية كبيرة لمباشرة الإنتاج وتسويق الخدمات داخل البلدان الموفدة . كما يلزمه إطار تنظيمي مشجع وتشريع ضريبي مكيف مع طبيعة نشاطه .

لانقصد هنا الشراكة مع القطاع العام –الخاص فقط بل هي عملية متشابكة مع مختلف قطاعات الدولة في حد ذاتها لأن الحديث عن تطوير السياحة هو حديث كذلك على : أنماط التنقلات كالحافلات ،سيارات ، بوأخر ، طائرات المنشآت كالطرق ، المحطات ، الموانئ ، المطارات ، السكك الحديدية مصادر التزود بالمياه والطاقة كالتدفئة ، الإنارة ، الماء الساخن النظافة العمومية ، صيانة الأماكن العامة وغيرها

لايمكن للسياحة ان تصمم دون ارتباطها بالقطاعات الأخرى ، ونجاح تطويرها مرتبط بشكل وثيق بالاخد بعين الاعتبار لبعدها التواصلي والذي يستجيب لمبادئ التنمية المستدامة التي تراعي مصالح الأجيال القادمة [3]

وبالتالي يهدف مخطط الشراكة يجسد أهداف عدة منها :

1/ تسهيل الوصول الى المواقع السياحية و الأقطاب السياحية .

[1]، موقع سبق ذكره ، WWW.MTA.GOV.DZ
[2]المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية. ، مرجع سابق ، ص50
[3]وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة ، مرجع نفسه ، ص51

2/ تعميم السياحة لتشجيع الخدمات النوعية السريعة .

3/ تحسين النوعية بالتكوين المستمر .

3/ صيانة الثروة الطبيعية .[1]

أما تنظيم الشراكة على المستوى المحلي فيكون من قبل مديريات السياحة التي يعتبر الوسيط الرئيسي بين المستوى الوطني والمتعاملين المحليين وعليه يتوجب تعزيز كل مديرية لتمكينها من الاستجابة للمهمتين الاساسيتين وهما : تنفيذ مخطط النوعية و ترقية الإستثمار السياحي .

من أجل تحقيق الربط في الشبكة السياحية والدفع بالشراكة يتعين تشجيع فضاء النقاش والتفكير مع مختلف المتعاملين وكالات السفر أصحاب فنادق وغيرها ولتبني هذا المنحى وجب انشاء مجلس ولائي للتنمية السياحية وهو فضاء للحوار و التفكير بهدف استشاري يجمع المحترفين في الميدان كأصحاب الفنادق ، عارضي الخدمات ، وكالات السفر والغرف التجارية ومن اجل ذلك يكون من الضروري امتلاك تمثيليات منظمة على شكل جمعيات ونقابات مهنية على المستوى المحلي وممثلي الهيئات العمومية كمديرية الأشغال العمومية ، الاتصال ، الثقافة ، سونلغاز.، يترأس الوالي هذا المجلس الذي ينشطه مدير السياحة في كل ولاية وتكون اجتماعاته دورية ،[2]تتمثل مهام المجلس :

- التاهيل في المجال الإعلامي . قبول اكبر قدر ممكن من مشاريع التنمية السياحية
- ترقية سياحة الولاية .
- تنسيق اعمال مختلف المتعاملين : مهمة التجميع والربط .
- كما ان اشراك المواطن في التشاور ضرورة ملحة وهذا من خلال اعلامهم عبر مختلف قنوات الاتصال بإقامة مشروع سياحي .

يمكن تلخيص التشاور المحلي عند إقامة مشروع سياحي من خلال المخطط المبين الأتي:

[1] المرجع نفسه، ص52
[2] المرجع نفسه ، ص53

الشكل رقم (03) : نموذج عن مخطط جهاز التشاور المحلي

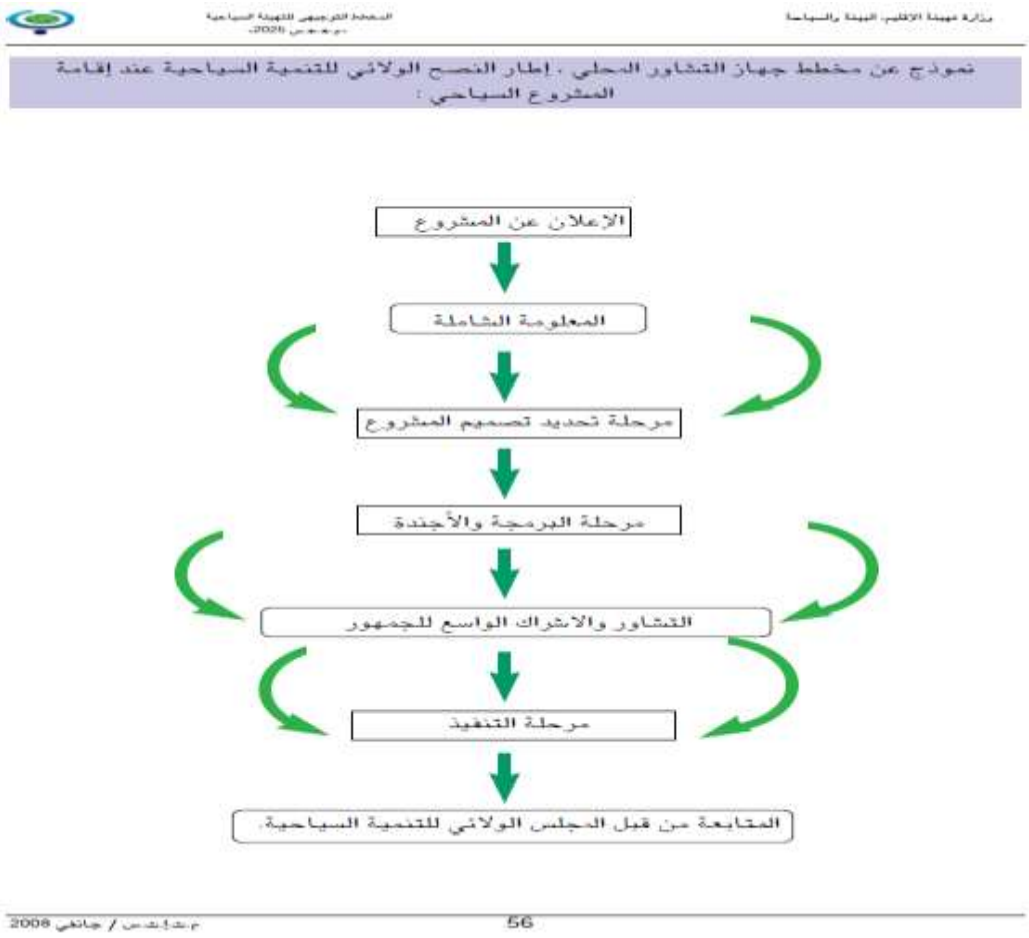

المصدر : المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 ، ص56

من النقاط الإيجابية التي يقدمها المخطط المبين أعلاه هو حثه على ضرورة انطلاق المشاريع من المحلي الى الوطني bottom up بدلا من top down هذا بغية الحفاظ على المتعاملين المحليين .[1]

خامسا :مخطط تمويل السياحة لدعم النشاطات السياحية و المرقين – المطورين واستقطاب المستثمرين المحليين والدوليين : بالنظر إلى أن السياحة صناعة ذات عائد استثماري بطيء كذلك صناعة مستهلكة للاستثمارات على المدى البعيد وجب من الدولة توفير الدعم والمرافقة من خلال :

1/ حماية ومرافقة المؤسسة السياحية الصغيرة والمتوسطة

2/ السهر على تجنيب المشاريع السياحية التوقف و الذوبان

3/ جذب وحماية كبار المستثمرين الوطنيين و الأجانب .

[1] المرجع نفسه، ص56

4/ تشجيع الإستثمار السياحي بالجوء الى الحوافز الضريبية والمالية .

5/ تسهيل وتكييف التمويل البنكي للنشاطات السياحية وبخاصة الإستثمار في إطار بنك الإستثمار وهو قيد الدراسة على مستوى الحكومة [1]

6/ مرافقة المستثمرين في اخذ القرار في تقدير المخاطر وفي تمويل عتاد الاستغلال .

7/ تخفيف اجراء منح القروض البنكية .

8/ التمديد في مدة القروض .

9/ المساعدة في التكوين .[2]

تم تحديد المشاريع ذات الأولوية في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ضمن مرحلة أولى للمخطط بين 2008-2015 منها :

1/ فنادق السلسلة يقدر عدد الاسرة من كل أنواع ب29.386 سرير .

2/ أكثر من عشرون قرية سياحية متميزة وارضيات جديدة مدمجة مخصصة للتوسع السياحي مصممة لتتناسب مع الطلب الدولي والطلب الوطني منها :

1/ القرية السياحية للامتياز بمسيدة الطارف

2/ القرية السياحية للامتياز بالحناية الطارف

3/ القرية السياحية للامتياز بسيدي سالم عنابة

4/ القرية السياحية للامتياز بأعزيون بجاية

5/ القرية السياحية للامتياز "البحر المتوسط " ببودواو البحري بومرداس

6/ القرية السياحية للامتياز بالسيغرات بومرداس

7/ القرية السياحية للامتياز بقورصو بومرداس

8/ القرية السياحية للامتياز بزرالدة الغرب

[1] وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة ، مرجع سابق ، ص57
[2] المرجع نفسه ، ص58

9/ القرية السياحية للامتياز بسيدي فرج الجزائر

10/ القرية السياحية للامتياز بالساحل الجزائر

11/ القرية السياحية للامتياز بمنتدى الجزائر موريتي 1 الجزائر

12/ القرية السياحية للامتياز موريتي 2 الجزائر

13/ القرية السياحية للامتياز بعين شورب عين طاية

14/ القرية السياحية للامتياز بالمرسى الجزائر

15/ القرية السياحية للامتياز ببوهارون تيبازة

16/ القرية السياحية للامتياز لواد بلاح سيزاري تيبازة

17/ القرية السياحية للامتياز بالكولونيل عباس تيبازة

18/ القرية السياحية للامتياز تيبازة

19/ القرية السياحية للامتياز بهيليوس كريستال وهران

20/ القرية السياحية للامتياز بمداغ وهران

21/ القريتين السياحيتين للامتياز بموسكاردا تلمسان

22/ القرية السياحية للامتياز بقصر ماسين تيميمون ادرار

3/ الحظائر البيئية و السياحية :

1/ حديقة دنيا بعنابة ، قسنطينة ، الجزائر العاصمة ، وهران

2/ حدائق الواحات

4/ مراكز العلاج ، الصحة والرفاهية : حمام قرقور ، حمام ملوان ، الشريعة

كما تم انطلاق 80 مشروع سياحي في اقطاب سياحية بامتياز باجمالي 5986 سرير و8000 منصب شغل في الأفق وهي :

الشمال الشرقي : 23

شمال الوسط : 32

الشمال الغربي : 18

الجنوب الغربي الواحات : 04

الجنوب الغربي توات-قورارة : 02

الجنوب الكبير الأهقار : 01

كما تم تخصيص 375 مليون دولار امريكي لحصة الإستثمارات العمومية في الأقطاب السبعة على مدى سبع سنوات بمايعادل 54 مليون دولار امريكي في السنة .

تهدف هذه الإستثمارات إلى جذب 2.5 مليون سائح مطلع 2015 مقارنة 1.7 مطلع 2007 ويتوقع في2025 11مليون سائح .

المساهمة في رفع الناتج المحلي الخام في 2015: 3 % مقارنة ب1.7 عام 2007 كما يتوقع استحداث 400.00 منصب شغل مباشر او غير مباشر مقارنة ب 200.00 في 2007 .

أما بخصوص التكوين فقد تم تخصيص 91600 مقعدا بيذاغوجيا عام 2015 مقارنة ب 51200 عام 2007 [1]

يتبين من المخططين الوطنيين أن الجزائر عملبت من خلال تهيئة القليم وتوجيهه إلى جعله قطبا سياحيا بإمتياز وذلك من خلال عدة اليات ركز عليها المخططين كما ذكرناهما سابقا ، من اجل جذب استثمارات سياحية تنوعت ما بين الوطني و الأجنبي و المشترك توزعت مابين القرى السياحية ، الحضائر حيث بلغ إجمالي المشاريع 80 موزعة على الأقطاب السبعة كالاتي :

1/ القطب الشمال الشرقي 23

2/ القطب شمال الوسط 32

3/ القطب الشمال الغربي 18

4/ القطب الجنوب الغربي 04

5/ القطب الجنوب الغربي قورارة 02

[1] المرجع نفسه ، ص18-19

6/ القطب الجنوب الكبير الاهقار 01

7/ القطب الجنوب الكبير الطاسيلي 00

من خلال ما سبق يهدف المخطط إلى جعل الجزائر قطبا سياحيا بإمتياز وذلك من خلال عدة اليات ركز عليها المخطط كما ذكرناهما سابقا ، من اجل جذب استثمارات سياحية تنوعت ما بين الوطني و الأجنبي و المشترك تمثلت في القرى السياحية ، الحضائر حيث بلغ إجمالي المشاريع 80 موزعة على الأقطاب السبعة كالآتي :

1/ القطب الشمال الشرقي 23

2/ القطب شمال الوسط 32

3/ القطب الشمال الغربي 18

4/ القطب الجنوب الغربي 04

5/ القطب الجنوب الغربي قورارة 02

6/ القطب الجنوب الكبير الاهقار 01

7/ القطب الجنوب الكبير الطاسيلي 00

ما يمكن ملاحظته أن جل المشاريع مركزة في الشمال ب 73 مشروع مقارنة بالجنوب المقدرة ب07 مشاريع وهذا مالايعكس الهف الحقيقي من المخططين الا وهو تحقيق العدالة التنموية على كافة التراب الوطني بالرغم انه في الاونة الاخيرة يلقى الجنوب الرواج الكبير من السياحة وله امكانيات استثمارية هائلة أما الحظائر فنجد 02 في القطب السياحي شمال شرق ، 01 شمال الوسك ، 01 الشمال الغربي ، 01 الجنوب الغربي .كذلك نلاحظ التركز يقع على الشمال مقارنة بباقي المناطق رغم توفرها على الامكانيات لمثل هذا النوع من النشاط .

فيما يتعلق بالإستثمارات الحموية نجد فقط 01 في الشمال الشرقي ، 02 شمال الوسط وهو الذي يعد إجحافا حقيقيا في مع وجود مايقارب 202 منبعا .

أما توزيع مشاريع القرى السياحية نجد 3 شمال شرق ، 4 شمال غرب ، 1جنوب غرب القرارة الأمر الذي يكرس اللاتوزان الجهوي الذي أكد عليه المخطط الوطني .

المبحث الثالث : تقييم واقع الإستثمار السياحي بالجزائر ، واهم المشاكل و المعوقات : بالرغم من الجهود المبدولة مند الاستقلال لتحسين مناخ الإستثمار السياحي بالجزائر الا ان النتائج على ارض الواقع غير متطابقة مع التوقعات و الأهذاف المسطرة من طرف الحكومات المتعاقبة ، حيث تبقى بعيدة كل البعد عن الطموحات الواعدة للنهوض بالاقتصاد الجزائري و السير بالعملية التنموية قدما نحو تحقيق النتائج المرجوة و الالمرسومة في مختلف المخططات و البرامج ضمن القطاع او التنمية الشاملة لمجمل القطاعات باعتبارها تتشابك و تترابط مع بعضها البعض ، و من خلال التقارير المختلفة و الواقع المعاش و مستوى تقدم الإستثمارات في مختلف نشاطات القطاع ومدى استقطاب القطاع للاستثمار يمكن تحديد أهم العراقيل و المشاكل الإدارية و العوائق المالية و الإقتصادية و السياسية التي حالت دون تحقيق أهذاف القطاع .

المطلب الاول: واقع الإستثمار السياحي منذ الاستقلال الى اليوم : لتحديد الدور الذي لعبه الإستثمار في تفعيل النشاط السياحي بالجزائر ، قمنا بتقسيم الفترة الممتدة من الاستقلال إلى يومنا إلى ثلاث مراحل المرحلة الأولى قدمنا واقع الإستثمار في ظل القطاع العام و الفترة الثانية تناولنا فيها التحول نحو اقتصاد السوق و انعكاسات ألازمة الأمنية على تراجع النشاط السياحي و الفترة الأخيرة و التي شهدت بداية العمل من اجل تحرك عجلة الإستثمار من خلال التعديلات القانونية في تلك الفترة و مدى تقدم الإستثمارات و تحقيق النتائج المحددة :

1 – الفترة الممتدة من 1962 الى 1990: بعد الاستقلال وجدت الجزائر نفسها أمام هياكل سياحية فقيرة وعاجزة على تلبية الطلب السياحي فبادرت على تهيئة مناطق للتوسع السياحي في الفترة مابين 1962إلى1966 إلى أن تم إصدار ميثاق السياحة حيث صدر في هذا الشأن الأمر رقم 66- 62 المؤرخ 1966/03/26 وهو أول وثيقة رسمية تعبر عن بداية الإهتمام الحقيقي بالسياحة بالجزائر حيث تم فيه تقيم مشاكل القطاع مع حصر شامل لثروات السياحية الوطنية وتضمن الأمر عدة نقاط :

- برنامج تثمين وتنمية الموارد السياحية .
- جذب العملة الصعبة .
- إدراج النشاطات السياحية بشكل منسجم ضمن تهيئة الاقليم .
- التعريف بالجزائر في السوق العالمي للسياحة .

حدد الميثاق شروط التنمية السياحية إلا أنها لم تحقق الأهداف المسطرة لاعتبارات و أسباب منها نقص الإطارات و الكفاءات المسيرة للقطاع و نقص الخبرة في خلق مؤسسات تنافسية على استقطاب السياح إضافة الى الظروف الإجتماعية بعد الاستقلال جعلت الأغلبية لا تهتم بالسياحة .

رغم الفرص المقدمة للنهوض بالقطاع و الإستثمار من خلال المخططات الثلاثي و الرباعي الأول و الثاني و المخطط الخماسي الأول و الثاني و في التي أعطت للقطاع نصيب معتبر لتفعيل النشاطات السياحية إلا ان النتائج ضلت ضعيفة لا تغطي طاقات الايواء و لم توفر المناخ المناسب للاستقطاب السياح خاصة وان أولويات الحكومة أنداك كانت تعتمد على قطاعي المحروقات و الصناعة ، ما ميز هده المرحلة أيضا هو احتكار القطاع العام للمشهد التنموي و عدم فسح المجال للقطاع الخاص للاستثمار في مختلف النشاطات السياحية و الصناعات التقليدية بالنظر الى التوجه الذي كانت تنتهجه الجزائر.

الفترة الممتدة من 1990 الى سنة 2000: بصدور القانون رقم 12/88 عام 1988 المتعلق بتوجيه الإستثمارات الإقتصادية الوطنية الخاصة أعطي دفعا جديدا للنشاط السياحي بدخول المتعاملين الخواص المجال الإستثماري لتخفيف العبء على القطاع العام ، حُققت نتائج لا بأس بها ، اين قدم القطاع الخاص طاقة ايواء تقدر 22160 سرير من مجموع 48300 سرير بنسبة'- بالمئة من طاقة الاستقبال الوطنية نهاية سنة 1989 و بلغت طاقة الاستقبال الصحراوي 6331 سرير منها 2550 تابع للقطاع الخاص في نفس السنة أيضا ماميز هده الفترة انخفاض عدد السياح بالجزائر من 359895 سائح في سنة 1991 الى 18000 سائح و قد انخفض توافد السياح في هده الفترة بنسبة 70 في المئة في سنة 1991 و مع تحسن الاوضاع الامنية نهاية التسعينات ادى دلك الى تسجيل تحسن في النشاط السياحي مسجلا ارتفاع بنسبة 26 بالمئة و كما ان الحظيرة الفندقية بالنسبة للقطاعين العام و الخاص قدرت طاقة الاستقبال حتى سنة 1999 قدرب 67087 سرير و حوالي 500 فندق و 11 فندق مصنف 05 نجوم .

سعت السلطات في الجزائر إلى تدارك التأخر المسجل في المجال السياحية و تأهيل القطاع و جعله في مستوى الإمكانات التي تتمتع بها الجزائر و هي مؤهلات مشجعة على التدفق السياحي و في هذا الصدد تم تحديد 174 منطقة توسع على المستوى الوطن كما تم ادراج عملية الإستثمار في القطاع السياحي ضمن الملفات القطاعية الكبرى ، ما ميز هده الفترة انه بالرغم من التشريعات التي قدمها المشرع لتشجيع الإستثمار في القطاع السياحي و مختلف التسهيلات المقدمة الا ان الظروف التي عاشتها البلاد في العشرية السوداء ، وجهت فيها كل الجهود لتكفل بالجانب الأمني لانه ساهم في تراجع الإستثمار في كدا قطاعات بإعتبار الجانب الامني م ينفير السائح من اختيار الوجهات السياحية التي تثير اهتمامه و تحقق رضاه و أيضا عدم الاستقرار يؤثر بشكل كبير على الإستثمار في النشاطات السياحية .

الفترة الممتدة 2000 – الى نهاية سنة 2018: سجلت الايرادات السياحية من العملة الصعبة في سنة 2004 قيمة 200 مليون دولار لترتفع القيمة لتصل الى 400 مليون دولار سنة 2010 نتيجة تحسن الظروف الامنية و الاستقرار السياسي و ايضا الحوافز التشريعية للمستثمر في المجال السياحي و الذي انعكس ايجابيا ايضا على ارتفاع مناصب الشغل حيث انتقل العدد من 82 الف منصب شغل خلال ستة 2000 الى 396 الف منصب شغل خلال ستة 2010 و هي مؤشرات ايجابية عن الخروج من الحلقة التي عاشها القطاع في فترة التسعينيات حيث اوضحت هده النسب السيطة

التحسن التدريجي للنشاط السياحي ، و قد تم إعتماد 817 مشروعا إستثماريا سياحيا في الجزائر منذ سنة 2008 ، حيث رصد لهذه المشاريع السياحية مبلغ مالي قدره 325 مليار دج من اجل توفير أكثر من 99.000 سرير وإستحداث 45.000 منصب شغل ،و هي مجهودات تعمل الدولة فيها على مضاعفة قدرات الإيواء للتكفل بتوافد السياح الذي يتزايد باستمرار والانتقال من 100.000 إلى 200.00 سرير" .

نستعرض مختلف الاحصائيات الخاصة بالقطاع السياحي منذ 2012 الى غاية 2017

1/ التدفقات السياحية

الجدول رقم(1)حصيلة خروج المواطنين عبر الحدود الجزائرية[1]

	2012	2103	2014	2015	2016	2017
خروج المواطنين	1910558	2135523	2839104	3638140	4529524	5058404

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية

يتضح من خلال الارقام المسجلة في الجدول أن عدد التدفقات السياحية خارج الوطن في ارتفاع مستمر منذ سنة 2012

و لعل الاسباب تعود الى تطور وسائل النقل و توفر الظروف الملائمة للسياحة الى المناطق خارج الوطن ايضا الى غياب اماكن الراحة في الجزائر و نقص وسائل الترويج للاماكن السياحية التي تستهوي الراغبين في قضاء العطل و الاستراحة .

الجدول رقم (2)حصيلةّ دخول الأجانب للحدود الجزائرية

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الأجانب	981955	264153	940125	1083121	1322712	1708375

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية

نسجل ايضا ارتفاع الوافدين الى الجزائر منذ سنة 2012 و لعل اهم اهم الاسباب تحسن الظروف الامنية و مناخ الإستثمار و غيرها من الظروف اللائمة التي وجدها الوافدين للجزائر كل حسب مقصده .

[1] -https://wikidz.org/ - الإستثمار-السياحي-في- الجزائر -

2/ وضعية الحضيرة الفندقية

الجدول رقم (3) حصيلة الحضيرة الفندقية على المستوى الوطن

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الفنادق	1155	1176	1185	1195	1231	1289
عدد الاسرة	98804	98804	99605	102244	107420	112264

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية

حسب المعطيات الواردة في الجدول هناك تحسن في عدد الاسرة و الفنادق مند سنة 2012 ما يؤكد نمو القطاع السياحي بشكل ايجابي و رغم ارتفاع العدد بارقام معتبرة الا ان الحضيرة الفندقية في الجزائر تبقى ظئيلة جدا مقارنة بعدد السياح الوافدين خارج التراب الوطني فلو اختار هؤولاء الجزائر من يحتضنهم و متى سنغطي العجز في الايواء خاصة و ان الرقم النهائي للاسرة غير كاف مععد السياح الداخلين للجزائر بغض النظر عن الخارجين من الوطن ،كما ارتفاع عددمناصب التشغيل في المؤسسات الفندقية لعام 2016 من 12908 الى 71727 في عام 2017 ما يعني ان الحضيرةالفدقية قللت من نسبة البطالة .

3/ الواكلات السياحية و الأسفار المعتمدة

الجدول رقم (4) تطور عدد الوكالات السياحية والأسفار

2012	2013	2014	2015	2016	2017
818	1199	1361	1643	2041	2220

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية

من خلال الجدول نلاحظ تزايدا ملحوظا مند سنة 2012 في حين نجدها على أرض الواقع بعيدة عن الدور الذي انيطنت من اجله فعدد الوافدين خارج الوطن يعود الى نقص الترويج وغياب دور الوكلات السياحية التعريف بالمقاصد السياحية بالجزائر و بحثها فقط عن الربحية وكسب الاموال .

4/ موسم الإصطياف

الجدول رقم (5) حصيلة عدد الشواطئ والمترددين عليها ومجمل ايرادات الامتيازات الخاصة بها

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الشواطئ	362	370	381	372	382	398
التردد على الشواطئ	74060163	76740701	107987394	120983578	119300863	132000000
إرادات الإمتيازات الخاصة بالشواطئ	61708130	87405960	765654866	84958575	340731063	642784573

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية

تحسن تدريجي من خلال الأرقام الموضحة في الجول راجع اولا الى تحسن الظروف الامنية ثانيا إلى تحسن في تقديم الخدمات و ثالثا نمو الوعي السياحي لدى الأغلبية من الشباب الذين أصبحو يرسمون أحسن التعبير لجذب السياح من كل حذب وصوب بفعل الوسائط الالكترونية و غيرها من الوسائل المتطورة .

5/ عدد المنخرطين في مخطط الجودة

الجدول رقم (6) عدد المنخرطين في مخطط الجودة

2012	2013	2014	2015	2016	2017
219	307	348	421	429	446

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية

أصبح مطلب الجودة من الأولويات لأغلب السياح نتيجة التطور التكنولوجي الذي أصبح فيه العالم قرية صغيرة لا تخفى عنه لا صغيرة و لا كبيرة ، خاصة وأن مخطط الجودة يخلق التافسية و حب التطلع إلى تحقيق الريادة و الصدارة .

6/ الصناعات التقليدية

الجدول رقم (7) : جدول يحدد معطيات الصناعات التقليدية عدد الحرف و التعانيات و المؤسسات و ما توفره من مناصب عمل

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الحرف الفردية	40712	51676	65674	53419	36443	24434
التعاونيات	04	00	00	02	00	00
المؤسسات	02	00	00	01	00	00
عدد المناصب المستحدثة	105052	138090	138028	188229	36443	24434

المصدر : وزارة السياحة و الصناعات التقليدية

رغم االإمتيازات و التحفيزات التي وفرها المشرع للحرفين و اصحباب الصناعات التقليدية الا انه لا يرقى الى المستوى الذي يجب ان تكون عليه خاصة انها اصبحت تشكل مقصدا مهما لدى الكثير من الدول في العلم بل مصدر دخلها .

7/ ملخص الإستثمارات السياحية

الجدول رقم (8) : يحدد وضعية المشاريع السياحية نهاية 2013

وضعية المشاريع السياحية
نهاية 2013

	مجموع المشاريع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل	المجموع الإجمالي للكلفة 10^9 دج
مشروع في طور الانجاز	377	51570	28083	173 893.5
مشاريع متوقفة	129	14017	6850	23 576.7
المشاريع التي لم يتم إطلاقها في انتظار رخصة البناء	143	10226	3845	53 278.5
المشاريع التي لم يتم إطلاقها(بسبب التمويل والمسائل الإدارية والقضايا الأخرى)	76	7037	4248	12 140
مشاريع تم انجازها	21	1793	576	2 562
المجموع	746	84643	39757	265 450.7

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية

من خلال ما تقدم من أرقام عن عدد المشاريع الإستثمارية في قطاع السياحة نسجل اكثر من نصف المشاريع المراد اقامتها لدعم العمل السياحي تعاني مشكل 129 مشروع متوقف و21 مشروع فقط منجز ما يعني الخطة السياحية تعاني من مشاكل في حاجة الى اعادة الاعتبار لاعادة بعث هده المشاريع .

الجدول رقم (9) :يحدد وضعية المشاريع السياحية نهاية 2014

وضعية المشاريع السياحية
نهاية 2014

	مجموع المشاريع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغ	المجموع الإجمالي للكلفة 10^9 دج
مشروع في طور الانجاز	385	54884	25526	190,344
مشاريع متوقفة	104	9123	3797	27,70
مشاريع غير منطلقة	296	33860	13006	93,84
مشاريع تم انجازها	76	6377	2971	30,38
المجموع	861	104244	45300	342,26

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية

يلاحظ تحسن طفيف من سنة 2013 الى سنة 2014 في تقدم عدد المشاريع طورالانجاو ايضا في عدد المشاريع المنجز ما يؤكد على ان القطاع يسير بشكل ايجابي وهناك نية للنهوض به لتحقيق التنمية السياحية .

الجدول رقم (10) : حدد وضعية المشاريع السياحية نهاية 2015

ملخص مشروعات الاستثمار السياحي
نهاية سنة 2015

	مجموع المشاريع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل	المجموع الإجمالي للكلفة 10^9دج
مشاريع في طور الانجاز	504	69 138	28 835	234,877
مشاريع متوقفة	101	8 591	3 732	27,379
مشاريع غير منطلقة	607	78 813	29 074	240,947
مشاريع تم انجازها	58	4 241	1 951	10,234
المجموع	**1 270**	**160 783**	**63 592**	**513,44**

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية

تراجع معتبر مقارنة مع السنة التي قبلها و لعل دللك راجع ترتيبات انطلاق المشاريع و مختلف المشاكل التي تقف أما تطور القطاع في كثير من الأحيان .

الجدول رقم (11) حدد وضعية المشاريع السياحية نهاية 2016

مشاريع الاستثمار السياحي
نهاية 2016

	مجموع المشاريع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل	المجموع الإجمالي للكلفة 10^9دج
مشاريع في طور الانجاز	584	76 670	32 592	276,394
مشاريع متوقفة	119	13 397	5 003	35,512
مشاريع غير منطلقة	793	104 979	39 502	498,139
مشاريع تم انجازها	106	9 843	5 049	36,01
المجموع	**1 062**	**204 889**	**82 146**	**846,06**

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية

خلال هده السنة سجل ارتفاع في عدد المشاريع المنجة مقارنة بالثلاسنوات الي سبقتها و زيادة ايضا في عدد المشاريع المنطلقة و لعل دللك مرده تحسن المناخ العام للاستثمار السياحي بالجزائر .

الجدول رقم (12) حدد وضعية المشاريع السياحية نهاية 2017

ملخص مشروعات الاستثمار السياحي
نهاية سنة 2017

	مجموع المشاريع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل	المجموع الإجمالي للكلفة 10^9دج
مشاريع في طور الانجاز	764	101 772	44 840	412,26
مشاريع متوقفة	147	16 985	6 978	80,297
مشاريع غير منطلقة	928	129 641	47 812	602,801
مشاريع تم انجازها	107	10 162	4 476	27,096
المجموع	**1 946**	**258 560**	**104 106**	**1 122,45**

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية

من خلال الجدول يتضح أن الإستثمار السياحي بالجزائر يسير بخطى ثابتة نحو تحقيق الاهذا ف المرجوة و هو في تحسن مستمر مقارنة بالسنوات السابقة التي تضاعف فيها عدد المشاريع المنجزة و المشاريع المنطلقة و هو ما يعطي بادرة أمل في الخروج الى بر الامان بقطاع السياحة التي يحتاج الى تكاثف الجهود .

أوضح المدير المركزي لتقييم ودعم المشاريع السياحية بالوزارة زبير محمد سفيان لوكالة الانباء الجزائرية أن الاجراءات الجديدة تهدف "لتذليل كل العقبات الادارية والبيروقراطية امام المستثمر من خلال تبسيط ملف الإستثمار والمصادقة على المشروع في ظرف أسبوع واللجوء الى التكنولوجيات الحديثة لاستقبال الملفات والرد عليها في أسرع وقت ممكن .. "

تنص التدابير الجديدة على "التقليص من فترة معالجة ملفات الإستثمار و من الاوراق الادارية المطلوبة في الملف من سبعة وثائق الى ثلاثة تتمثل في طلب و وثيقة تبرير الملكية وملف تقني للمشروع فقط" وأن "ملفات مشاريع الإستثمار ستدرس خلال سبعة أيام ويتم اعلام المستثمرين المعنيين بعد موافقة اللجنة الوطنية عليها في يوم اجتماعها عن طريق البريد الالكتروني ومختلف وسائل الاتصالات الحديثة"، كما يشترط من المستثمر ان يحترم "شروط الإستثمار و دفتر الأعباء و الاجراءات الواجب اتباعها لتجسيد مختلف المشاريع الإستثمارية لا سيما السياحية منها" ، وقد وجهت لهذا الغرض "تعليمات صارمة" للمدراء الولائيين للسياحة للشروع في تطبيق هذه الاجراءات بجدية بحيث ستوظف كل الوسائل الالكترونية لاستقبال ملفات الإستثمار والرد عليها في أسرع وقت ممكن، أكد في هذا الإطار بتوفر 205 منطقة للتوسع

السياحي على المستوى الوطني مشيرا الى" أن 20 منطقة منها حازت لحد الان على مخططات تهيئتها و185 منطقة المتبقية هي حاليا في طور الدراسة" ، وشدد في هذا الشأن على "الاستغلال الرشيد والعقلاني للعقار" وذلك بانجاز مشاريع ومنشات سياحية وفندقية وفق المعايير الدولية لتدارك النقائص المسجلة في مجال الإيواء لحد الآن ودعم السياحة الداخلية . "

يمثل قطاع السياحة حسب الوزير أحد القطاعات الأساسية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم لأفاق 2030 من مجموع 21 قطاعا آخرا بحيث يعد من بين القطاعات الخمس الحيوية التي يعول عليها حاليا لخلق الثروة إلى جانب قطاعات الفلاحة و الصناعة و الخدمات و المعرفة ،و تقدر عدد المشاريع السياحية المعتمدة من طرف الوزارة الوصية حسب داوت المصدر بازيد من 1000 ،مشروع يساهم في انجاز123 الف سرير وتوفير أكثر من 50 ألف منصب شغل جديد بتكلفة مالية تفوق 420 مليار دج[1]

فيما أكد وزير السياحة والصناعة التقليدية حسان مرموري بوهران السنة الفارطة أنه سيتم استلام حوالي 150 إلى 200 مشروع سياحي على المستوى الوطني خلال العام الجاري 2018 مشيرا إلى "وجود زهاء 760 مشروع سياحي انطلقت الأشغال بها على المستوى الوطني بوتيرة متسارعة".مضيفا أن "نسبة نمو الإستثمار في مجال السياحة في الجزائر تقدر ب 7 بالمائة وذلك حسب المعايير الدولية وبخصوص التجهيزات الفندقية صرح أن "المنتوج الوطني دخل في سلسلة الإنتاج في المجال السياحي ولدينا العديد من الورشات ومصنع بوهران لإنجاز تجهيزات الفنادق بجودة عالية وحسب الطلب "من جهة أخرى دعا وزير السياحة والصناعة التقليدية أصحاب الوكالات السياحية إلى "تنظيم رحلات تجذب السياح الأجانب وعدم الاكتفاء فقط بالرحلات خارج الجزائر" مشددا على ضرورة "ترقية السياحة الداخلية لما لها من فوائد إقتصادية وأرباح مباشرة للوكالات السياحية [2].

المطلب الثاني – مشاكل و معوقات الإستثمار السياحي : ساهمت العديد من العراقيل و الاجراءات المعقدة في كبح النشاط الإستثماري في مجال الأنشطة السياحية و بقي القطاع متاثرا بمختلف هده العراقيل التي غالبا ما تحتاج الى ارادة و عزيمة قويتين للخروج منها :

أ –العوائق الإدارية :تتمثل في:

– التعقيدات وكثرة الاجراءات الادارية في اعدادملف طلب الإستثمار حيث يمر على 14 مرحلة لمباشرة استغلاله للمؤسسة او المشروع المستثمر فيه .

– انعكاسات سلبية تتولد عن الاجراءات البيوقراطية المعقدة ،فغالبا ما يلجا المستثمر الى الطرق غير القانونية لتسهيل الاجراءات و تسريعها و الحصول على المزايا و التحفيزات المختلفة .

[1] وكالة الأنباء الجزائرية el-massa.com

[2] http://www.radioalgerie.dz

– غياب اليات الرقابة في متابعة صرف الميزانيات المخصصة لتمويل مختلف الانشاطات السياحيةٍ ، حيث غالبا ما تنفق اموال في غير اماكنها دون رقيب و لاحسيب .

– غياب قاعدة بيانات خاصة بالاحصائيات تستوفي شروط الإستثمار و خطواته و المناطق الموجهة لاستثمار و المواقع المهمة و الوجهات السباحية البارزة و مناطق الاستقطاب و اهم التحفيزات ومختلف الضمانات .

– الاعتماد على الطرق التقليدية في تقديم الخدمات مما يبعد السائحين في اختيار اماكن دون أخرى و هو ينعكس على القطاع بالسلب نتيجة البطء في معالجة الاختلالات و معالجة الطلبات و مرافقة المستثمرين .

ب – العوائق الإقتصادية :تشمل

– ضعف البنية التحتية يؤدي الى نفور و ابتعاد المستثمرين المغامرة في مشاريع تتطلب اموال ضخمة في تهيئة محيط الإستثمار ، الأمر الذي يساهم في ابعاد الراغبين في الإستثمار حيث ان الجزائر بعيدة عن توفير قاعدة متينة بسبب عدم الإستقرار في المجال الإقتصادي و محدودية الموارد البشرية .

– الافتقار الى التخطيط السياحي السليم و تهيئة المناطق السياحية المهمة " مناطق اثرية ، طبيعية ، مواقع ثقافية "وتثمينها و تحفيز المستثمرين تطويرها وتشييدها .

– نقص المختصين و أصحاب الخبرة اللازمة لادارة مجال الإستثمار في مواقع التراث و الطبيعي .

ج– المعوقات المالية و الضريبة :منها:

- انعدام انظمة معلوماتية دقيقة توفر الضمانات اللزمة للبنوك لمواجهة المخاطر المحتملة .
- ضعف الحوافز المالية المشجعة على الإستثمار خاصة طويلة الاجل فالصيغ التمويلية يجب ان تكون تتناسب مع طبيعة الإستثمار ومدته .
- غياب الارادة في محاربة السوق السوداء و فتح مكاتب صرف معتمدة في اماكن استقطال السياح من شانه توفير عملة و تسهيل الحركة السياحية .
- نقص التاهيل لدى إطارات البنوك و المؤسسات المالية يؤدي الى عرقلة و بطء منح القروض مقارنة لدول الجوار
- 4 – **المعوقات الأمنية والسياسية** :تشمل
- عدم الاستقرار الامني ينفر المستثمرين و السياح بإعتبار ان كلاهما يبحث عن وسائل الراحة و ضمان الاستقرار .

- ارتباط المشاريع بالمخططات الحكومية المتعاقبة ساهم في عدم الاستقرار على خطط استراتيجية واضحة المعالم ، بالمقابل تحتاج المشاريع لخطط بعيدة عن لغة الحملات الانتخابية و المناسبات المختلفة .

د– **العراقيل الثقافية و الإجتماعية** :تضم:

– ضعف الثقافة السياحية لدى الفرد الجزائري و مدى مساهته في نشر الثقافة السياحية و الحفاظ على السياح و توجيههم إلى المناطق الجدب و تعريفهم بالمناطق المميزة و بعض مميزات الأماكن السياحية الجميلة في البلد او في التقليم المناسب .

– نقص مراكز التكوين و ضعف العمل التحسيسي من الجمعيات و افراد المجتمع المدني في خلق بيئة مناسبة للإستثمار و استقبال الزوار و السائحين .

– ذهنية الإنغلاق عن الأخرين و رفض قبول الأجانب و الغرباء لحجة التحفظ و خوفا من الانسلاخ عن القيم و العادات و التقالد و الإنزلاق في فخ الغزو الثقافي الجارف .

– من خلال ما سبق يمكن التأكيد على الخطوة الجبارة التي قطعت في الجزائر من اجل النهوض بالقطاع السياحي رغم ما تفضلنا به من عراقيل التي وقفت و لاتزال واقفة حجز عثرة اما تقدم القطاع السياحي الى مصاف نشاط الدول المجاورة ، إلا ان أنها تحتاج الى إرادة صلبة لفك شفرتها و السبر قدما لتحقيق الاهذاف المسطرة كمنح تسهيلات في مجال تمويل المشاريع الإستثمارية و مختلف التحفيزات الجبائية و ضمان تسهيلات الحصول على العقار المناسب و بشروط تعكس مدى الاهتمام الحقيقي بمستقبل الجزائر السياحي بديلا للمحروقات .

بالرغم من المجهودات التي حرصت الجزائر من ورائها اعطاء القطاع السياحي دفعا و من وراءه الإستثمار الذي لا يمكن الحديث عن التنمية في غيابه ، وبالرغم من الخطط و البرامج التنموية التي وضعتها للنهوض بهذا القطاع و المخططات الكبرى فان الكثير العراقيل و المشاكل و سيطرة دهنية تحقيق الربحية دون تغليب المصلحة العامة من جميع الفاعلين في القطاع السياحي جعل من مصطلح الإستثمار السياحي مجرد اصطلاحا و لامكان له على ارض الواقع في بيئة بعيدة كل البعد عن ثقافة الإستثمار في الامكانيات السياحية لهدا البلد و المحافظة عليها و ترقيتها من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني .

الفصل الثالث: واقع الإستثمار السياحي في ولاية سكيكدة

بفضل الإمكانيات الطبيعية و الثقافية و التاريخية التي تتربع عليها ولاية سكيكدة و الموقع الجغرافي الذي تنحصر فيه جعل منها قبلة سياحية ومحل اهتمام الكثير من المستثمرين نتيجة توفر المناخ الملائم لاقامة هده المشاريع السياحية بهذه الولاية ا التاريخية و الضمانات التي قدمتها الولاية و مختلف التحفيزات خاصة بعد تقديم أربع مخططات للتوسع السياحي و ما وفرته من إستثمارات تعدّ بالكثير بغض النظر عن المشاريع خارج هذا الإطار و الدي سيعيد للولاية منارتها التي إشتهرت بها و جعلت إسمها على إسم المنارة روسيكادا .

المبحث الأول: سكيكدة الموقع و المقومات :

تطرقنا في هذا المبحث إلى نبذة تاريخية عن الولاية المختارة للدراسة ، التاريخ والمقومات.

المطلب الأول : نبذة تاريخية على ولاية سكيكدة وتقسيمها الإداري:

أول: نبدة تاريخية عن ولاية سكيكيدة: يعود تاريخها إلى العصور القديمة حيث بدأ الفينيقيون ببناء مدينة اوتيك تونس حاليا سنة 1100 ق.م وكان ذلك بمثابة الانطلاقة لسلسلة من المنشآت المرفئية كل 30 كم على امتداد الساحل المغاربي على غرار أكوزيوم الجزائر، أيول شرشال ، إجيلجيلي جيجل، شولو القل ، صفصاف واستورا كلها رأت النور مابين القرن الثاني عشر والثامن عشر ق.م

يعود تاريخ ولاية سكيكدةا إلى العهد الفينيقي عندما قام المستعمرون الفينيقيون ما بين القرنين ال11 و 12 ق م بتأسيس عدد من المستعمرات المرفئية التجارية في المنطقة مثل ،تصفتصف(الصفصاف) نسبة لأشجار الصفصاف ، أستورا (ستورا) و سكيكدة التي كانت تعرف عند الفينيقيين باسم روسيكاد (رأس–المنارة) لأنهم كانوا يشعلون النار ليلا فوق رأس الجبل من أجل توجيه السفن إلى ميناء أستورا نسبة للألهة (عشتروت) و الذي يقع على بعد 3كم غرب روسيكاد وكانت أستورا ميناء روسيكاد الرئيسي لأن مياهه هادئة دائما و محمي من الرياح الشمالية –الغربية العاصفة بالمنطقة مما شجع على أن تكون ميناءا لها.وكانت روسيكاد تطل على الخليج الذي أسماه الرومان(سينوس نوميديكوس) أو خليج نوميديا.

بعد هزيمة قرطاجة في الحرب البونيقية الثانية(218–202 ق.م) أصبحت روسيكاد و أستورا من ممتلكات ماسينيسا ملك نوميديا فتطورت روسيكاد تطورا كبيرا خلال الفترة النوميدية فقد كانت تساهم في تحسين العلاقات التجارية بين الرومان و نوميديا حيث كانت تصدر اللحوم و الزيتون و الثمار إلى الرومان و كل مستعمراتهم.

بعد سقوط مملكة نوميديا عام 105 ق.م أصبحت روسيكادا و أستورا من المستعمرات الرومانية وكانت تسمى ب(كولونيا فينيريا روسيكادا) و دخلت روسيكاد في الكونفدرالية الرومانية التي ضمت المدن المهمة قيرتا(قسنطينة) ، ميلاف (ميلة) و شولو(القل) وتحول أسم تصفتصف إلى(ثابسوس). و قام الرومان بمد روسيكاد بشبكات من الطرق تمدها بعدد من المدن من أجل تسهيل نقل المنتجات الزراعية و قد كانت المدينة قوية و ثرية في عهد الأباطرة الأنطونيون(96–182 م) حيث بلغ عدد سكانها مايقارب 000 100نسمة ،مع قدوم الوندال انتهت نهاية مأساوية وعانت المدينة كثيرا إلى أن هدمت عام 439م و دمرت مرة أخرى عام 533م على يد آخر ملوك الوندال بعد انحطاطها و تدهورها و في القرن ال7 م دخل إليها العرب المسلمون و أسموها رأس سكيكدة كما بنيت مدينة فيليبفيل الفرنسية في عهد الإحتلال الفرنسي فوق المدينة الرومانية المبنية بدورها فوق المدينة الفينيقية التي مازال الجزء الاكبر منها مطمورا . ولم يظهر من تلك المدينة الفينيقية الكبيرة سوى بعض الآثار الجنائزية الواقعة في في أعالي أستورا قرب مبنى الساعة.

التسميات القديمة لولاية سكيكدة:

RUSICADAالعهد الروماني :روسيكادا

RAS SKIKDAعند العرب رأ س النار

PHILIPPE VILLEعهد الإحتلال الفرنسي :فليب فيل

SKIKDAبعد الإستقلال

إحتُلت المدينة سنة 1838 أي بعد 08 سنين من دخول فرنسا إلى الجزائر.حيث أطلق عليها اسم فيليب فيل، (PHILIPPE VILLE)احتضنت الثورة وكانت مركز هجومات الشمال القسنطيني في 20أوت 1955 حيث ارتكب الاستعمار بعدها جريمة شنعاء بدفن الأحياء بالملعب البلدي للمدينة حيث ما زالت البلدية تحتفظ بالجرارة في الملعب كما توجد عدة مناطق ثورية نذكر منها :

حجر مفروش – التوميات – واد زقار – واد الزهور – القل – فج الريح ، لغب التفاح تمالوس

ومن الشخصيات الثورية : العربي تبسي – زيغود يوسف – جفال شريف – شنيقل ساعد – قدوس احمد – عواد رابح [1]

صور للمدينة عبر التاريخ (ينظر للملحق رقم 05)

ثانيا: : التنظيم الإداري لولاية سكيكدة : قسمت ولاية سكيكدة وفق اللتقسيم الإداري الصادر بتاريخ 61 فيفري 1974 إلى ثلاثة عشر دائرة و ثمانية و ثلاثين بلدية :

الجدول رقم 13 يبين دوائر وبلديات سكيكدة

[1] أرشيف الولاية

الدوائر	البلديات
سكيكدة	سكيكدة ، حمادي كرومه ، فلفله.
رمضان جمال	رمضان جمال ، بني بشير .
عزابة	عزابة ، جندل ، عين شرشار ، السبت ، الغدير .
بن عزوز	بن عزوز ، بكوش لخضر ، المرسى
الحروش	الحروش، صالح بوالشعور ، أمجاز الدشيش ، زردازة ، أولاد أحبابه
سيدي مزغيش	سيدي مزغيش ، بني ولبان ، عين بوزيان
الحدائق	الحدائق ، بوشطاطة ، عين الزويت
الزيتونة	الزيتونة
تمالوس	تمالوس، بين الويدان ، كركرة
القل	القل ، بني زيد ، الشرايع
أولاد أعطية	أولاد أعطية ، أخناق مايون، واد زهور
أم الطوب	أم الطوب
عين قشرة	عين قشرة ، الو لجة بوالبلوط

المصدر : أرشيف ديوان الولاية

الشكل رقم 04 خارطة شاملة لكل بلديات الولاية

المصدر : مديرية السياحة

المطلب الثاني: الإمكانيات الطبيعية : التاريخية والثقافية :تتنوع الإمكانيات التي تحزها مدينة سكيكدةبين الطبيعية والبشرية ، الثقافية والتاريخية.

أولا :الإمكانيات الطبيعية : تقع ولاية سكيكدة في الشمال الشرقي للجزائر يحدها شرقا ولاية عنابة وقالمة وغربا ولاية جيجل وجنوبا ميلة وقسنطينة، تتربع على مساحة 4200 كلم مربع ويقدر عدد سكانها بحوالي 1019000 نسمة ، تمتد على شريط ساحلي طوله 140 كلم طولي يبدأ المرسى في حدود ولاية عنابة شرقا إلى واد الزهور في حدود ولاية جيجل غربا ، تحتوي على 58 شاطئا ،تشكل الغابات نسبة 49 بالمئة من مساحتها ، تضم أربعة أودية وتتوفر على أربعة سدود ومنابع حموية ،إضافة إلى كل هذا تتميز ولاية سكيكدة بمناخ شبه قاري معتدل يعرف بشتاء دافئ ممطر وصيف حار وجاف كما نسجل بها تساقط نسبة عالية من الأمطار تصل إلى حوالي 600 ملم سنويا ، ساهم الموقع الإستراتيجي للولاية في جعلها محورا تجاريا وصناعيا هاما ونقطة تدفق للمبادلات التجارية لسهولة ربطها بالطرق الوطنية ، إضافة إلى الطريق السيار (شرق . غرب) الذي سهل الوصول إلى كل من مطاري قسنطينة وعنابة كما تتوفر على خط السكة الحديدية ، الموانئين التجاريين وقاعدة بيتروكيماوية تستقطب عددا من العمال المحليين كما الأجانب ، أهلت كل هذه العوامل ولاية سكيكدة لأن تكون رائدة في مجال السياحة إذا حسن استغلالها وتوظيفها[1] .

1. **الشواطـئ** : تتربع المدينة الساحلية روسيكادا على شريط ساحلي يزيد طوله عن 140 كلم جعلها تحتوي على 58 شاطئ في غاية الروعة والجمال يتشكل من شواطئ صخرية وأخرى رملية تتميز بالخلجان كخليج سطورة والقل وهو مايجعل السياحة الشاطئية أكثر الأنواع إزدهارا ورواجا نذكر منهـــا :

– شواطئ سطورة الواقعة غرب مدينة سكيكدة تزخر هذه المنطقة بثروة سياحية تتمثل في مناطق الاستجمام ويتكون من عدة شواطئ جميلة وصغيرة كميرامار، مولو، و شاطئ الجنة

– جزيرة سيريجينا الواقعة في المدخل الغربي لميناء

– شواطئ العربي بن مهيدي الواقعة شرق سكيكدة التي تعتبر من أكبر المناطق استقطابا للسياح لما تتوفر عليه من ثروات غابية وجبلية وبحرية

– شواطئ فلفلة وتمتد على طول 10 كلم تتميز برمالها ناعمة الملمس وذهبية المنظر .

– شاطئ سيدي عكاشة و تتاز باخضرار الغابات وزرقة البحر مكونا منظر طبيعي .

شواطئ قرباز: يقع شرق المدينة يمتاز بالمناظر الخلابة يبلغ طوله حوالي 20كم محاطة بحزام غابي متميز ونجد فيها الكثير من الاصناف الحيوانية المحمية وهذا باعتبارها من اجمل المناطق الرطبة على المستوى العالمي .

[1] ديوان ولاية سكيكدة ، ملف السياحة بالولاية ، واقع وأفاق ، ص 04 ، 2017

– الشاطئ الكبير: يعتبر أكبر شاطئ في ولاية سكيكدة ويعرف إقبالا كبيرا من السياح الداخليين والأجانب لانبهارهم بجمالية رماله وزرقة مياهه كما أنه محاطا بالغابات و الجبال .

شاطئ واد بيبي : يقع غرب الولاية وهو من اكثر الشواطئ المحافظة على عذريتها الطبيعية بحيث تزخر بثروة جبلية وغابية وحتى مصبات للمياه العذب في الشاطئ

شواطئ القل : تتميز بطبيعتها الساحرة أبرزها شاطئ تلزة الذي يشتهر بأحسن الأسماك على المستوى الوطني ، عين دولة ، البرارك ،عين أم لقصب ، كسير الباز ، شواطئ خناق مايو ، شاطئ سيدي عبد الرحمان (لخريف) تابعة إلى قرية لعوينات وشاطئ تمنارت، يذكر أن هذه الشواطئ شهدت توافد للمصطافين بشكل ملفت خلال المواسم الفارطة حيث قدر عدد السواح في موسم 2016 بـ 000،543،6 مليون زائرا بالرغم أنه تم غلق 36 شاطئا غير مسموح للسباحة لأسباب مختلفة وهذه نبذة فقط عن بعض الشواطئ التي تزخر بها الولاية .[1] (ينظر للملحق رقم 06)

2 – **الغابات:** تتميز سكيكدة بطابعها الغابي وبثروة نباتية متنوعة الأصناف حيث تقدر مساحتها الإجمالية بحوالي 420،198 هكتار ، تقع أهم الغابات بالمنطقة الغربية للولاية من أهم هذه الأصناف غابات البلوط الفليني وغابات الزان ، غابات الصنوبر البحري ، غابات الصنوبر الأسود ، غابات الكاليتوس كما تتوفر غابات ولاية سكيكدة على أصناف أخرى من الأشجار الغابية كأشجار السرو، الصنوبر الحلبي ،الحور والنباتات البرية والطبية كالخزامة و الإكليل بالإضافة إلى أشجار الدردار الصفصاف والقفش التي تنمو بالمناطق الرطبة و من بين الغابات التي تكتسب طابع سياحي في الولاية غابة حملس تتكون أساسا من اشجار الفلين والزان 6200 هكتار، غابة بني تيفوت تتكون من اشجار الفلين والزان 18688 هكتار غابة أولاد حميدش تتكون من أشجار الفلين 23100 هكتار، غابة صنهاجة تتكون من أشجار الصنوبر البحري 5482 هكتار غابة سطورة تتكون من أشجار الكاليتوس .

كما يوجد كذلك مركب من المناطق الرطبة بقرباز – صنهاجة ذو أهمية دولية على مساحة تقدر 42.100 هكتار، 09 بحيرات تتربع على مساحة 23000 هكتار ، أكثر من 230 صنفا من الطيور أكثر من 140 صنفا منهايعيش في المناطق الرطبة فقط من بينها 42 صنفا هي الأصل طيور جد نادرةكالنعام الوردي والكركي و أبو الساق الأبيض والبلشون الأرجواني والهدهد وشهرمان والنورس، إلى جانب ذلك تزخر المحمية بأصناف نباتية أخرى متنوعة وبمخزون هائل من المياه النقية .

هذا المجمع هو موطن تعشيش فيه الأنواع النادرة من طيور الماء المهاجرة وهو مصدر التغذية بالنسبة للأنواع البحرية .لقد كان مجمع الأراضي الرطبة موضوع دراسة عامة بوضع مخطط تسيير متكامل ومتفق عليه مع تصنيفها كمنطقة

[1] ملف السياحة بالولاية ، مرجع سابق، ص05 – 06

محميةهو برنامج العمل النموذجي للتنمية الريفية والزراعية المعد بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية بهدف حماية مياه هذه المنطقة من التلوث، واقتراح حلول عملية لتشغيل السكان في نشاطات ذات طابع اقتصادي محافظ على البيئة.

في إطار تطبيق المرسوم التنفيذي رقم 06\368 المؤرخ في 19\10\2006 الذي يحدد النظام القانوني لرخصة استغلال الغابات للاستجمام وكذا شروط وكيفيات منحها تم إقتراح 04 مناطق غابابية للاستجمام على مستوى ولاية سكيكدة ، غابة استجمام واد صابون ببلدية فلفلة مساحتها 20 هكتار غابة الاستجمام لقصر بلدية عين قشرة مساحتها 20 هكتار غابة استجمام جبل الوسط ببلدية عزابة و غابة إستجمام فج ضباية بلدية عين شرشال، فج ضباية (طريق بكوش لخضر) مساحته18 هكتار و70 آر[1]

3- **الجبـــــال**: تمتاز سكيكدة بطابع جبلي يمكن استغلاله في السياحة الجبلية على مدار السنة ففي فصل الشتاء تكتسي غطاءأأبيضا يجعلها قبلة سياحية بامتياز يمكن للهواة ممارسة التزحلق فيها وفي باقي الفصول تصبح ملاذا للسياح وملجأ هاما لبعض الفرق الرياضية كما هو الحال في مرتفعات أولاد أحبابة نظرا لارتفاعها ونقاء هوائها وخلوها من التلوث من جهة ،و انعدام الرطوبة من جهة أخرى ، تتخلل هده السلاسل الجبلية مرتفعات ومغارات محملة بتاريخ عريق ومن أهمها مغارات ومعالم حجرية ضخمة عبارة عن مقابر توجد في تمالوس، كركرة وشبه جزيرة القل ومغارة بمنطقة زردازة وكذلك مغارة منطقة السبتوفي مناطق أخرى يصعب الوصول إليها أما في فصل الشتاء فنجد أعالي القمم المكسوة بالثلوج مثل جبل بوجوط ، جبال بوعريبد ، جبال أولاد عطية ، جبال القوفي التي تجذب اليها السياح من مختلف الولايات بالرغم من وعورة مسالكها وخطورتها شتاء و من أهم المرتفعات الجبلية الموجودة على مستوى الولاية :

جبال سيدي إدريس بارتفاع يقدر ب 1364 م و هو أعلى قمة .

جبال حجر شواط بارتفاع يقدر ب 1220 م .

جبال الغوفي بارتفاع يقدر ب 1183 م .

جبال السطيحة بارتفاع يقدر ب 572 م .

4- **السهول** : تتمتع ولاية سكيكدة بطابع سهلي متميز من أهمها:

سهل صفصافجنوبا و الممتد في بلديات الولاية منها الحروش – صالح بوالشعور، رمضان جمال و شرقا عبر بلدية الحدائق حتى بلدية سكيكدة شمالا و يتميز بزراعة الكروم، الحبوب و الأشجار المثمرة .

سهل وبلي :يمتد من بلدية أم الطوب في بلدية تمالوس شمالا تنتشر به ز ا رعة الخضر و الفواكه.

سهل واد الكبير :يمتد من بلدية السبت جنوبا حتى بلدية جندل شمالا مرو ا ر ببلدية عزابة . وبلدية بكوش لخضر شرقا، تنتشر فيه زارعة الفواكه و المنتوجات الصناعية(كالطماطم.)

[1] ملف السياحة بالولاية ، مرجع سابق ، ص09 – 10

الكثبان الرملية :توافق الشريط الساحلي الممتد من المنطقة الصناعية إلى غاية واد القصب بعرض يتراوح ما بين 200 و 500 م.

5- بالنسبة للموارد المائية فولاية سكيكدة تنتمي إلى منطقة الأحواض المائية " الساحل القسنطيني الوسط .'هذا الحوض يمتد إلى خمس ولايات سكيكدة، عنابة، قالمة ، جيجل وقسنطينة و على ثمانية وخمسون (58) بلديةمنها سبعة وثلاثون بلدية تابعة [1]لولاية سكيكدة .تغطي الشبكة الهيدروغرافية أكثر(من 4500 كم .ويقدر متوسط مساهمتها السنوية في 1.694هكم^3 /السنة منها 1620 من للمياه الجوفية .كما تتوفر الولاية على291 مليون م^3 من المياه من المياه السطحية و 31 مليون م ^{3} من المياه البديلة،أما إمكانات المناطق الأخرى من الولاية فلقد تطورت على مساحة 23.000هكتار) حوض وادي الكبير بالشرق و 13.000 هكتار، الحوض المائي لوادي الصفصاف بالوسط، ل 6000هكتار و الحوض المائي الذي يصب في وادي قبلي، بالغرب ب 4000 هكتار.

5- **الســـدود**: تحتوي سكيكدة على أربع سدود منتشرة عبر الولاية تتواجد بمناطق طبيعية متميزة كسد بني زيد ، سد القنيطرة ، سد زردازة ، سد زيت العنبة ، يمكن لكل هذه السدود أن تكون أماكن للترفيه والتنزه والصيد خاصة وأن هد السدود أصبحت تلقى اهتماما كبيرا من المستثمرين في الجانب السياحي و تربية الاسماك بمختلف الأنواع زيادة على الدور الذي تلعبه أيضا السدود في الزراعة الموسمية و التي غالبا ما توجه منتجاتها للسياح الوافدين من كل ارجاء الوطن و الأجانب و التي تتنوع حسب كل منطقة جغرافية .

6- **الأوديـــــة** : تتوفر الولاية على أربعة أودية (04) رئيسية هي : الواد الكبير في الناحية الشرقية (بكوش لخضر ، بن عزوز) ، واد قبلي في الناحية الغربية (تمالوس،القل)، واد الصفصاف في الوسط واد الزرامنة بسكيكدة ، بالإضافة إلى بعض الأودية الأخرى التي تتطلب العناية والإهتمام .

7- **المناخ** :يسود ولاية سكيكدة مناخ حوض البحر الأبيض المتوسط و الذي يتميز بشتاء دافئ ممطر، و بصيف حار جاف فترة التساقط تبدأ من شهر أكتوبر إلى غاية شهر مارس ، فترة الاعتدال و الجفاف تبدأ من شهر أفريل إلى غاية شهر سبتمبر،تتلقى الولاية كمية معتبرة من الأمطار إذ تقدر نسبة التساقط السنوي 730 ملم ، تتأثر الجهة الشرقية فتتأثر بالحرارة لأن أغلب أ راضيها مستوية و تقل بها الغابات ،نجد المرسى تبلغ بها درجة الحرارة في المتوسط الشهري 31° و منطقة عزابة 30 .

يشكل المناخ إحدى العوامل الأساسية للجذب السياحي ، وذلك لما له من ارتباط وثيق براحة السائح و حب الاستكشاف لديه حيث تختلف طبيعة السياحة من مناخ إلى أخركالسياحة الساحلية و السياحة الصحراوية

7- **المنابع الحموية** : تستحود سكيكدة علة عدة منابع حموية منها:

[1] - ملف السياحة بالولاية ، مرجع سابق ص11 -12

أ) حمام الصالحين يبعد 07 كلم شمال شرق عزابة ويوجد به منبعين أحدهما لبلدية عزابة والآخر تابع لبلدية عين شرشار وقد أجريت دراسة حول قوة التدفق لحمام عزابة حيث قدرت قوة تدفق المياه بأكثر من 15 لتر في الثانية وهي كمية معتبرة يكن استغلالها كمحطة لعلاج أمراض المفاصل والروماتيزم وبعض الأمراض الجلدية وذلك حسب التحاليل التي أجريت حول نوعية المياه .

ب) حمام الحامة (بن عزوز): يبعد بـ10 كلم عن بلدية بن عزوز يحتوي على 03 ينابيع وهي صالحة لعلاج أمراض الروماتيزم والمفاصل ،وتعرف إقبال كبير إلا أنها مستغلة من طرف الخواص .[1]

ثانيا : الإمكانيات التاريخية والثقافية:تم تلخيصها في:

1- **المواقع الأثرية والمعالم التاريخية:** يزخر إقليم ولاية سكيكدة برصيد أثري متنوع يمتد إلى أقدم العصور ، حيث تعاقبت عليها عدة حضارات تركت بصمتها التاريخية والثقافية والأثرية ، مما يعكس عراقة الولاية وامتدادها في التاريخ إضافة إلى المعالم التاريخية التي تعود إلى الفترة الإستعمارية والثورة التحريرية الكبرى يتوزع هذا الرصيد الأثري بشتى أنواعه ليغطي تقريبا كل إقليم الولاية حيث تم إحصاء وتسجيل هذا المورث الثقافي تقريبا في 18 بلدية أي نصف بلديات الولاية .

أ) **المعالم المصنفة** : توجد بالولاية 07 معالم تاريخية مصنفة وتعد تراثا وطنيا هي :

1/ المسرح الروماني: صُنف تراثا وطنيا خلال فترة الاحتلال الفرنسي ضمن قائمة 1900 ثم أعيد تصنيفه بعد الإستقلال سنة 1967 وقد استفادت من عملية ترميم مازال متواصلا في شقه المخصص للأركسترا المحاذية لثانوية النهضة

المصدر : أرشيف ولاية سكيكدة

2- مسجد سيدي علي الكبير بمدينة القل : صُنف تراثا وطنيا سنة 1999 ، ويعد المعلم الوحيد عبر تراب الولاية الدي يشهد على الفترة العثمانية إذ بني من طرف أحمد باي القلي سنة 1756 م

[1] ملف السياحة بالولاية ، مرجع سابق، ص13-14

3- قصر مريم عزة (بن قانة): صنف تراثا وطنيا سنة 2007 استنادا لدعوى التصنيف التي تم فتحها سنة 1985 ويشهد حاليا عملية ترميم

مدخل قصر بن قانة

داخل القصر مكان الصلاة

داخل القصر تحف فنية وأثاث عتيق

المصدر : أرشيف الولاية

4- المسرح الجهوي : تمت الموافقة علي تصنيفه من طرف اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية المنعقدة بتاريخ 16 جويلية 2013 وصدر قرار تصنيفه نهائيا بالجريدة الرسمية بتاريخ 25 ديسمبر 2014 ويشهد حاليا عملية ترميم

مدخل للمسرح الروماني

داخل المسرح الروماني

المصدر : أرشيف الولاية

5- النزل البلدي : صنف بتاريخ 08 ماي 2016 ويحتوي على 83 لوحة زيتية صنفت هي الأخرى كتراث وطني سنة 2009

المصدر : أرشيف الولاية

ب- **المعالم غير المصنفة** : قامت مديرية الثقافة عن طريق مصلحة التراث الثقافي بإحصاء العديد من المواقع الأثرية والمعالم التاريخية و استرجاع الكثير من القطع الأثرية التي قامت بتسجيلها في قائمة الجرد الإضافي وقد قُدمت اقتراحات لتصنيفها وطنيا باعتبارها موروثا ثقافيا وموردا من موارد الثروة الوطنية ، أحصت المديرية منذ سنة 2009 أربعين (41) موقعا أثريا ومعلما تاريخيا تعود إلى مختلف الفترات التي عرفتها المنطقة ماقبل التاريخ إلى الحقبة الإستعمارية .

-بالنظر إلى هذا الموروث الثقافي المادي واللامادي -الذي يعد موردا من موارد الثورة الوطنية والذي يمكن الاعتماد عليه في تنمية المجال السياحي - يبقى العمل التكاملي والتشاوري بين مختلف القطاعات الفاعلة في هذا الشأن من أجل تثمين المواقع الأثرية وإكمال عملية تصنيف المعالم الأثرية لذى الوزارة المعنية .

2- **الأنشطة الثقافية ودورالسينما** : قل الثراء الثقافي الذي تمتاز به ولاية سكيكدة بمرور الزمن حيث كانت الولاية تعرف العديد من المهرجانات والنشاطات الثقافية المنتشرة عبر ربوع الولاية هذه المهرجانات التي غالبا ما يكون هدفها اعادة بعث و التعريف بهذا الإرث الثقافي على الأجيال القادمة حفاظا على الخصوصيات الثقافية للولاية مثـــل :

1- مهرجان العيساوة ببلدية القل

2- مهرجان الانشودة والمديح

3- مهرجان المالوف

4- مهرجان الربيع الثقافي – سيدي مزغيش[1]

1 المرجع: أرشيف ديوان ولاية سكيكدة

المطلب الثالث : الحرف والصناعات التقليدية : تلعب الحرف والصناعات التقليدية دورا مهما في النشاط السياحي لأنها رمز ثقافي ينقله السائح إلى بلاده لنشر ثقافة شعب وعاداته الشيئ الذي من شأنه أن يساعد على التعريف أكثر بتقاليد وثقافات المجتمعات المحلية و خصوصيات كل مجتمع محلي عن غيره من المجتمعات ، حيث تلعب دورا بارزا في اداء عملها التربوي والتثقيفي لتقوم مقام وسائل الإعلام والدعاية عن طريق نقل الأفكار والقيم بين أفراد المجتمع المحلي أو مع السياح الوافدين ، الأمر الذي دفع أغلب المهنيين بإعطائها المكانة الحقيقة ودعمها للترويج وكسب و قلوب السياح لها ما قد يساعد على تحسين المداخيل السياحية وخلق مناصب شغل جديدة حيث تكون الصناعة التقليدية رائدة بأدوات بسيطة وديكور جداب لباقة في التعامل وكسب ود السياح أسعار جذابة وغير مكلفة رمزية فقط داتو لكن بقيمة كبيرة في نفوس الزائرين تجارب ما احوجنا الى قراءتها و خلق نماذج تعكس ثقافة مدننا التي تزخر بأدوات نادرة تعبر عن عمق تاريخ و اصالة هده المجتمعات الضاربة في اعماق التاريخ ، وصل عدد الحرفيين المسجلين بالولاية سنة 2019 فقد بلغ الرقم 10488 حرفي في سجل الصناعة التقليدية و الحرف ، كما تم إنجاز 19 مركز للصناعة التقليدية و الحرف ، توزيع 369 محلا .

أنواع الحرف: تختلف حسب المناطق وتشمل سلسلة غنية من المنتوجات مثل الرخام ، السلالة والخيزران ، الأدوات الخشبية ، الفخار ، الألبسة التقليدية ، الأدوات الموسيقية ، حلويات تقليدية تحف فنية وهي مبنية في الجدول التالـــي:

جدول رقم 14: توزيع حرف الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية عبر بلديات ولاية سكيكدة

الرقم	البلدية	الحرفـــة
01	بلدية سكيكدة	– صناعة الألبسة التقليدية – صناعة الآلات الموسيقية – صناعة السيراميك – الحدادة الفنية – التحف الفنية – الرسم والوخرفة – صناعة الحلي التقليدي– صناعة الحلويات التقليدية– صناعة الرخام
02	بلدية فلفلة	– صناعة الرخام – صناعة الفخار – صناعة الحلويات التقليدية
03	بلدية تمالوس	– صناعة الأدوات الخشبية – صناعة الفخار – صناعة الألبسة التقليدية
04	بلدية اولاد أعطية	– صناعة الأدوات الخشبية – صناعة الفخار
05	بلدية كركرة	– صناعة السلالة – صناعة الفخار

06	بلدية أولاد أحبابة	– صناعة النسيج – صناعة الفخار
07	بلدية القل	– صناعة التحف الفنية – الرسم والزخرفة – صناعة الألبسة التقليدية
08	بلدية عزابة	– صناعة الالبسة التقليدية – صناعة الحلي التقليدي – صناعة الرخام
09	بلدية عين الزويت	– صناعة الفخار – الرسم والزخرفة
10	بلدية المرسى	– صناعة السلالة – صناعة التحف الفنية
11	بلدية بن عزوز	– صناعة التحف الفنية –صناعة الحلي التقليدي
12	بلدية عين بوزيان	– صناعة الفخار – صناعة السيراميك
13	بلدية عين قشرة	– صناعة الفخار – صناعة السيراميك

المصدر : مديرية السياحة و الصناعات التقليدية

كما تشمل الولاية على معارض محلية منها : معارض للصناعات التقليدية بالبلديات الساحلية لتنشيط موسم الإصطياف ، معارض ولائية للصناعة التقليدية لإحياء عدة مناسبات محلية كعيد الفراولة ، شهر التراث ، صالون المرأة المنتجة .

المطلب الرابع: المقومات الهيكلية و التأطير السياحي:

أولا: الهياكـــــل السياحية : تشمل:

أ- **الفنــادق** : تتوفر الولاية على 24 مؤسسة بطاقة استيعاب 1256 غرفة 2464 سرير ذات طابع ساحلي والمقدر مجموعها 12 فندقا ب1170 غرفة ، 1183 سرير ، 12 فندقا حضري ب 86 غرفة ، 1281 سرير تبقى فيه الحظيرة الفندقية للولاية غير كافية وجد متواضعة بالنظر لمواسم الاصطياف فقط الذي يستقبل أعداد معتبرة من المصطافين الذين يزورون المنطقة سنويا إلى جانب أنها موزعة في عدد محصور بين ثلاث دوائر فقط دون اقليم الولاية ككل خاصة و أن هناك مناطق متعطشة لكدا هياكل تبعث فيه روح النشاط و الحركة و تتوزع هده الهياكل كما يلي :

جدول رقم 15: بطاقة فندقية

الرقم	الاسم	طبيعة الفندق	العنوان	تاريخ بداية النشاط	تاريخ التصنيف	درجة التصنيف	طاقة الاستقبال	
							الغرف	الاسرة
01	قوس قزح روايال توليب	ساحلي	ذاخل م.ت.س بن مهيدي	2015	2015	05	242	484
02	السلام	حضري	بلدية سكيكدة	1976	1985	04	150	304
03	بوقارون	ساحلي	القل	1986	/	03	75	150
04	التارمنوس	حضري	بلدية سكيكدة	2006	/	02	15	32
05	القصر الاخضر	ساحلي	سطورة	الفترة الاستعمارية	1985	02	20	40
06	جبل الحلفاء	حضري	بن عزوز	2006	2007	01	20	42
07	طورش	ساحلي	القل	1997	2007	01	18	36
08	الاقامة الجميلة	حضري	القل	2003	2007	01	14	28
09	الورود	حضري	بلدية سكيكدة	2002	2007	بدون نجمة	33	69
10	الممتاز	حضري	بلدية سكيكدة	الفترة الاستعمارية	2007	بدون نجمة	30	60
11	الهناء	حضري	بلدية سكيكدة	1965	2007	بدون نجمة	10	20
12	الشرق	حضري	بلدية سكيكدة	الفترة الاستعمارية	2007	بدون نجمة	26	54
13	العالية	حضري	بلدية سكيكدة	1991	2007	بدزن نجمة	16	32
14	سطورة	ساحلي	سطورة	2001	/	غير مصنف	24	48
15	الصفصاف	ساحلي	بلدية سكيكدة	1998	/	غير مصنف	32	68
16	الاقامة السياحية	ساحلي	القل	2002	/	غير مصنف	24	48
17	المصير	ساحلي	بلدية سكيكدة	2003	/	غير مصنف	25	56
18	دار المعلم	حضري	بلدية سكيكدة	2006	/	غير مصنف	35	70
19	تيتانيك	ساحلي	ذاخل م.ت.س بن مهيدي	2007	/	غير مصنف	22	45
20	البحر المتوسط	ساحلي	ذاخل م.ت.س بن مهيدي	1997	/	غير مصنف	35	72
21	بلاس روايال	ساحلي	ذاخل م.ت.س بن مهيدي	/	/	غير مصنف	44	88

22	المنظر الجميل	ساحلي	ذاخل م.ت.س بن مهيدي	2008	/	غير مصنف	24	48
23	الريف	حضري	القل	1999	/	غير مصنف	06	120
24	مدودة	حضري	داخل م.ت.س بن مهيدي	2010	/	غير مصنف	100	200
المجموع							1256	2464

المصدر : مديرية السياحة و الصناعات التقليدية

ب- **بيوت الشباب**: تعد بيوت الشباب من أهم المرافق التي يتوافد عليها الشباب من مختلف ولايات الوطن لكن الشيء الملاحظ هو قلة الاستقبال وعدم توفر الولاية على مثل هذه الهياكل على مستوى الدوائر الكبرى والبلديات الشاطئية على الرغم من مطالبة أغلبية البلديات بإنجاز مثل هذه المرافق إذ تحوز فقط على ثلاث بيوت شباب (القل- سكيكدة – فلفلة) خاصة و أن مثل هده البيوت أثبتت حركيتها في استقطاب الفئة الشبابية و قدحققت عدة ولايات قفزة في مثل هذه بيوت ندكر مثلا مدينة ولاية باتنة التي اعطت نموذجا عن نجاح مثل هده البيوت حيث وفرت معايير الجودة و النوعية ووفرت تأطير بشري ذو تكوين ممتاز و اصبحت مضرب مثل في حاجة لاستنساخ مثل هده التجاب على البلديات الساحلية لاستقطاب و جلب السياح و توفير الظروف الملائمة .

ج – **المخيمات العائلية**: حسب تقرير مديرية السياحة توجد ست (06) مخيمات عائلية على مستوى الولاية وتم إقتراح 21 أرضية على مستوى البلديات الساحلية لإنجاز أماكن للتخييم تم منح أرضيتين (02) الأولى بشاطئ قرباز – بجندل- والثانية بمنطقة تلزة – القل-

د – **وكالات السياحة** و **الأسفار** : شهدت وكالات السياحة و الأسفار قفزة نوعية السنوات الاخيرة حيث اصبحت تسجل ارقاما ايجابية و اقبالا منقطع النظير في عدد الرحلات على المستوى الداخلي أو المستوى الدولي في مقدمتها زيارة البقاع المقدسة التي باتت تشكل ديكورا مميزا طيلة ايام السنة ، ولعل هدا التحول مرده تغيير في اليات السفر و شروط الرحلات و التكاليف أيضا و سائل الاعلام التي أخدت منحى أخر غير ذلك التقليدي الجامد و أصبحت فيه الوسائط الإلكترونية عالما بين يديك و من بين أسباب هدا التحول نذكر ا

- تطوير السياحة الإلكترونية عن طريق استعمال تكنولوجيا الإعلام لترقية المقصد السياحي.
- ادماج التقنيات الحديثة للتسيير و التسويق.
- التسويق المتواصل لمقصد الجزائر.
- النشر الدوري عبر مختلف الوسائط والوسائل مثل المطويات، الكتيبات...إلخ

تحتوي الولاية على 29 وكالة لسياحية والاسفار منها 02 تابعين للقطاع العمومي :

جدول رقم 16: الوكالات المتواجدة بولاية سكيكدة

الرقم	اسم الوكالة	تاريخ بداية النشاط	العنوان
01	سياحة و أسفار الجزائرTVA	1972	سكيكدة
02	المؤسسة الوطنية للسياحة Onat	1974	سكيكدة
03	عبدو ترافل	2002	الحروش
04	جمال سياحة القل	2000	سكيكدة
05	صبري تور	2003	سكيكدة
06	دو القبلتين	2004	سكيكدة
07	كليمات	2007	سكيكدة
08	زهير للاسفار	2012	سكيكدة
09	نجوة ترافل	2015	سكيكدة
10	ابتيما ترافل	2012	
11	الموروث	2013	سكيكدة
12	العصر الجديد فرع	2014	الحروش
13	اسرام	2015	سكيكدة
14	ب ل للسياحة و الاسفار	2015	سكيكدة
15	العصوي تور	2015	سكيكدة
16	نوبا ترافل	2016	سكيكدة
17	جو فوياج	2018	سكيكدة
18	شرنين ترافل	2017	عزابة
19	انجم للسياحة	2017	سكيكدة
20	الفهد للسياحة	2017	القل
21	سام كيما للسفر	2018	سكيكدة
22	قيفت ترافل	2018	رمضان جمال
23	نقاف ترافل	2018	فلفلة
24	زهير للاسفار فرع	2017	عزابة
25	الاسكندر للاسفار	2019	سكيكدة
26	نوميديا فرع	2018	سكيكدة

27	دمبري تور	2019	الحروش
28	فيليب فيل	2019	سكيكدة
29	النجاح ترافل فرع	2019	سكيكدة

المصدر : مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية سكيكدة
[1]

2- **التأطير السياحـــــي**:يشمل:

أ - **التأطير البشري** : يضم:

1- **التكوين السياحي**: يعتبر قطاع التكوين والتعليم المهنيين من القطاعات المهمة التي تقوم عليها مختلف الأنشطة السياحية و هي أيضا واجهتها ذا اهتم القائمون على القطاع على توفير تاطير بشري تنوط له مهمة الخدمة السياحية و الترويج لها و صناعة السياحة و استطاب السائح و ذللك من خلال استحداث معهد وطني متخصص في السياحة لتكوين اليد العاملة مختصة ، وقد انطلق التكوين في ميدان الفندقة والسياحة وذلك بفتح فرع في المعهد في دورة سبتمبر 2016 في اختصاص إدارة فندقية (تقني سامي) وبرامج لدورة فيفري 2017 فرع في الفندقة اختصاص مطعم (تقني سامي)، فيما سيسجل هدا المعهد في المستقبل القريب (الدورات القادمة) فروع أخرى في تخصصات جديدة في انتظار توظيف أساتذة والإداريين من أجل تأطير بيداغوجي وإداري بضمان تكوين مؤطرين فاعلين في القطاع .

2- الأمن والحماية المدنية :تعد أجهزة الأمن والحماية المدنية من الركائز الأساسية في النشاط السياحي وتوفير هذين الجهازين على مستوى كل الشواطئ يجلب الإطمئنان والراحة في نفوس المصطافين ويقلل من عدد الغرقى والوفايات

ب -التأطير المادي : تشمل مجموعة من الشبكات:

1- شبكة الطرقات البرية : تتكون من 331 كم من الطرق الوطنية ، 57 كم من الطرق الولائية ، 1668 كم من المسالك.

2- شبكة السكك الحديدية : ترتبط مع عنابة ، قسنطينة ، جيجل بطول 227 كم بالإضافة الى الخطوط الداخلية للولاية التي تربط بعض البلديات .

3- التيليفيرك : تضم المدينة خطين يضمان 36 عربة يكون فيهما التنقل بين حي بوعباز الى مرتفعات بويعلى مرورا بمحطة بوضياف بمسافة تقارب 1716 م

[1] مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية سكيكدة

4- الهياكل و المنشأت المرفئية : تتمثل في خمس موانئ منها مينائي سكيكدة للمحروقات و نقل البضائع بالإضافة الى 03 موانئ المخصصة للصيد منها سطورة والقل وواد الزهور والنشاط الصيدي من دعائم التنمية في الولاية يقدر بمساحة 3068كم^2 [1]

5- شبكة الكهرباء : تقدر نسبتها 88.7 % في المناطق الحضرية ، 86.9 % في المناطق الريفية ويصل عدد المراكز الموصولة بهذه الشبكة الى 620 مركز حيث نجد 596 كم من الضغط العالي ، 1781 كم من الضغط المتوسط ، 2577 كم من الضغط الضعيف .

5- شبكة الهاتف والأنترنت : نجد خطوط الهاتف الأرضي ، تغطية الجيل الثالث و الرابع ، خطوط الأنترنت ذات الألياف البصرية ويلاحظ أن هذه الشبكتين تغطيتها ضعيفة وتدفقها رديء ولايستفد منها كل السكان .

6- شبكة المياه الصالحة للشرب : تزود الولاية من مختلف السدود و محطة تحلية مياه البحر مع وجود محطات ضخ وخزانات مياه على مستوى تراب الولاية غير أنها تعاني من الإستهلاك المفرط للمياه من طرف المنطقة الصناعية

7- شبكة الصرف الصحي .

8- تحتوي المنطقة على قطب صناعي يضم عدة شركات ومؤسسات وخاصة منطقة الصناعية للبتروكيمياء الذي يعتبر شريان الإقتصاد الجزائري يتربع على مساحة 1200 هكتار

إضافة إلى ذلك تزخر الولاية تزخر بإمكانيات فلاحية عالية الإنتاج بمساحة131879 هكتار منها 15300 مساحات مسقية ما ياهم في تنوع المنتجات الفلاحية كما تحتوي على تنوع في الحضيرة السكانية منها الحضرية و الريفية .

من خلال مسح المؤهلات والقدرات الطبيعية الأثرية والثقافية والتاريخية ، تتضح الفرص المتوفرة و المتاحة التي من شانها فتح أبواب الإستثمار وتحقيق فرصتهم في اختيار اقليم سكيكدة الكبيرة والمتنوعة و و المتميزة بأحسن الظروف المواتية لإقامة مشاريع من شأنها أن تكون قطبا سياحيا بامتياز ومتنوعا على طول السنة :

1- **السياحة الشاطئية** : تتوفر سكيكدة على 58 شاطئا منها 22 مسموح للسياحة يتوفر الإقبال عليها مما يجعل هدا النوع من السياحة الأكثر رواجا وإقبالا من طرف السياح ، بالنظر للدور الأساسي الذي تلعبه الشواطئ في الترفيه والاستجمام يتعين إنجاز وتوفير المرافق الضرورية التي تتناسب مع السياحة العائلية والفردية و توفير كل شروط الراحة الامان و خلق اجواء تساعد على اختيار الوجهة السياحية للسائح و بكل المقاييس المعتمدة دوليا .

2 - **السياحة الجبلية والغابات** : يعتبرالقطاع الغابي الذي تحتوي عليه ولاية سكيكدة من مناطق جبلية وغابية ثروة سياحية هامة مثل المناظر الطبيعية الخلابة والمغارات والكهوف التي أوجدتها الطبيعة مكسب و قيمة اضافية ادا حسن الإستثمار فيها و المحافظة عليها خاصة و أن السياحة الجبلية تهدف إلى البحث والتأمل وتوفير الراحة للإنسان .

[1] مونوغرافيا ، ولاية سكيكدة ماضي عريق و مستقبل زاهر ، ص69 – 70 ، ديوان الولاية ، سكيكدة

3- **السياحة الثقافية والأثرية** : إن تنوع المعالم الأثرية والإرث التاريخي والثقافي للولاية يسمح لنا بتطوير فضاء سياحي دو طابع ثقافي ، فالماضي التاريخي للولاية والآثار الرومانية ونصب الدولمان المنتشرة عبر ربوع إقليمها والأعياد المحلية التي تشتهر بها يدفعون حتما إلى تشجيع هذا المنتوج السياحي وتسويقه محليا ولما لا استغلاله في الدليل السياحي للولاية

4- **السياحة الحموية** : على غرار تنوع الشريط الساحلي الموجود فإن ولاية سكيكدة تحتوي على منابع حموية تساهم في تنوع المنتوج السياحي بالولاية ومنه حمام الصالحين الذي يستغل بطريقة تقليدية لعدة سنوات ، حيث تتأسف اللجنة على الوضعية الكارثية التي آل إليها ولحسن الحظ تم مؤخرا تصنيفه كمنطقة توسع سياحي بمساحة 318 هكتار لاستغلاله استغلالا أمثل.

5- **السياحة الرياضية** : يشكل هذا النوع من السياحة دعما لتطور النشاطات الموجهة للشباب الولوعين بالمبادلات والنشاطات الرياضية والترفيهية بوجه خاص بالإضافة إلى السواح الباحثين على الترفيه والاستجمام وكذلك النشاطات المرتبطة بالرحلات على الأقدام والسياحة المناخية والصيد والغوص وهذا النوع يمكن تطويره لولايتنا من خلال الثروات الغابية والجبلية والمناطق الرطبة التي تملكها والسدود التي تتوفر عليها الولاية وقد احتضنت الولاية خلال موسم 2016 أنواع من النشاطات نذكر منها ،الألعاب الرياضية للسدود وتشمل الرياضات المائية والرياضات الجبلية والترفيهية في كل من سد زيت العنبة ، وسد بني زيد كذلك نظمت عدت مسابقات ونشاطات في الغوص والصيد الرياضي والسباحة بالبحر ، نشاطات في رياضات التجديف وغيرها نشاطات دولية مثل الدورة الدولية للصيد .... الخ .

6- **سياحة الأعمال** : باعتبارها قطبا صناعيا تحوز سكيكدة على المركب البيتروكيماوي والميناء .

الشكل رقم 05 خريطة سياحية لولاية سكيكدة تبين أهم المناطق والآثار .

المصدر : مديرية السياحة و الصناعات التقليدية

المبحث الثاني : الإطار المؤسساتي بالولاية

المطلب الاول: مديرية السياحة و الصناعات التقليدية : أنشأت مديرية السياحة والصناعة التقليدية بصدور القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2012/05/20 و الذي يحدد تنظيم مديرية السياحة والصناعة التقليدية للولاية في مكاتب ، تم تحديد تنظيم مصالح مديرية السياحة والصناعة التقليدية للولاية في مصالح و مكاتب في الهيكل التنظيمي التالي:

الشكل رقم 06 الهيكل تنظيمي لمديرية السياحة و الصناعة لولاية سكيكدة

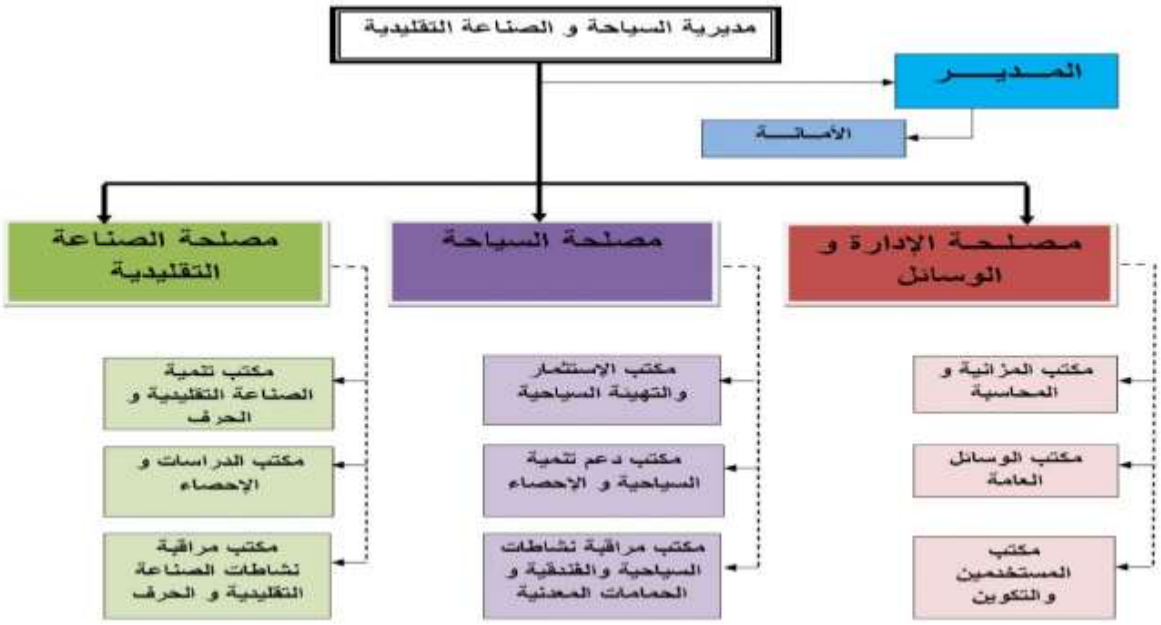

المصدر : مديرية السياحة ولاية سكيكدة

تقوم بالمهام الرئيسية التالية:

-المبادرة بكل إجراء من شأنه إنجاز محيط ملائم ومحفز لتنمية النشاطات السياحية والصناعات التقليدية وإدماجهما ضمن أدوات تهيئة الإقليم والعمران وتثمين المواقع السياحية ومناطق التوسع السياحي.

-متابعة تطابق النشاطات السياحية مع مقاييس ممارسة النشاطات السياحية بهدف تحسين الخدمات السياحية.

-توجيه ومتابعة، -بالتنسيق مع الهيئات المعنية – مشاريع الإستثمار السياحي وتكوين الموارد البشرية.

-السهر على التنمية المستدامة للسياحة المحلية من خلال ترقية السياحة البيئية والسياحة الثقافية والتاريخية و تثمين القدرات المحلية.

-جمع وتحليل وتوزيع المعلومات والمعطيات الإحصائية في مجال النشاطات السياحية والصناعات التقليدية.

-السهر على تلبية حاجات المواطنين في مجال السياحة والاستجمام والتسلية.

-المشاركة في إعداد وتنفيذ تمويل النشاطات السياحية وتأطير الحركة الجمعوية الناشطة في المجال السياحي.

-المساهمة في حماية تراث الصناعة التقليدية والمحافظة عليه ورد الاعتبار له.

-دارسة أنشطة الصناعة التقليدية و المساهمة في جهود إدماجها في المنظومة الإقتصادية المحلية.

– إعدد مخطط عمل سنوي ومتعدد السنوات ، يتعلق بتطوير نشاطات الصناعة التقليدية والحرف.

– تأطير التظاهرات الإقتصادية من أجل ترقية الصناعة التقليدية والحرف وتنشيطها.

من بين مهامها أيضا:

– افتتاح الموسم الصيفي حيث تسعى مديرية السياحة والصناعة التقليدية– من خلال العناية الخاصة التي توليها لقطاع السياحة– تحضير ومتابعة الموسم الصيفي من خلال الجهود المبذولة وأعمال مختلف اللجان في إطار تحضير وسير الموسم الصيفي.

– الإحتفال باليوم العالمي للسياحة حيث تحتفل بها من كل سنة والمحدد تاريخها يوم 27 سبتمبر.

المطلب الثاني : غرفة الصناعة التقليدية و الحرف : أنشئت الغرفة بموجب المرسوم التنفيذي رقم03/472 المؤرخ في 02 ديسمبر 2003 الذي يحدد تنظيم غرفة الصناعة التقليدية و الحرف و عملها المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 97/100 المؤرخ في 29 مارس 1997 .

هي مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري و صناعي تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي .

مهام الغرفة :

1/ مسك و تسيير سجل الصناعة التقليدية و الحرف

2/ تنظيم المعارض و الصالونات محلية كانت أو وطنية .

3/ التكوين : يكون التسجيل على مستوى الغرفة ثم يوجهون إلى ورشة حرفية لممارسة عملية التمهين لمدة 03 إلى 06 أشهر حسب كل ذلك ، في نهاية التكوين يخضع الممتهن إلى إمتحان تأهيل و يتحصل على شهادة نهاية التربص بالإضافة إلى شهادة التأهيل .

4/ التأهيل : تمنح شهادة لمن له خبرات و كفاءات مكتسبة من خلال الممارسة [1]

المطلب الثالث : الوكالات السياحية : وكالة السياحة و الأسفار هي كل مؤسسة تجارية تمارس بصفة دائمة نشاطا سياحيا يتمثل في بيع مباشر أو غير مباشر لرحلات و إقامات فردية أو جماعية وكل أنواع الخدمات المرتبطة بها وتخضع وكالات السياحة و الأسفار في الجزائر للقانون 99-06 المؤرخ في 04 أفريل 1999 والذي يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار

تساهم الوكالات السياحية في تحقيق التنمية السياحية من خلال قيامها بالأدوار التالية:

-تنظيم الأسفار.

استقبال السياح ومساعدتهم خلال إقامتهم من خلال توفير خدمات متعددة لصالحهم منها: خدمات المترجمين والمرشدين، التأمين، نقل الأمتعة، كراء السيارات، كراء البيوت المنقولة وغيرها من معدات التخييم.

[1] المرجع : دليل الحرفي ، غرفة الصناعة التقليدية و الحرف لولاية سكيكدة ص2 -3 -4

-الإيواء أو حجز غرف في المؤسسات الفندقية مع تقديم الخدمات المرتبطة بها .

-النقل السياحي و بيع كل أنواع تذاكر النقل حسب الشروط المعمول بها لدى مؤسسات النقل .

-بيع تذاكر الحفلات الترفيهية والتظاهرات ذات الطابع الثقافي والرياضي أو غير ذلك .

المطلب الرابع : الجمعيات و الدواوين السياحية في ولاية سكيكدة : يخضع إنجاز الجمعيات والدواوين السياحية للنصوص القانونية التالية القانون رقم 06 - 12 المؤرخ في : 12 يناير سنة 2012 المتعلق بالجمعيات،المرسوم رقم 85-15 المؤرخ في: 26 يناير 1985 المتضمن تنظيم مكاتب السياحة والاتحاديات الولائية والاتحادية الوطنية لمكاتب السياحة وعملها. من أهداف الجمعيات والدواوين السياحية ما يلي :

- المساهمة في ترقية وتثمين المقصد السياحي لولاية سكيكدة من خلال التعريف بالمؤهلات السياحية للولاية و تنظيم الرحلات السياحية الترفيهية لفائدة السياح.

- العمل وفق إستراتيجية القطاع المعتمدة في محتوى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية للولاية.

تطوير وترقية الصناعة التقليدية وتشجيع الحرفيين من خلال المعارض لتسويق منتوجاتهم.

و تتوفر ولاية سكيكدة على 04 دواوين محلية للسياحة يتواجدين على مستوى بلديتي سكيكدة و بن عزوز والقل إلى جانب بعض الجمعيات السياحية المتميزة بنشاطها الموسمي والمتواضع ، كما تحوز على مرشدين محليين 02

جدول رقم 17: عدد الدواوين على مستوى الولاية

الرقم	التسمية	النشاطات
01	الديوان المحلي سكيكدة	- تنشيط الموسم الصيفي - تنظيم أيام سياحية - المساهمة في الأعياد والتظاهرات المحلية والوطنية - دور إشهاري
02	الديوان القلي للمبادرات السياحية – القل–	-المساهمات في الأعياد والتظاهرات المحلية والوطنية - تنظيم أيام دراسية حول تنمية وتطوير منطقة القل - إصدار تسميات سياحية خاصة بالقل
03	الديوان المحلي عين الزويت	- ابراز القدرات السياحية والتقليدية في المنطقة
04	الديوان المحلي للسياحة بن عزوز	تنشيط الموسم ،المساهمة في التظاهرات السياحية ...الخ

المصدر : مديرية السياحة و الصناعات التقليدية

المبحث الثالث : ترقية الإستثمار السياحي من خلال المخطط التوجيهي لتهيئة السياحية بالولاية : إرتأينا التطرق في هذا المبحث إلى درو المخطط التوجيهي من أجل ترقية وتطوير السياحة بولاية سكيكدة

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية سكيكدة SDATW : يمثل الإطار المرجعي لقطاع السياحة بالولاية ، يهدف كل مخطط توجيهي سياحي ولائي إلى :

المحافظة و تثمين القدرات الطبيعية و الثقافية للولاية مع مراعاة خصوصية المنطقة .

العمل على تهيئة الاقليم و تنميته .

تحسين جودة الخدمات من إيواء ، إستقبالو توجيه بالإضافة الى تحسين جودة التعليم و التكوين لتقديم صورة سياحية جذابة عن الولاية .

– إعادة الاعتبار و تطوير للمؤسسات السياحية و الفندقية ومرافقة كل استثمار سياحي و كلها عوامل تدفع نحو الجاذبية للاستثمار السياحي .

يشمل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية للولاية 5 محاور :

1/ **تطلعات الولاية ووجهتها السياحة** : من أجل ولاية جذابة ، أصيلة ومرحبة شعارات تهدف الى تثمين الوجهة السياحية لولاية سكيكدة من خلال وضع إستيراتيجية الترويج للمنتوج السياحي ، تطوير وتنويع وسائل الاتصال . كما وجب تنويع النشاطات السياحية بالتوجه نحو النشاطات العصرية مايعرف باسم le tourisme de niche et de terroir مثل الغولف ، الركمجة ، السياحة الزراعية .وكذلك سياحة الذاكرة أوماتعرف باسم le tourisme nostalgique et de mémoire ، السياحة الحموية والعلاج بمياه البحر ، سياحة الأعمال ، السياحة البيئية و تنويع دائرة الزبائن المستهدفين وتمديد الموسم السياحي . ضمان الولوج للسيحة للكل .

2/ **الأقطاب السياحية للامتياز** : وكما جاء في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية للولاية تحت إسم : les bassins d'attraction touristique يمكن تقسيمها إلى ثلاث مناطق تعتبر كأقطاب سياحية للولاية وهي :المنطقة الوسطى ، المنطقة الغربية و المنطقة الشرقية ،حيث كل منطقة من هذه المناطق تتميز بخصائص وقد ا رت سياحية تميزها عن المناطق الأخرى.

أ .**قطاع الوسط** : تحتوي هذه المنطقة على 05 دوائر و 16 بلدية بمساحة تقدر ب 1505 كم^2 و كثافة سكانية تقدر ب 465579 نسمة ، تتميز هذه المنطقة بالطابع المعماري المتميز الذي يحتوي على معالم تاريخية ، ثقافية وأثرية هامة بالإضافة إلى أنها قطب صناعي ذو أهمية وطنية ودولية مكنها بأن تكون رئدة في الصناعة البتر وكيماوية لامتلاكها منطقة

صناعية تعد من أكبر المناطق على المستوى الوطني ، بالإضافة إلى الهياكل القاعدية المتنوعة لاسيما الموانئ الثلاثة(التجاري والصناعي وميناء الصيد)، وهياكل قاعدية متنوعة ، بالإضافة إلى شواطئ واسعة وغابتي التسلية سطورة (30 هكتار)وفلفلة (10 هكتار)، و عن مناطق التوسع السياحي نجد في الواجهة منطقة التوسع السياحي العربي بن مهيدي – ليبلاطان (– 206 هـ)، الشاطئ الكبير (140 هـ) وواد بيبي (788 هـ

جدول رقم 18: يبين مختلف الدوائر و البلديات القطب السياحي الخاص بقطاع الوسط

الدائرة	البلدية	المساحة كلم2	عدد السكان
سكيكدة	سكيكدة ،حمادي كرومة ،فلفلة	148	227169
الحدائق	الحدائق،بو شطاطة، عين الزويت	268	26771
رمضان جمال	رمضان جمال،بني بشير	186	36154
الحروش	الحروش،صالح بوشعور ،مجاز الدشيش،زردازة ،أولاد أحبابة	570	118386
سيدي مزغيش	سيدي مزغيش ،عين بوزيان ،بني والبان	333	57099
المجموع		1505	465579

المصدر :مديرية السياحة و الصناعات التقليدية

ب . القطاع الشرقي: تحتوي هذه المنطقة على دائرتين و 08 بلديات بمساحة تقدر ب 283 كم^2 ونسبة سكان تقدر ب 155725 نسمة) ، ترتكز بها أهم الثروات السياحية يتقدمها نحو البحر رأس الحديد وأربع شواطئ مسموحة للسباحة مع وجود ميناء للصيد بالإضافة إلى انفرادها بمناطق طبيعية هامة منها المنطقة الرطبة(صنهاجة)ذات مساحة 42000هكتار هـ التي تعد من أجمل المناطق المحمية على المستوى الوطني وكذلك واد الكبير إضافة إلى حمامات معدنية (حمام الصالحين)ومواقع أثرية عديدة .كما تحتوي المنطقة الشرقية على ثلاث مناطق للتوسع السياحي، إضافة إلى اقتراح كل من موقعي كاف فاطمة 200 هـ وحمام الصالحين 30 هـ كمنطقتين للتوسع السياحي

جدول رقم 19: يبين مختلف الدوائر و البلديات للقطب السياحي الخاص بالقطاع الشرقي

الدائرة	البلدية	المساحة كلم2	عدد السكان
عزابة	عزابة ،جندل،عين شرشار ،السبت ،لغدير	782	104819
بن عزوز	بن عزوز ،المرسى، بكوش لخضر	501	50906
المجموع		1283	155725

المصدر :مديرية السياحة و الصناعات التقليدية

ج . القطاع الغربي: يحتوي على 06 دوائر و 14 بلدية ، بمساحة تقدر ب 1330 كم ^{2} وعدد سكانها يقدر ب 268831 نسمة ، تعتبر هذه المنطقة منطقة سياحية بالدرجة الأولى حيث تلتقي فيها كل أشكال السياحة ،باحتوائها على ثروات سياحية متنوعة وبقايا أثرية لأكبر حضا رات التاريخ مما يجعلها قطبا سياحيا مرموقا خاصة في الموسم السياحي فضلا عن شواطئها الواسعة (وميناء للصيد ، بالإضافة إلى أنها تعتبر قطب هام لمختلف الصناعات التقليدية كما تحتوي المنطقة الغربية على ثلاث مناطق للتوسع السياحي:منطقة التوسع السياحي خليج القل ، منطقة التوسع السياحي تامانارت ، منطقة التوسع السياحي مرسى الزيتون ، إضافة إلى اقتراح موقع بني سعيد كمنطقة للتوسع السياحي

جدول رقم 20: يبين مختلف الدوائر و البلديات القطب السياحي الخاص بالقطاع الغربي:

الدائرة	البلدية	المساحة كلم	عدد السكان
القل	القل،الشرايع،بني زيد	229	70935
تمالوس	تمالوس،كركرة ،بين الويدان	368	92205
أولاد أعطية	أولاد أعطية ،أولاد زهور ،خناق مايون	239	24157
عين قشرة	عين قشرة،الولجة بو البلوط	213	29453
أم الطوب	أم الطوب	179	35158
الزيتونة	الزيتونة،قنواع	102	16923
المجموع		1330	268831

المصدر: مديرية السياحة و الصناعات التقليدية

لتحقيق تنمية الأقطاب تم وضع مخطط التهيئة السياحية pat لمناطق التوسع السياحي zet من خلال تهيئة الأراضي السياحية لأحد عشر منطقة للتوسع السياحي و تتوفر ولاية سكيكدة على 11 منطقة للتوسع السياحي .

- المساحة الاجمالية: 3118 هكتار.

09 مناطق تم الإعلان عنها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 88-232 المؤرخ في 05 نوفمبر 1988 بالإضافة الى منطقتين (02) تم تصنيفهما بموجب المرسوم التنفيدي رقم 308/16 المؤرخ في 2016/11/28 (منطقة بني سعيد ببلدية القل و منطقة حمام الصالحين ببلديتي عزابة وعين شرشار) ، 03 مناطق (الشاطيء الكبير شاطئ واد بيبي وشاطئ تمنار) في مرحلتها الثالثة في طور الإعداد.

الجدول رقم 21: مناطق التوسع السياحي في الولاية .

الرقم	المنطقة	المساحة	البلدية
01	منطقة التوسع السياحي المرسى	112 هكتار	المرسى
02	منطقة التوسع السياحي الآثار المقدسة	180 هكتار	جندل سعدي محمد + فلفلة
03	منطقة التوسع السياحي بن مهيدي– ليبلاطان	206 هكتار	سكيكدة + فلفلة
04	منطقة التوسع السياحي خليج القل	400 هكتار	القل + كركرة
05	منطقة التوسع السياحي الشاطئ الكبير	140 هكتار	عين الزويت
06	منطقة التوسع السياحي واد بيبي	820 هكتار	عين الزويت+ تمالوس
07	منطقة التوسع السياحي تمنار	67 هكتار	الشرايع
08	منطقة التوسع السياحي مرسى الزيتون	65 هكتار	خناق مايون

09	منطقة التوسع السياحي سيدي عكاشة	110 هكتار	المرسى
10	منطقة التوسع السياحي بني سعيد	600	القل
11	منطقة التوسع السياحي حمام الصالحين	318	عزابة+عين شرشار
المجموع		3118 هكتار	

المصدر:مديرية السياحة و الصناعات التقليدية

جدول رقم 22: يبين المساحة وعدد الأسرة المحتمل توفيرها في مناطق التوسع المصادق عليه

المنطقة	المساحة	عدد الأسرة المحتمل توفيرها
المرسى	112 هكتار	4596
الآثار المقدسة	180 هكتار	3800
بن مهيدي-ليبلاطان	206 هكتار	4562
خليج القل	400 هكتار	5630
المجموع:	898 هكتار	18588

المصدر : مديرية السياحة و الصناعات التقليدية

الشكل رقم 07: تبين مختلف مناطق

المصدر : مديرية السياحة و الصناعات التقليدية

الشكل رقم 08: عرض مناطق التوسع السياحي المقترحة

كما يمر إ المصدر : مديرية السياحة و الصناعات التقليدية ل :

المرحلة الأولى : التشخيص وإعداد متغيرات التهيئة

المرحلة الثانية : إعداد مخطط التهيئة السياحية لمنطقة التوسع السياحي

المرحلة الثالثة : إعداد ملف تنفيد مختلف الشبكات vrd .

ورصدت مبالغ قدرت الأولى ب : 3700000000 دج في إطار البرنامج القطاعي غير الممركز خصصت لاعداد دراسة 06 مناطق : العربي بن مهيدي – خليج القل – الأثار المقدسة – الشاطئ الكبير – تمنارت – سيدي عكاشة .

قدرت العملية الثانية ب : 2850000000 دج في إطار البرنامج القطاعي خصصت لإعداد دراستين : مرسى الزيتون – واد بيبي .

تهدف الأقطاب السياحية إلى المحافظة على العقار السياحي داخل المناطق وتطوير وترقية عقارات سياحية خارج مناطق التوسع السياحي وهذا عرض إجمالي لمناطق التوسع السياحي

تعتبر منطقة العربي بن مهيدي من المناطق الأكثر جذبا للاستثمارات والسياح كذلك وتتميز بغناها بإمكانيات استثنائية بفضل موقعها الاستراتيجي واحتوائها على شواطئ ذات رمال من النوعية الجيدة مع خلفية مشجرة من أشجار الفلين والبلوط وأشجار الدردار ودائمة الخضرة كما انها تمتاز بالتجهيزات الضرورية كالماء ،الغاز والكهرباء وشبكة الطرقات المعبدة ، خطوط الهاتف ، بريد مركزي وهذا ما يسهل للمستثمر وتجذبه .

3/ **مخطط الجودة السياحية** : يهدف إلى تحسين جودة الخدمات السياحية من خلال احترام شروط البناء ، ممارسة النشاط، التركيز على التعليم المتخصص كما يوجه المخطط إلى الخدمات الإلكترونية السياحية من أجل ترقيتها وجعلها

ملائمة للعصرنة والطلبات المتزايدة عليها لسرعة الخدمة وتوفيرها لأكبر عدد من السياح وفي أي وقت . لتنفيذ ذلك تم إنجاز معهد متخصص للسياحة و الفندقة من أجل خلق يد عاملة مؤهلة في القطاع ، تقديم تكوين متخصص من قبل خبراء اجانب في مجال الجودة السياحية استفاد منه موظفوا مديرية السياحة أما الترويج فقد نسقت المديرية مع الوكالات والصحافة للقيام بالدعاية و الاشهار من خلال مطويات أيام مفتوحة مواقع الكترونية .

4/ **مخطط شراكة القطاع العام –الخاص** : فالشراكة مع القطاع الخاص ضرورية لتنمية السياحية وخاصة لأن القطاع العمومي لايمكنه توفير كل الخدمات للقطاع السياحي فوجب إشراكه من خلال توفير الارضية الجيدة للاستثمارات . كما ينوه المحور الرابع على اشراك السكان المحليين في فرص التنمية السياحية وتشغيل الموارد البشرية المحلية في مختلف الإستثمارات المقترحة .

5/ **مخطط تمويل السياحة** : يوجه هذا المخطط الى توفير الدعم المالي للمشاريع السياحية واي عمل له علاقة بالقطاع لاجل استقطاب المستثمرين المحليين والأجانببهدف تشجيع على الإستثمار في الطاقات المتجددة والنظيفة .

من أجل إعانة المستثمرين والمتعاملين في القطاع السياحي عمدت وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة إلى إبرام إتفاقيات مع هيئات مالية مختلفة فقد كانت آخر اتفاقية أبرمت مع البنك الوطني الجزائري «BNA » من أجل بعث المشاريع المتوقفة لأسباب مالية و قد أخذت مديرية السياحة لولاية سكيكدة هذه العملية كأولوية من أجل متابعتها بصفة دائمة ،حيث قامت بتسطير برنامج تم من خلاله مرافقة المستثمرين في تقربهم من البنك من أجل تخفيف المشاكل البيروقراطية حيث تمت الدراسة تحت عنوان العملية : دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية سكيكدة .

رقم العملية : ن.ك.01.10.121.262.1.411.5

تاريخ تسجيل العملية : 16 فيفري 2010.

نوع البرنامج : البرنامج القطاعي غير الممركز PSD .

رخصة البرنامج الاصلية : 1500000000 دج

مكتب الدراسات المكلف بالدراسة : بولغلم ليلى – قسنطينة

مبلغ الصفقة : 694400148 دج

مدة الإنجاز : 14 شهرا .

محتوى الدراسة : قسمت الدراسة الى 05 مراحل :

المرحلة الأولى : تقرير حول إعداد و انطلاق الدراسة تم المصادقة علية في 2012/11/29 ، المدة 01 شهر .

المرحلة الثانية : المعاينة و التشخيص تم المصادقة علية في 2013/03/11 ، المدة 05 أشهر .

- **المرحلة الثالثة** :أفاق التنمية و استراتيجية التهيئة السياحية تم المصادقة عليه بتاريخ 2014/06/18 ، المدة 03 أشهر .

- **المرحلة الرابعة** : الاستيراتيجية المختارة تم ايداع ملف المرحلة بتاريخ 2014/09/24

المرحلة الخامسة : اختيار استراتيجية التهيئة السياحية وتجسيد البرنامج المسطر تم المصادقة عليه في 2015/10/25 ، مرحلة إعداد الملف (الطبع و السحب) 01 شهر.

تم تشكيل لجنة دائمة مكلفة بمتابعة و تقييم دراسة المخطط التوجيهي للولاية بموجب القرار الولائي رقم 975 المؤرخ في 19 افريل و تم الاستلام المؤقت للدراسة بتاريخ 2015/12/22 أين صودق مبدئيا على الدراسة من طرف المجلس الشعبي الولائي و الدراسة حاليا في مرحلتها الاخيرة أي مرحلة الاعداد و الطبع.

وفقا للمبادئ التوجيهية التي جاءت بها مسودة المخطط السياحي تم اعتبار شواطئ الولاية المنتج السياحي ذو الأولوية الدي ينبغي تطويره و المحافظة عليه وطبعا دون إهمال باقي المجالات و المنافد الاخرى و التي يمكن لها المساهمة في تطوير السياحة بالولاية كاالسياحة العلاجية ، العلمية و الترفيهية خصوصا ماتملكه الولاية من مناطق رطبة وغابية كثيفة ، إنجاز نشاطات سياحية تغطي كافة بلديات الولاية ، حدد المخطط ، طبيعة ، كلفة ومدة إنجاز المشاريع التي ينبغي إنجازها للنهوض بالقطاع السياحي بالولاية و تم دلك عبر :

1- **المرحلة االأولى** : تشمل المشاريع التي ينبغي تجسيدها على المستوى القريب " قصيرة الأجل " هدفها الرئيسي تعزيز السياحة الساحلية في المناطق الحضرية بأنحاء سكيكدة ، القل و المرسى حيث يتم و ضع استراتيجية تسويق المنتج السياحي و تحقيق خطة للترويج السياحي من خلال : إنجاز حدائق للتسلية و الترفيه –إنجاز مراكز سياحية محلية - إنجاز منتدى للمعلومات و الابحاث حول السياحة بالولاية – إنجاز مراكز للصناعات الحرفية – إنجاز حافلة مجهزة لخدمة المعلومات السياحية .

2-**المرحلة الثانية** : تشمل مشاريع ينبغي تجسيدها في المدى المتوسط مثل تطوير شواطئ الولاية الأخرى " شرق و غرب الولاية " من خلال توسيع و تهيئة مناطق التوسع السياحي و الشروع في استثمارات جديدة في المناطق النائية و دلك من خلال : تهيئة ودراسة 07 شواطئ – دراسة و تهيئة 07 مواقع طبيعية على مساحة 1700 هكتار ،إنجاز 15 مساحة عمومية ، تجديد و تأهيل 18 موقع يعود للحقبة الاستعمارية – تنظيم رحلات سياحية داخل الولاية – إنجاز 10 مناطق لبيع المنتوجات الفلاحية لتنشيط السياحة – إنجاز 08 بيوت للشباب – تخصيص 12 أرضية للتخييم ، تنظيم تظاهرات فلاحية و رياضية لإستقطاب السياح .

3-**المرحلة الثالثة** : مشاريع يبغي تجسيدها على المدى الطويل : لتوطيد السياحة في الشواطئ و توسيع مجالات تنمية الإستثمار في قطاعات سياحية اخرى بالولاية .

سيمكن المخطط من إعداد برامج للاستثمار السياحي العقلاني لتحفيز الإستثمار النوعي والعمل على التكفل الناجع بالعجز الذي تواجهه الولاية حاليا فيما يخص طاقات الإيواء ناهيك عن السعي لفك العزلة، وخلق حركة اقتصادية على مستوى بعض البلديات الساحلية المعزولة عن طريق تهيئة مناطق التوسع السياحي. علما أن المشاريع الفندقية المبرمجة على مستوى 4 مناطق للتوسع السياحي – حسب مخططات تهيئتها المعَدة حاليا والموزَّعة عبر مناطق التوسع السياحي للمرسى والآثار المقدسة وابن مهيدي وخليج القل – بإمكانها عند التجسيد الميداني و أن توفر اكثر 18588 سرير منها سكنات سياحية ، مراكز سياحية مجهزة بكل الضروريات والاستجمام ، شاليهات ، مراكز تجارية ، اقطاب ادارية .... وهذا ماسيسفر عن توفير 9553 منصب شغل دائم على الاقل .

لايهدف المخطط إلى تثمين مناطق التوجه السياحي بل أيضا إلى ترقية السياحة خارج المناطق فتدعمت الولاية بـ 18 مشروعا فندقيا بكل من عاصمة الولاية وبلديات فلفلة وعزابة والقل والحروش وعين قشرة، منها 12 مشروعا جديدا و6 أخرى هي مشاريع إعادة تهيئة وتوسعة، بسعة استقبال إجمالية تقدَّر بـ 3562 سرير وبتكلفة إجمالية قدرها 20 مليار دينار من شأنها استحداث 1529 منصب عمل جديد ، تهدف مناطق مناطق التوسع السياحي تهدف الى خلق تنوع في السياحة خاصة السياحة البيئية وملائمة المشاريع مع الخصوصية البيئية والحفاظ عليها واستغلالها استغلالا عقلانيا . بالرغم من أن المخطط الولائي طموح وواقعي إلا انه يعاني من بعض الاختلالات نذكر منها :

- يحتاج إلى غلاف مالي ضخم لتجيد الديناميكيات الخمس وتحقيق التهيئة للمناطق، إن مخطط الجودة السياحية ليس له أي أثر رقابي لتطبيق البنود كما يحتاج الى غلاف مالي كبير سواء لجلب الخبراء او لتكوين الموظفين في القطاع كما انه الزامي فقط على الورق لاصحاب الفنادق والمطاعم والوكالات السياحية لأجل الاستفادة من التخفيض على القرض الذي يقدر ب03% من إجمالي الفائدة كما انه حاليا مجمد لأسباب مالية .

– عدم التهيئة العادلة لمختلف مناطق التوسع السياحي بالرغم من الجهود المبذولة من قبل المديرية إلا ان الجماعات المحلية تتماطل في ذلك بالرغم من بدء بعض الأشغال في مجال الطرقات وبالتالي جل تركيزها في منطقة العربي بن مهيدي مما دفع المستثمر الى التركيز على هذه المناطق مما نجم عنها كثافة كبيرة في المشاريع السياحية فوق الطاقة الاستيعابية للمنطقة مما أدى الى وقف كل المشاريع فيها .فلو صنفنا المناطق من حيث التنوع الطبيعي وكبر مساحة المنطقة فسنجد منطقة قرباز من أحسن المناطق السياحية فهي تحتوي على محميات طبيعية مصنفة من قبل اليونسكو وهي من أجمل المناطق الرطبة على مستوى الجزائر، كما تحتوي على غطاء غابي ممتاز وكثيف وبطبيعة الحال شواطئ ولاراوع من حيث عذريتها .

– تسجيل بعض التجاوزات على مستوى مناطق التوسع السياحي .

- غياب مراكز للأمن .

- وجود تجمعات سكانية داخل مناطق التوسع ما ادى الى نفور المستثمرين منها بسبب طول المنازعات القضائية لأن هذه التجمعات موجودة من قبل 1988 . و التوجه الى خارج المناطق التوسع . [1]

المبحث الرابع: واقع الإستثمارات السياحية في تحريك عجلة التنمية بسكيكدة (المشاكل ، الأفاق) :تطرقنا في هذا المبحث إلى واقع الإستثمار في الولاية بعرض أهم الإنجازات وأهم التحديات وكذا الأفاق.

المطلب الاول : واقع الإستثمارات السياحية بسكيكدة : إن المتتبع للواقع التنموي في القطاع السياحي بولاية سكيكدة يحس بالدور الكبير الذي قدمه القائمين من أجل تحريك عجلة التنمية و التي تعكس مدى الاهتمام الواضح من اجل النهوض النمو الإقتصادي ودلك من خلال جملة المشاريع المجسدة و التي هي طور الإنجاز و ما خلفته من أثار ايجابية على الواقع المعيشي و مستوى الدخل المحلي و من مناصب العمل و غيرها من النتائج المترتبة عن اقامة تلك المشاريع ومدى تأثيرها على القطاع السياحي في أرض الواقع باعتبارها جزء لا يتجزأ من التنمية الشاملة و لعل الامكانات السياحية المتنوعة التي تتميز بها ولاية سكيكدة جعلت منها مقصدا سياحيا و ارضية خصبة للاستثمار في أنشطتها المختلفة التي جعلت من سكيكدة ورشة حقيقية من شأنها تحقيق تطلعات ابنائها و الزائرين لها وبلوغ الاهداف المسطرة مستقبلا . لإبراز مدى تأثير الإستثمارات على مستوى التنمية المحلية نقدم أهم المشاريع المجسدة في مختلف القطاعات و ما حققته من دعم للسياحة حيث خصصت الولاية أغلفة مالية معتبرة للنهوض بالتنمية المحلية، وقد وزعت هذه الأغلفة على القطاعات كما يلي:

الجدول رقم 23 : برنامج دعم الإقتصادي 2010-2014 توزيع الغلاف المالي لسنة 2014

القطاعات	عدد العمليات	مجموع الغلاف	النسبة بالمائة
الغابات	04	20900000000	122
الري	01	144000000000	833
البيئة	03	2750000000	161
الصيد البحري و الموارد الصيدية	01	700000000	041
السياحة	04	750000000	044
الأشغال العمومية	09	346000000000	2025
التعليم العالي	03	102900000000	602
التربية	12	241300000000	1412

[1] مديرية السياحة و الصناعات التقليدية

التكوين المهني	08	82500000000	483
الصحة و السكان	04	96000000000	562
الشبيبة و الرياضة	14	114000000000	667
الحماية الإجتماعية	00	200000000	012
التحسين الحضري	01	11000000000	064
الثقافة	04	87200000000	510
المجاهدين	01	3000000000	018
السكن الالزامي	01	29500000000	173
المنشات الادارية	26	387600000000	2263
المحلات المهنية	00	000	000
المجموع	96	1709054800000	100
برامج التنمية بالبلديات	00	144300000000	
الغلاف المالي الاجمالي	96	18.553.548.000.00	

المصدر :حوصلة عن ولاية سكيكدة – الامانة العامة سنة 2014 زعة على القطاعات خلال سنة 2010 في إطار برنامج دعم النمو الإقتصادي 2010 – 2014 حيث قدر الرقم الإجمالي للغلاف المالي لجميع القطاعات و الهياكل المسجلة في هدا البرنامج ب 1709054800000 دج فيما استفادت برامج التنمية للبلديات من غلاف مالي قدرب 144300000000 دج و قدر العدد الاجمالي 18.553.548.000.00 و بالنظر لمجمل هذه االأرقام يتضح أن اغلب القطاعات استفادت بنصيب من الاهتمام ، على الرغم من استفادة قطاع السياحة على نسبة 0.44 بالمئة فقط من مجمل الاستفادة إلا أن ضرورة تشييد ابنى التحتية أولى باعتبارها الاساس الذي تقوم عليه اي تنمية محلية فلا يمكن الترويج مثلا استقطاب سياح الى وجهة سياحية تفتقد الى أدنى شروط التنمية ، كما يجب بناء قاعدة تحتية متينة كمحفز لجّذب الإستثمار االأجنبي و من وراء ه السياح في إطار برنامج دعم النمو الإقتصادي 2010 – 2014 ، أما عن استفادة الولاية بعنوان ميزانية الفترة الممتدة من 2005- 2009ف فقد قدر الغلاف المالي 86.661 مليار دج تم استهلاك 53.389 مليار دج وقد سمحت هذه الأرقام بتشييد بنية تحتية متينة و متوازنة بين جهات الولاية المختلفة و التي نوجزها فيما يلي :

في مجال السكن : سمح هدا الرقم في مجال السكن بتحسين نسبة شغل السكن 7.05 الى 6.55 في سنة 2009 مقارنة بالمعدل الوطني 6.4 بالمئة .

في مجال الطرق :تساهم الطرق في فك العزلة عن المنطق المعزولة عبر مختلف البلديات من خلال اعادة الاعتبار 414 كلم تحسين نسبة الربط بالغاز من 22 بالمائة الى 38 بالمائة و اعادة الإعتبار للطرق الوطنية و الولائية و البلدية و إنجاز

محولين على الطريق الوطني رقم 44 و الطريق الوطني 03 الحروش وازدواجية طريق المعز عن طريق 44أب و خلف ازدواجية للطريق الرابط بين سكيكدة الحروش .

في مجال الصحة: شملت تحسين في الخدمات الصحية و تطويرها بتوظيف عيادة متعددة الخدمات لكل 56100بعدما كانت 60400 نسمة.

إنجاز مستشفى 240 سرير بسكيكدة

إنجاز عيادة متعددة الخدمات بني زيد

إعادة الااعتبار ل11 مركز صحي

في مجال الطاقة و الصناعة :

- إنجاز مطة لتوليد الكهرباء 825 م و سكيكدة

إنجاز محول كهربائي 220 / 400 ك برمضان جمال

إنجاز وحدة تحلية مياه البحر سكيكدة

في مجال النقل: شملت

– إنجاز المصعد الهوائي سكيكدة

– إنجاز المؤسسة الوطنية للنقل الحضري

إنجاز ثلاث محطات لنق البري

الحماية المدنية : إنجاز 03 وحدات للحماية المنية بتمالوس و عزابة و بلدية الحروش

في **المجال الأمني** : إنجاز وحدات أمنية على مستوى بلديات كل من سيدي مزغيش وفلفة و صالح بوالشعور و عزابة و سكيكدة

في المجال الثقافي : إنجاز 36 مكتبة بلدية

كما تدعمت الولاية بمشاريع كبرى قدمت إضافة نوعية للتنمية على المستوى المحلي، وتتمثل هذه التنمية في:

الجدول رقم 24 :بعض المشاريع الكبرى الجاري إنجازها عبر بلديات سكيكدة

المشروع	الهيئة المسيرة	المقاولة المكلفة بالإنجاز
سد وادي الزهور	الوكالة الوطنية للسدود و التحويلات	مقاولة صينية CGCG
التزويد بالمياه الصالحة للشرب – تمالوس بني و لبان عين قشرة و المناطق المجاورة ابتداءا من سد لقنيطرة الشطر 02	مديرية الري	مقاولة صينية CGCG بمحطة المعلجة عدة مقاولات جزائرية
إنجازمحطة التصفية سكيكدة	مديرية الري	مجمع فرنسي صيني – OTV GOUANCHA
حماية المدن من الفيضانات عبر الولاية 15 مركز	مديرية الري	عدة مقاولات جزائرية
سلسلة الضخ لتزويد – كركرة القل بالمياه الصالحة للشرب من سد بني زيد	مديرية الري	عدة مقاولات جزائرية
الربط البعدي لمحطة تحلية مياه البحر لتزويد سكان - سكيكدة الحروش و المناطق المجاورة بالمياه الصالحة للشرب	وزارة الموارد المائية	مقاولة ايطالية – CONTOTE DACQUA
الطريق السيار شرق – غرب و لاية سكيكدة	الوكالة الوطنية للطرق السريعة	المجمع الياباني COJAAL
ازدواجية خط السكة الحديدية – عنابة – رمضان جمال	الوكالة الوطنية للدراسات و متابعة إنجاز الإستثمارات في السكك الحديدية	المجمع الجزائري الايطالي INFRA OHL – BAIL -
المحطة المتعددة الانماط	مديرية السكن و التجهيزات العمومية	مقاولة جزائرية
إنجاز 6000 مقعد بيداغوجي	مديرية السكن و التجهيزات العمومية	4000 مقولة صينية و 200 مقاولة جزائرية
إنجاز 2000 سرير	مديرية السكن و التجهيزات العمومية	مقولة صينية
الإنجاز 1500 سكن اجتماعي ايجاري بمنطقة بوعباز سكيكدة	مديرية السكن و التجهيزات العمومية	مقولة صينية

إنجاز 600 سكن اجتماعي ايجاري منطقة بوعباز سكيكدة	مديرية السكن و التجهيزات العمومية	مقولة صينية
تحديث الطريق الولائي رقم 132 بين اولاد عطية – واد الزهور على مسافة 18 كلم	مديرية الأشغال العمومية	مقولة جزائرية

المصدر : المصدر :حوصلة عن ولاية سكيكدة – الامانة العامة سنة 2014

من خلال الجدول نلاحظ سلسلة مشاريع متنوعة مست أغلب القطاعات و تعتبر مشاريع ذات أهمية بالغة في تنشيط العملية التنموية بولاية سكيكدة و في تحسين مستوى المعيشة و توفير بنية تحتية متينة تفتح من خلالها الافاق للاستثمار في هده الولاية التي تتربع على امكانات طبيعية و معالم اثرية ذات أهمية بالغة ، يدك ران الولاية استفادت ايضا مؤخرا من تسجيل عملية دراسة لإنجاز مركب تجمع و اعداد الفرق الوطنية كل التخصصات الرياضية بمبلغ 50000000دج ببلدية اولاد حبابة .

إن هذا البرنامج الإجمالي سمح بخلق 62355 منصب دائم و 26723 منصب عمل مؤقت أي أكثر من 89000 الف منصب الى جانب البرامج و المجهودات المبذولة في المخططات السابقة فان الدولة قد خصصت مبلغ 247 دج لفائدة ولاية سكيكدة مبلغ البرنامج الجديد 180 مليار دج و مبلغ البرنامج الجاري إنجازه –67 مليار دج .[1]

وقد انعكست هذه المشاريع بالإيجاب في قطاع السياحة حيث ساهمت هذه المشاريع في خلق بيئة مناسبة للإستثمار في الجانب السياحي بولاية سكيكدة لدى أولت مصالح الولاية اهتمام وتوسيع الهياكل السيباحية نذكر:

جدول رقم 25: طاقة الاستيعاب على متوى فنادق ولاية سكيكدة

الرقم	الاسم	طبيعة الفندق	العنوان	تاريخ بداية النشاط	تاريخ التصنيف	درجة التصنيف	طاقة الاستقبال		عدد المستخدمين	
							الغرف	الاسرة	دائمون	مؤقتون
01	قوس قزح روايال توليب	ساحلي	ذاخل م.ت.س بن مهيدي	2015	2015	05	242	484	128	/
02	السلام	حضري	بلدية سكيكدة	1976	1985	04	150	304	50	20
03	بوقارون	ساحلي	القل	1986	/	03	75	150	33	02

[1] حوصلة عن ولاية سكيكدة – الامانة العامة سنة 2014 ص12

04	التارمنوس	حضري	بلدية سكيكدة	2006	/	02	15	32	08	07
05	القصر الاخضر	ساحلي	سطورة	الفترة الاستعمارية	1985	02	20	40	06	07
06	جبل الحلفاء	حضري	بن عزوز	2006	2007	01	20	42	04	01
07	طورش	ساحلي	القل	1997	2007	01	18	36	02	01
08	الاقامة الجميلة	حضري	القل	2003	2007	01	14	28	01	01
09	الورود	حضري	بلدية سكيكدة	2002	2007	بدون نجمة	33	69	05	02
10	الممتاز	حضري	بلدية سكيكدة	الفترة الاستعمارية	2007	بدون نجمة	30	60	07	00
11	الهناء	حضري	بلدية سكيكدة	1965	2007	بدون نجمة	10	20	04	00
12	الشرق	حضري	بلدية سكيكدة	الفترة الاستعمارية	2007	بدون نجمة	26	54	04	00
13	العالية	حضري	بلدية سكيكدة	1991	2007	بدزن نجمة	16	32	04	04
14	سطورة	ساحلي	سطورة	2001	/	غير مصنف	24	48	05	00
15	الصفصاف	ساحلي	بلدية سكيكدة	1998	/	غير مصنف	32	68	08	02
16	الاقامة السياحية	ساحلي	القل	2002	/	غير مصنف	24	48	/	/
17	المصير	ساحلي	بلدية سكيكدة	2003	/	غير مصنف	25	56	05	00
18	دار المعلم	حضري	بلدية	2006	/	غير	35	70	17	05

		سكيكدة			مصنف				
19	تيتانيك	ساحلي	ذاخل م.ت.س بن مهيدي	2007	/	غير مصنف	22	45	13	10
20	البحر ا المتوسط	ساحلي	ذاخل م.ت.س بن مهيدي	1997	/	غير مصنف	35	72	/	/
21	بلاس روايال	ساحلي	ذاخل م.ت.س بن مهيدي	/	/	غير مصنف	44	88	06	04
22	المنظر الجميل	ساحلي	ذاخل م.ت.س بن مهيدي	2008	/	غير مصنف	24	48	16	10
23	الريف	حضري	القل	1999	/	غير مصنف	06	120	/	/
24	مدودة	حضري	ذاخل م.ت.س بن مهيدي	2010	/	غير مصنف	100	200	14	11
المجموع							1256	2464	352	439

المصدر : البطاقة الفندقية لمديرية السياحة و الصناعات التقليدية سكيكدة .

02 فندق مغلق بموجب قرار غلق رقم 41 مؤرخ في 2015/01/07

02 فندق مغلق إلى غاية اعادة التأهيل . ساحلي 68 غرفة ، 144 سرير

يتبين لنا من خلال الجدول أن الولاية تتمتع بنشاط فتدقي لابأس به ذو طابع ساحلي المقدر مجموعها 12 فندقا ب1170 غرفة ، 1183 سرير و 12 فندقا حضري ب 86 غرفة ، 1281 سرير ، اجمالي الفنادق قيد الاستغلال 24 بطاقة استيعاب 1256 غرفة ، 2464 سرير.

منها فندق واحد ذات 05 نجوم وهو فندق روايال توليب وواحد 04 نجوم وهو فندق السلام المعروف المتواجد في قلب المدينة بمحاذاة مقر الولاية يقام فيه اغلب المؤتمرات .

واحد 03 نجوم ، فندقين تصنيف نجمتين ، 04 فنادق تصنيف نجمة واحدة والباقي فنادقلم غير مصنفة . وهذا التنوع مايسمح بلوصول الى مختلف الطبقات من السياح داخليين كانوا، محليين أو أجانب وبطبيعة الحال هذا الانتشار الفنادق يعكس طابع الولاية السياحي فكما تم العرض فهناك فنادق منذ العهد الاستعماري الى يومنا في حالة استغلال.

أما توزيع الفنادق بالرغم من تواجدها في أغلب البلديات إلا ان التجمع الاكثر غالبية كان على مستوى بلدية سكيكدة حسب العرض البياني الموضح

الشكل رقم 09 أعمدة بيانية توضح توزيع الفنادق على البلديات

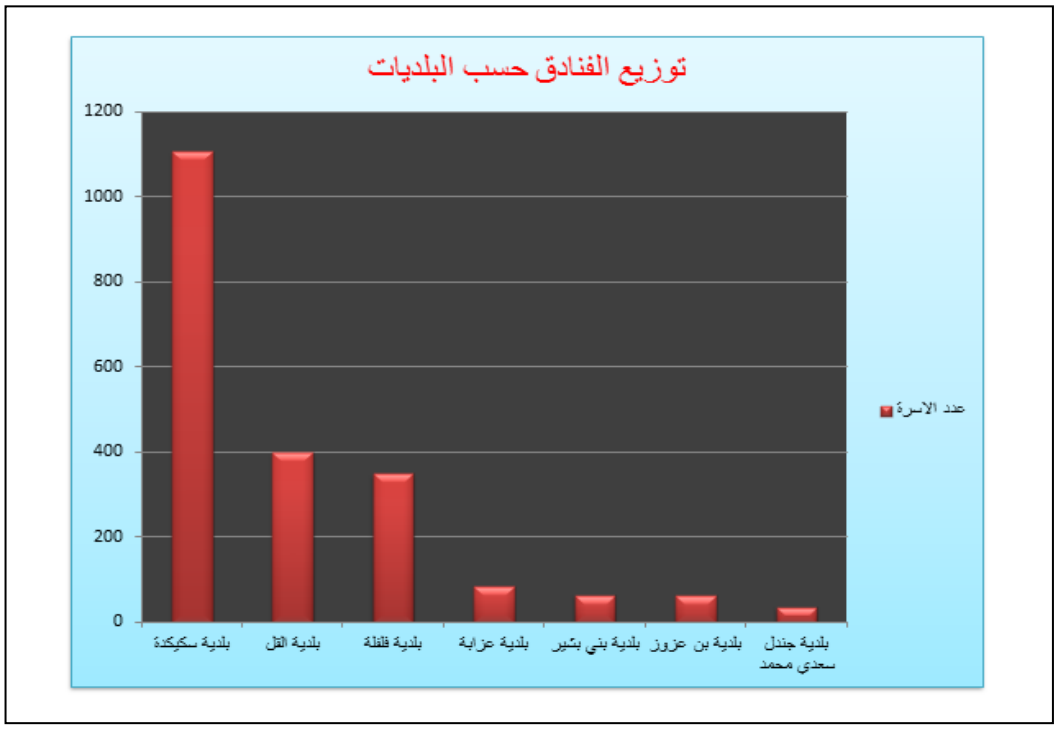

المصدر : تقرير مديرية السياحة عن وضعية الفنادق

غياب الثقافة السياحية لدى المستثمر يخلق مثل هده الفوارق في الإستثمار حيث ان اغلب المستثمرين اختارو عاصمة الولاية بالرغم من الامكانات الطبيعية و التاريخية التي تتربع عليها بلدياتها على غرار اقليم تمنارت واد الزهور على اقصى الغرب من ولاية سكيكدة و اقليم منطقة القل اولا د عطية و اقليم تمالوس ، عين الزويت و الى الجهة الشرقية منطقة المرسى و فلفلة و المنطقة الرطبة صنهاجة قرباز من شأنها تحقيق عائد اكبر أفضل من الإستثمار في عاصمة الولاية وهنا فقد اختارات الولاية 11 منطقة توسع لتوجيه وضبط أكبر للأنشطة السياحية وخلق توازن في خلق المشاريع و منها مناصب العمل و الدخل المحلى و الدي يعود بالطبع على تحريك التنمية المحلية .

الجدول رقم 26 : سجل التوافد على الفناذق سنويا .

	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائريين	26570	28313	24221	32909	42104	33060
الأجانب	2634	1646	1874	1504	2471	2492

المصدر : التقرير الولائي لتحضير الموسم الإصطياف 2017

ويلاحظ أن نسبة الإقبال تفوق الطاقة الاستيعابية للهياكل بمجموع 35552 مقابل 1256 غرفة ، 2464 سرير وهذا يعتبر نقص فادح في عدد المشاريع السياحية ، كما نلاحظ أن إقبال الأجنبي ضعيف مقارنة بالإقبال الجزائري وهذا راجع لقلة الترويج للسياحة الداخلية و نقص المرافق الاستيعابية السياحية .

لذا تم برمجة مشاريع لتغطية العجز وهذا ماسيزيد في تشغيل اليد العاملة وتحقيق تهيئة محلية منها :

الجدول 27 مشاريع فنادق قيد الانجاز

عدد المشاريع	طبيعة المشاريع	سعة الاستقبال الإجمالية (سرير)	العدد الإجمالي لمناصب الشغل المحتملة	التكلفة الإجمالية (دج)

19	-01 فندق 5 نجوم (مدينة سكيكدة) - 02فندقين 4 نجوم (مدينة عزابة، - -01 فندق 3 نجوم وحظيرة مائية و كاترينغ -01 فندق 3 نجوم (مدينة سكيكدة) -01 قرية عطل3 نجوم -01 إقامة سياحية(منطقة بن مهيدي بلدية سكيكدة). - 01 فندق (مدينة القل). - 02 فندق دون نجوم (مدينة الحروش). -01 فندق حضري نجمة واحدة (مدينة الحروش). -01 مركب سياحي (فندق و حظيرة ألعاب مائية بلدية فلفلة).	3410	3584	028.00 682 479 16

المصدر : تقرير المديرية عن النشاطات الفندقية

هذه جملة المشاريع الإشمارية في الفندقة و التي يتوقع منها استقطاب الزائرين و السياح و تغطية جانب الإقامة و تلبية الطلب حيث وضعت مديرية السياحة توقعاتها في عدد مناصب العمل من اقامة هده المشاريع 3548 عامل و التي من شأنه توفير3410 سرير و ما سيستفاد من السياح من عملة ومداخيل سواءا في القطاع الخدمات أو في مختلف القطاعات ذات الصلة بالعمل السياحي .

الجدول رقم 28 :مشاريع فنادق توسعة واعادة تهيئة .

عدد المشاريع	طبيعة المشاريع	سعة الاستقبال الإجمالية	العدد الإجمالي لمناصب الشغل	التكلفة الإجمالية (دج)

07	- توسعة فندق السلام 4 نجوم (مدينة سكيكدة) - توسعة فندق البحر الأبيض المتوسط.3 ***(بلدية فلفلة). - إعادة تهيئة فندق الصفصاف (مدينة سكيكدة). - إعادة تهيئة و توسعة فندق	434	160	546 710 1 00,318

المصدر :تقرير المديرية عن النشاطات الفندقية

هذه مشاريع جزئية إضافية تسعى من خلالها الجهات المعنية اعادة الاعتبار لبعض الفنادق ق لإعطائها بعدا جماليا و مظهرا يليق باستقبال السياح و معايير مقبولة للإقامة و وهو ما قد ينعكس ايجابيا على عدد الاسرة خاصة و ان اغلب الافنادق يسجل توسعة للمشروع وهو ما قد يعود بالنفع على تغطية العجز المسجل . كما لاننسى أن المخطط التوجيهي الولائي يلعب دورا كبيرا في استقطاب الإستثمارات السياحية التي من شانها تحقيق تنمية خاصة ان غالبية تلك المناطق منعزلة وشبه منعدمة من التنمية لذا خصصت لها المشاريع المحتمل خلقها .

جدول رقم29 يمثل عدد المشاريع و ما يتوقع بعد منحها

المنطقة	عدد المشاريع المبرمجة(الحصص)	عدد الأسرة المحتمل توفيرها	مناصب الشغل المحتمل خلقها
المرسى	17	4596	2558
الآثار المقدسة	21	3800	1900
بن مهيدي- ليبلاطان	14	4562	2280
خليج القل	41	5630	2815
المجموع	93	18588	9553

المصدر : مديرية السياحة و الصناعات التقليدية

من خلال معطيات الجدول يبلغ عدد المشاريع- التي ستقام في مناطق التوسع السياحي التي تم الموافقة على مخططاتها التوجيهية - رسميا 93 مشروعا و الذي يحتمل أن توفر 18588 سرير و 9553 منصب عمل و لعل خلق

مثل هده المناطق من شانه التحكم اكثر في مشاريع السياحة مستقبلا و ايضا التحكم في الطاقة الاستيعابية للعدد الوافدين إلى الولاية و البلديات المختلفة .[1]

جدول 30 عدد المشاريع داخل وخارج مناطق التوسع السياحي

البلدية	عدد المشاريع	نوعية المشاريع	عدد المشاريع الممنوحة داخلة مناطق التوسيع السياحي	عدد المشاريع خارج مناطق التوسع السياحي
فلفلة	06	- قرية عطل 03 نجوم - فندق ثلاث نجوم وحظيرة مائية وكاترينغ - مركب سياحي (فندق وحظيرة ألعاب مائية) - توسيعت فندق المنظر الجميل 04 نجوم - توسيعت فندق مدودة الجميل 04 نجوم - توسعت فندق البحر الأبيض المتوسط 03 نجوم	02	04
سكيكدة	08	- 02 فنادق 04 نجوم - إقامة سياحية - إعادت تهيئة فندق الصفصاف - تعلية وإعادت تهيئة فندق الورود - 02 فندق 3 نجوم - توسعت فندق السلام 4 نجوم	01	07
عزابة	01	- فندق 4 نجوم	- -	01
القل	01	- فندق دون نجوم	--	01
الحروش	02	- فندق حضري دون نجوم	- -	02

[1] ملف السياحة سكيكدة واقع و افاق - الدورة العادية الأولى للمجلس الشعبي الوطني سنة 2017 ص58

		– فندق حضري نجمة واحدة		
عين قشرة	01	نزل الطريق رتبة نجمتين	– –	01
المجمـوع		19 مشروعا	03	16

المصدر : ديوان الولاية

حسب المعطيات المقدمة في الجدول يلاحظ أن المستثمر اختار مناطق خارج الإطار المخطط للتوسع السياحي و لعل الأسباب في ذلك:

1/ أشكال التعدي على مناطق التوسع السياحي بالبنايات ذات الاستغلال غير السياحي .

2/ أراضي ذات ملكية خاصة . بالخصوص الشاطئ الكبير

3/ إنعدام المسالك المؤدية الى بعض المناطق

يرجع إختيار المستثمرين مشاريع خارج المخطط يعود الى اختيار اماكن الحركة و القلب النابض لتحقيق الربحية و ضمان نجاح المشروع ي كل الظروف ، وعلى الرغم من الايجابيات في وضع مخططات سياحية إلا انها تحتاج الى اعادة قراءة في الترويج و اقناع المستثمرين و خلق محفزات اضافية لدلك .[1]

بخصوص الوكالات السياحية : تحتوي على 29 وكالة سياحية والأسفار منها 02 تابعين للقطاع العمومي ، 22 قطاع خاص ، فمن خلال التطور الزمني المشار إليه سابقا في الجدول رقم 16 يتضح أن هناك تحول شبه جذري في عدد الوكالات خلال العشر سنوات الاخيرة تطورت بثلاث إضعاف عن الفترة الممتدة منذ الإستقلال إلى سنة 2019 حيث سجل إنجاز 07 وكالات منذ الاستقلال الى غاية سنة 2007 في حين سجل 22 وكالة سياحية في الفترة الممدة من 2007 إلى يومنا هذا و لعل الأسباب تعود الى التسهيلات الممنوحة لإنجاز الوكلات و ثانيا زيادة الطلب على السفر و ثالثا الرغبة في تنشيط الحركة السياحية بالولاية و على الرغم من بعض الملاحظات ، فغالبية الوكالات في عاصمة ولاية سكيكدة إلا أنه يحتاج إلى إعادة النظر في التوزيع الجغرافي لوجود مثل هده المؤسسات حيث توظف 72 عامل دائم مقابل 38 مؤقت في حين سجل عدد السياح المعالجون في الخمس سنوات الأخيرة قدر ب 26120 سائح جزائري مقابل 2280 سائح أجنبي .

يعتبر موسم الإصطياف حدثا هاما بولاية سكيكدة و الأكثر نشاطا باعتبار الولاية ساحلية فبالنسبة للمستثمر السياحي فرصة يكثر فيها الطلب على مختلف الخدمات السياحية وهذا مايشهده التوافد من داخل وخارج الوطن والذي وصل إلى 8528460 مصطافا، لذا يتم ضبط الشواطئ وفرض التنظيم من طرف الجهات المعنية من خلال عدة إجراءات ، كما أن التذفق يمنح قيمة إضافية للدخل المحلي لذا يتم منح أجزاء من الشواطئ في إطار الإمتياز ، هنا

[1] : ملف السياحة سكيكدة واقع و افاق – الدورة العادية الأولى للمجلس الشعبي الولائي سنة 2017 ص60

نستعرض أهم الإجراءات التي تسهر المصالح الولائية وأجهزة مديرية السياحة على فرضها و الوقوف على تنفيذها و فق ما جاء في التقرير الولائي بخصوص التحضيرات الخاصة بالموسم الصيفي 2017 (ينظر للملحق رقم 07)

1/ لجنة مكلفة بمراقبة الفنادق و المطاعم و المخيمات العائلية و مراكز الاصطيافتقوم بالمهام التالية:

2/ تنظيم نشاط حراسة السيارات بمقابل واستغلال حقوق التوقف على المستوى البلدي .

3/ تنظيم السير الحسن للشواطئ من خلال ضمان مجانية الدخول الشواطئ ممارسة الأنشطة على مستوى الشواطئ بموجب عقود امتياز ودفاتر شروط معدة من طرف البلديات المعنية و ضمان المراقبة المستمرة من طرف المصالح المختصة لكل نشاط يمارس على الشاطئ لاسيما التجارة الموسمية. اتخاذ كافة التدابير للمحافظة على نظافة الشواطئ.في هذا الصدد تم منح عملية تنظيف الشواطئ إلى المؤسستين العموميتين : ECONEG و CLEAN -SKI باجمالي 168 عامل ، تهيئة وتجهيز الشواطئ بمراكز الأمن والحماية المدنية ومراكز الدرك لضمان سلامة المصطافين وممتلكاتهم وتزويد الشواطئ بلافتات تبين شاطئ مسموح او ممنوع للسباحة. تشير الى وجهة ومكان الشاطئ بمداخل البلديات.
حيث صنفت الولاية 22 شاطئ مسموح ، 36 شاطئ مغلق .
4/ إنجاز خلية متابعة على مستوى كل بلدية ساحلية تسير من طرف متصرف إداري معين من طرف السيد الوالي.
5/ إنجاز مخيمات عائلية لسد العجز المسجل على مستوى هياكل الايواء .
6/ حظائر توقف السيارات
7/ توفير المياه الصالحة للشرب
8 / الإنارة العمومية
9/ إنشاء المجمعات الصحية

من أجل ضبط وتنظيم وأمن السياح تمنح الولاية حق امتياز من أجل خلق صورة أكثر تحكما في استقبال الوافدين على الشواطئ و الاماكن العمومية ، حيث تمنح هذه الأماكن للقطاع الخاص وفق أليات يفرضها التنظيم يهدف إلى التنظيم أولا و ثانيا خلق مناصب عمل و ثالثا تلبية الطلبات السياحية و رابعا القضاء على الدخلاء و المتربصين بجيوب الضعفاء و المصطافين و خلال الجدول الموالي عدد الشواطئ و الأماكن المسجلة للإمتياز .[1]

[1] التقرير الولائي لتحضير موم الاصطياف

جدول رقم 31: منح استغلال اجزاء من الشواطئ وفق حق الامتياز كما هو مبين :

الرقم	اسم المستفيد	الشاطئ	البلدية	تاريخ الاستفادة	تاريخ الانتهاء
01	حمادة عبد المالك	جزء من شاطئ بن زويت	كركرة	2012/07/29	2017/07/28
02	بولعقود مولود	جزء من شاطئ تلزة	القل	2012/07/29	2017/07/28
03	دريال كمال	جزء من شاطئ واد ريغة مقابل نزل الطريق ريغة	بلدية فلفلة	2013/05/08	2018/05/07
04	ش.ذهم رمضاني عبد الكريم	جزء من شاطئ واد القط مقابل مشروع فندق قوس قزح	بلدية فلفلة	2013/04/30	2018/04/29
05	بن بريك عبد الرزاق	جزء من شاطئ واد القصب 20 م قبل مركز الحماية المدنية 07	بلدية فلفلة	2013/04/30	2018/04/29
06	بن يحي عبد الرزاق – فندق السلام	جزء من شاطئ العربي بن مهيدي – شاطئ السلام سابقا	بلدية سكيكدة	2013/04/30	2018/04/29
07	قاني إلياس- إقامة الراشدي	جزء من شاطئ عين دولة مقابل إقامة الراشدي	بلدية القل	2013/04/30	2018/04/30

المصدر :مديرية السياحة و الصناعات التقليدية

من جهتها شجعت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية الإستثمار الخاص لتهيئة المخيمات الصيفية وذلك بتوفير أكبر عدد من المساحات الملائمة لإنجاز هذه المشاريع من خلال تأجير الأراضي المخصصة للمخيمات لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد حيث تخصص للعائلات بالدرجة الأولى ، إضافة الى احترام دفتر الشروط المخصص للإمتياز من خلال حق الإمتياز تضمن الولاية دخلا من هذه المشاريع تساهم من خلالها في خلق تنمية سياحية بالمنطقة ."[1] (ينظر للملحق رقم 08 ، ص 06-07)

التجارة الموسمية : بغية خلق جباية محلية الزمت وزارة الداخلية والجماعات المحلية وتهيئة الاقليم من خلالها تم منح صلاحية منح رخص الاستغلال للبلديات المعنية للأنشطة الممارسة عبر الشواطئ وفق ما جاء في التعليمة رقم 004 المؤرخة في 13 جوان 2017 الصادرة والمتعلقة بالتجارة الموسمية سواء اكل سريع عن طريق الاكشاك او عن طريق الشاحنات المتنقلة الممنوحة في إطار ANSEJ او بيع لوازم الاستجمام (مظلات شمسية ،كراسي ،طاولات) وكذلك فضاءات للالعاب ، إلا أنه وللأسف تم تسجيل عدم حيازة عدد كبير من التجار على تراخيص لممارسة نشاط التجارة الموسمية بكل من شواطئ : بلدية كركرة ،بلدية عين الزويت.

9/ 09 مراكز للدرك الوطني ، 36 مراكز الحماية المدنية:

10/ النقل : عدد الخطوط 77 ، عدد وسائل النقل 395 ، عدد المقاعد 11850

وبعد تدخل اللجنة سجلت جملة من الملاحظات نوجزها فيمايلي :

النقاط الإيجابية :

[1] تعليمة وزارة الذاخلية والجماعات المحلية موجهة الى السادة الولاة ، الموضوع سير موسم الاصطياف لسنة 2017 . ص06

- إحترام نسبي لمجانية الدخول إلى الشواطئ
- تغطية صحية مقبولة على مستوى الشواطئ
- تكثيف عمليات الحراسة المرورية عبر مختلف الطرقات المؤدية الى مختلف الشواطئ من طرف دوريات الدرك الوطني والأمن الوطني .
- تواجد متصرفي الشواطئ عبر جميع شواطئ الولاية
- تغطية اعلامية لفعاليات الموسم

النقاط السلبية

- ✓ نقص النظافة على مستوى بعض الشواطئ
- ✓ نقص التموين بالماء الشروب على مستوى بعض الشواطئ
- ✓ نقص التجهيزات الصحية (مراحيض) على مستوى بعض الشواطئ
- ✓ الاستغلال الغير قانوني لبعض الاجزء من الشواطئ .
- ✓ انتشار الاكشاك التجارية الفوضوية بجل الشواطئ
- ✓ نقص في هياكل الاستقبال .
- ✓ نقص أماكن الترفيه والتسلية عبر تراب الولاية
- ✓ توافد المصطافين على الشواطئ الممنوعة من السباحة .
- ✓ الاستغلال الغير مشروع لمساحات من الشواطئ .
- ✓ مصب المياه القذرة بكل من شواطئ اقطاع العربي بن مهيدي وتاثيرها على نوعية مياه العوم كذلك شواطئ سطورة وشاطئ عين دولة ببلدية القل .

كما سطرت الولاية عدة نشاطات ثقافية وترفيهية تتم على مستوى الساحات العمومية والشواطئ المفتوحة للسباحة كما يتم تنظيم عدة معارض للصناعة التقليدية والحرف حسب الجدول أدناه .

جدول رقم 32: مختلف النشاطات الترفيهية و الثقافية على مستوى الشواطئ و الساحات العمومية :

الفترة	المكان	عدد الخيم
شهر رمضان	ميناء الترفيه سطورة	الخيمة العملاقة + 05 خيم
01 الى 15 جويلية 2017	ميناء الترفيه سطورة ساحة عيسات ايدير شواطئ بلدية فلفلة شاطئ بلدية المرسى	25 خيمة موزعة عبر اماكن العرض
16 الى 30 جويلية 2017	ساحة عيسات ايدير شواطئ بلدية فلفلة شاطئ بلدية المرسى	19 خيمة موزعة عبر اماكن العرض
01 الى 15 اوت 2017	ساحة عيسات ايدير شواطئ بلدية فلفلة شاطئ بلدية المرسى	18 خيمة موزعة عبر اماكن العرض
16 الى 30 اوت 2017	ساحة عيسات ايدير شواطئ بلدية فلفلة شاطئ بلدية المرسى	18 خيمة

المصدر : التقرير الولائي لتحضير موم الاصطياف :

من خلال المواقيت المحددة في الجدول لأهم النشاطات و الحفلات على الهواء الطلق في الساحات العمومية و على مستوى الشواطئ من أجل الترفيه و إسعاد العائلات التي غالبا ما تختار السهرات الليلية على الشواطئ او خارج البيوت و هو ما يخلق البهجة و السعادة لديهم و يخلق جو من المرح ، كما من شانه توفير البيئة للاستقطاب الزائرين من مختلف الولايات و خارج الوطن من خلال كذا برامج و سهرات تعبر عن الابعاد الثقافية للمنطقة و مدى اهتمامها ورغبتها في نشرها والترويج لها لنهوض بالنشاط السياحي بالولاية .[1]

بخصوص الصناعات التقليدية و الثقافية في ولاية سكيكدة فهي شبه معدومة حيث انها حرف فردية أغلبها غير مسجلة على مستوى السجل التجاري الخاص بالصناعات الحرفية بالرغم من تأطير عدة نشاطات وتشجيعها و كذا الدعم المقدم لهذا القطاع نذكر منه :

1/ إعفاء مؤقت لمدة 10 سنوات .

2/ دعم من كل anjem، ansej، cnac ، صندوق الزكاة ، جهاز التنمية الريفية ، الصندوق الوطني لدعم نشاطات الصناعة التقليدية لاقتناء النعدات و التجهيزات .[2]

1 التقرير الولائي ، مرجع سبق ذكره

2غرفة الصناعة التقليدية و الحرف ، دليل الحرفي ، سكيكدة ، ص08

رغم ذلك يوجد عزوف كبير على مستوى هدا القطاع و هذا راجع بصفة أولى إلى إهماله وفصله عن التنمية السياحية بالرغم من ان كلا القطاعين متكاملان من اجل الدعم و الترويج للمنتج السياحي ، ويرجع السبب في ذلك الى نقص التكوين فيه وعدم تشجيع مثلا الطالب الجامعي خاصة على فتح مؤسسات بحكم الأفكار المكونة مسبقة على أنه قطاع مفلس لايلقى رواجا ، كما أن سوء الترويج للمنتوجات السياحية أدى إلى عدم التعريف بالموروث التقليدي الذي تزخر به المنطقة ما نتج عنها غلاء أثمانها و هذا ما أدى إلى نقص إقبال السياح عليها .

النشاطات الثقافية : تلقى التظاهرات الثقافية رواجا لابأس به من خلال البرامج التي سطرتها مديرية الثقافة بالتنسيق مع مديرية السياحة كما هو مبين في تقرير التحضير لموسم الإصطياف ،توجد مؤسسة خاصة وحيدة في مجال الثقافة والتظاهرات وهي م و ذ م م رمرام فيلم انترناسيونال للانتاج والتوزيع وهي ملك لشاب من الولاية متحصل على شهادة ليسانس تخصص تسيير المؤسسات بدأ نشاطها سنة 2015 في مجال لإنتاج وتوزيع الافلام ومن بين اعمالها :

مهرجان السينمائي الدولي الذي نظم بساحة مارينا بميناءسطورة لمدة 5 ايام وهو مهرجان سياحي يهدف الى الترويج لمختلف الاعمال الثقافية المحلية منها و الوطنية وحتى العالمية بالإضافةإ تعريف السياح بمناطق السياحية للولاية من خلال شاشة عرض ضخمة كما تم تقديم رحلات سياحية لمختلف الامكنة إذ تعدى 500 زائر يوميا كما كان من بين ضيوف الشرف ممثلين محليين وطنيين سفراء فلسطين تونس وايطاليا وتهذف هاته الدعوة الى اقامة علاقات ودية ثنائية في مجال الثقافة .

في مقابلة أجريناه معه بين لنا أن قطاع الثقافة ينحصر فقط في النشاطات العمومية هذا يفرز برنامج رويتيني غير إبداعيةي لاترقى بولاية سياحية كولاية سكيكدة كما أن هذه التظاهرات غالبيتها مرتبطة فقط بموسم الاصطياف بالرغم من التنوع الثقافي للولاية ،أما فكرة إنجاز المؤسسة فجاءت من باب حبه للميدان الذي كان ينشط فيه منذ أيام دراسته في الجامعة ككاتب مسرحي وممثل كام أن الرغبة زادت أكثر فأكثر برغبته في تحريك النشاط بالولاية و وجعلها من قطبا ثقافيا ترقى للإمكانيات السياحية وعن رؤيته للنشاط السياحي يقول " أتاسف عن إهمال للقطاع السياحي من طرف السلطات المعنية وعدم استغلال الإمكانيات المتاحة في تحقيق تنمية سياحية حقيقية تدفع بعجلة التنمية المحلية على الكثير من البلديات برغم المجهودات و التسهيلات التي قدمتها الحكومة بخصوص هذا .

عن العراقيل التي تلقاها يقول المتحدث أنه يوجد الكثير من الممارسات البيروقراطية والمحاباة من قبل السلطات المحلية مقارنة بالسهولة الإدارية على مستوى الوزارة والتشجيع الذي لاقاه الا انه لما يصل على المستوى المحلي يجد الكثير من العراقيل و التعطيل لعدم تقبل فكرة شباب ناجح في مجال الأعمال خاصة أن أغلبية المدراء التنفيذيين ليسوا من

الولاية وهذا مادفع بالشباب بالهجرة عن فكرة الاستمارة الخاص إضافة معاناة المجال السياحي في الولاية من اللوبيات التي نهبت كل الأراضي السياحية الممتازة .

اضاف المتحدث وهو أيضا نائب رئيس الاتحاد الوطني للمستثمرين ان الإقبال على المجال السياحي يتطلب استثمار براس مال كبير وهو ما يؤدي الى التخوف من الفشل خاصة أمام احتكار المقاولين الكبار كما انه يحتاج الى خبرة كبير في المجال و للأسف لا يلقى ترويجا كفاية داخل المجتمع المحلي مما يعيق تقبل فعالية السياحة في التنمية المحلية .

كما أننا لا نرى تنويعا في المشاريع السياحية وهدا راجع الى البحث على الربح السريع من خلال الفنادق و المنتجعات السياحية فالمجال الوحيد المركز عليه هو السياحة الشاطئية الدي تصرف عليه اموال طائلة بالرغم من موسميتها مقابل التنوع السياحي الذي تحظى به الولاية ،و فيما يخص النظرة المستقبلية يضيف المتحدث انه سيتم التركيز على الإستثمارات السياحية وتحفيز الشباب بحكم الامتيازات الممنوحة من قبل الدولة . كما سيتم إنجاز مراكز تدريب بكفاءة دولة .

أما عن أعماله المستقبلية ذكر أنه بصدد تحضير لفيلم وثائقي بعنوان منارة الشرق يعرض فيها الإمكانيات السياحية للولاية بامتياز بالإضافة الى العادات والتقاليد التي يزخر بها كما ستتم تصوير المناظر البحرية الطبيعية من تحت البحر بكاميرات خاصة ،نسبة الإنجاز 50 % و مشروع قرية سياحية سينمائية تمت الموافقة عليه مبدايا من طرف الجهات الوصية بميزانية مبداية قدرت 100 مليار دينار بقرباز وهو مع شراكة اماراتية يعنى المشروع بتبادل الثقافات والتعريف بالولاية على المستوى الدولي ، كما أن المشروع سيعتمد بشكل كبير على وسائل التكنولوجيا و الإتصال المتطورة في تسيره للمرافق المخصصة في المشروع . وبحكم عذرية المنطقة وغياب للبنى التحتية الضرورية فسيتكفل بتهية المنطقة بحكمه مستثمر دون انتظار من السلطات المحلية ذلك وهذا راجع لتمطالها وطول إنجاز ذلك وهذا الأمر ماسيتيح تطوير المنطقة خاصة انها سياحية بامتياز كما ان المشروع مقرر خارج منطقة التوع السياحي وهذا لوجود تجمعات سكانية ذاخل الحيز مما سيعقه على التقدم وتذخله في منازعات قضائية طويلة كما أن المشروع يمكن أن يوظف حتى 1000 عامل دائم متخصص.[1]

رئيس مصلحة السياحة لمديرية السياحة والصناعات التقليدية صرح بان المديرية تقدم كل الدعم الضروري للمستثمر بدءا بمرحلة الإنجاز أين يتم دراسة الملف وتقديم كل المعلومات الضرورية التي يحتاجها ويتم توجيهه للمصالح المعنية بذلك ، ثم مرحلة الإنجاز يتم من خلالها متابعة مراحل الإنجاز وهل هي مطابقة للقوانين المعمول بها واحترام دفتر الشروط المنصوص عليها ان كان داخل مناطق التوسع السياحي اما ان كان خارجها فدور المديرية يقتصر فقط على تقديم الملاحظات بصفتها عضوا في لجنة الولائية للسياحة وأخيرا مرحلة الاستغلال بعد استلامه لرخصة الاستغلال تقوم المديرية بالدور الرقابي على النشاط وتطبيق العقوبات المنصوص عليها قانونيا.

أكد المتحدث أن الإستثمارات السياحية في تطور ملحوظ وذات جودة عالية خاصة بمشروع القرية السياحية ، فندق روايال توليب وعدة فنادق ذات التصنيف 04 و 05 نجوم وهو مايقدم إضافة الى الولاية ، وانه يوجد تنوع في الفنادق ما يساهم في تشجيع للسياحة على مستوى مختلف طبقات المجتمع و اضاف انه من اجل تحقيق تنمية سياحية حقيقية يجب اشراك مختلف الفواعل وكذا المواطن المحلي بدرجة كبيرة واحترام خصوصية المنطقة من عادات وتقاليد وهذا بحكم ان

[1] مقابلة مع المدير العام لمؤسسة الإنتاج و التوزيع السينمائي ، بمقر المؤسسة بتاريخ 12 ماي 2019 ، منتصف النهار

السياحة تنمية افقية تمس كل فواعل المجتمع . وان التكوين المهني المتخصص في المجال ساهم بشكل كبير في تحقيق الانفتاح على القطاع وافراز يد عاملة مؤهلة .

أشار الى ضعف الوكالات السياحية في الترويج للسياحة الداخلية بالرغم من خبرة هؤلاء في التسيير السياحي بحكم انه من شروط فتح الوكالات السياحية التحصل على شهادة في التخصص او على الاقل شهادة جامعية وخبرة سنة في المجال وهذا راجع لعقلية الربح السريع التي تطغى على الثقافة السياحية كما ان لاء السياحة الذاخلية مقارنة بالسياحة في الدول المجاورة مثلا ما يدفع بالسائح خاصة الداخلي للنفور منها والتوجه الى دول الجوار خاصة تونس و من أجل تدارك هدا الواقع سطرت المديرية عدة حملات تحسيسة وترويجية وتكوينية للارتقاء بالسياحة الداخلية .[1]

أما فيما يخص العمل الجمعوي فقد اكد بعبوش م رئيس جمعية السياحة الثقافية و الصناعة التقليدية على الدور الذي تسهر عليه الجمعيات المندرجة في هدا الإطار على نشر الوعي الثقافي السياحي على مستوى الولاية من خلال التعريف بالمؤهلات السياحية المتواجدة بالمنطقة و المتمثلة الاثار المتواجدة ببلدية تمالوس قبور الدولمان المتواجدة في عدة مناصطق وهي قبور مبنية بحجارة ضخمة تعود الى الاف النسنين قبل الميلاد وتوجد في كل من منطقة البحرية و سرى بوحنش منطقة بورفيس ومنطقة مول الكدية و راس تمالوس وهي اثار تبرز العمق التاريخي للمنطقة خاصة و ان مثل هده القبور حسب المختصين في المجال تخص اشخاص دوو مكانة عالية في تلك الفترة حيث يكرمون باقامة مثل هده القبور تخليدا لعلوهم ، ايضا مناطق اثرية بشاطئ واد بيبي وهي عبارة عن بقايا لمساكن و مرفئ لرسو السفن لا تزال شاهدة على تعاقب الحضارات بهده البلدية ، وعن اهم النشاطات التي تديرها الجمعية تنسيق لقاءات تشاورية لمرافقة مجموعة من الاتحاد الاوربي التي تسعى الى اقامة منطقة محمية في شاطئ بيبي للحفاظ على الثروة السمكية و دللك بالتنسيق ايضا مع جمعيات سياحية اخرى ، وجسب دات المتحدث ان العمل الجمعوي يسعى الى التنسيق مع الحرفين و و الصناعين للتعريف بالمنتج المحلي للصناعات التقليدية و منتج الحرفين بالجهة الغربية لولاية سكيكدة خاصة الصناعة الخشبية التي تعد الاولى وطنيا وفق الطريقة التليدية و نوعية الشجر المستعمل ايضا صناعة الاواني الطينية بالطريقة التليدية و عن الافاق الكد داتالمتحدث عن السعي لاقامة برامج متنوعة لاقامة رحلات تعريفية و استكشافية للراغبين التعرف على اثار و بعض المراكز التاريخية التي تتربع عليها هده الجهة من ولاية سكيكدة ، [2]

المطلب الثاني : مشاكل الإستثمار السياحي بسكيكدة: من خلال المتابعة لوضعية الإستثمار السياحي بسكيكدة نجده يعاني من عدة مشاكل تكبح حركية الإستثمار في هدا القطاع و تضعة على المحك وهي عوائق ادارية و تقنية و نقص

[1] مقابلة مع السيد رئيس مصلحة السياحة بمكتبه بتاريخ 21 ماي 2019 ، الحادية عشر .

[2] مقابلة مع السيد م.بعبوش ، رئيس جمعية السياحة الثقافية و الصناعة التقليدية، مقر الجمعية ، 11 ماي 2019 ، العاشرة صباحا

في الموارد و الامكانات و غيرها من العراقيل التي تحتاج الى معالجة لنهوض بأحد القطاعات الإقتصادية المهمة على جميع المستويات :

– مشكلة ندرة العقار حيث تشهد الولاية ندرة حادة في لاوعية العقارية الصالحة لاستقبل مختلف البرامج التنموية مما يؤدي في الكثير من الاخيان الى اللجوء الى الاجراءات الاستثنائية لايجاد الاوعية اللزمة .

– نقص مكاتب الدراسات المؤهلة و المؤسسات الكبرى للإنجاز فاغلب مكاتب الدراسات الناشطة على مستوى الولاية لاتمتلك المؤهلات التقنية و البشرية التي تمكنها من اعداد دراسات رفيعة و متابعة المشاريع عن قرب و إنجازها في الاجال المحددة ،كما تفتقر الولاية الى مقاولات كبرى دات امكانات بشرية و مادية قادرة على إنجاز المشاريع الكبرى .

– استغلال الثروة الغابية من اجل التدفئة و الطهي واستغلالها في إنتاج الفحم ،و عده احترام الغطاء الاخضر من اجل توسيع الأراضي الفلاحية بطريقة غير شرعية وعشوائية ندكر مناطق كل من أولاد أحبابة – الحروش ومنطقة بن عزوز وعزابة ، القل وكدا الإستغلال الفوضوي والمفرط في الرعي بالمناطق الجبلية اين تربى المواشي التي تعيش و تقتات على الغابات .

– صعوبة المسالك المؤدية إلى بعض الشواطئ و أحيانا انعدامها ووجود مصبات للصرف الصحي مباشرة في الشواطئ أيضا عدم توفر الحراسة على بعض الشواطئ التي تعد من أحسن وأجمل الشواطئ على مستوى الوطن .

– مشاكل تتعلق باهمال و تقصير في حماية المواقع الاثرية و التاريخية التي تشكل رموز و تاريخ و تتمثل في :

1– إنعدام أو نقص المسالك المؤدية إلى المعالم الأثرية .

2– أغلبية المعالم الأثرية غير محمية وغير مسيجة مما يجعلها عرضة للإتلاف .

3– وجود معالم أثرية لم يتم لحد اليوم إحصائها وتسجيلها في الجرد الإضافي للولاية وعليه لابد من إجراء حفريات لإبراز القيمة التاريخية لهذه المعالم .

4 – عدم الاهتمام بتفعيل متحف المجاهد الجهوي وإدراجه ضمن المقاصد السياحية للولاية حتى تبقى ثورتنا مرجع لكل الأجيال .

5 – فقدان الطابع الجمالي القديم الفاتن فروسيكادا لم تنتهج أي أسلوب معماري يمنحها طابع مميزا يمكنها من استقطاب الزائرين والسواح فالسائح غالبا ما يتأثر بالجانب المعماري للمباني التي لا ترقى إلى مستوى المدن السياحية ذات الطابع المعماري المميز لما لا مدينة تاريخية بمواصفات جديدة ، هنا نسجل مدينة واحدة حافظت على الطابع التقليدي و الشكلي للمدينة السياحية ، مدينة القل حيث أن الزائر يحس بالرؤية السياحية للمنطقة رغم بعض النقائص في مجال الخدمات السياحية .

– الفنادق الموجودة على مستوى بلدية سكيكدة لا ترقى إلى المستوى المطلوب على غرار الفنادق الموجودة بسطورة وبعض الفنادق القديمة في وسط مدينة سكيكدة سواء من ناحية الخدمات أو الأسعار أو النظافة ، كما تجدر الإشارة إلى وضعية الفنادق القديمة المغلقة واغير المستغلة بوسط المدينة والتي يقترح بإعادة الإعتبار لهاته الهياكل وتفعيلها لإنعاش السياحة بالولاية كما وضعية فندق بوقارون بالقل الذي يشهد إقبالا في فترة الموسم الصيفي أما باقي الفصول الأخرى فهو شبه مهجور .

– تفيد اغلب التقارير ان قطاع الصناعات التقليدية و هياكيل النشطات الحرفية لاتزال بعيدة عن الدور الدي انشات من اجلة فرغم كل اليات الدعم و التشجيع لتنشيط الصانعين و الحرفيين لتقديم الإضافة على غرار الأنشطة و المهرجانات و المعارض التي تساهم في توفير ثروة زائدة و ترويج للسلع بطريقة غير مباشرة و التي تعود بنفع على الجانبين المستثمر ة المنطقة من خلال التعريف الجيد بأهم مميزات المنطقة و لعل من بين العراقيل نوجزها :

1– عدم استغلال المراكز الموزعة في النشاطات الموجهة لها والتي أنشئت من أجلها .

2– عدم ربط بعض المراكز بشبكة الكهرباء .

3– إنعدام التهيئة الخارجية للمراكز مما يجعلها كهياكل مهملة .

4 – غياب روح المسؤولية في الترويج و تنويع المنتج السياحي .

5– يعتبر النقل شريان الحركة السياحية فغياب وسائل النقل ينفر المصطافين من اختيار وجهات سياحية دون اخرى حيث نجد بعض المناطق بالبلديات السياحية تعاني النقص وعدم وجود خطوط مباشرة تربط بالمحطة الرئيسية من 22 شاطئ مسموح للسباحة يوجد 11 شاطئ فقط مسخر به وسائل النقل .

المطلب الثالث : الافـــــاق و التطلعـــــات : سعت الجهات المحلية بولاية سكيكدة الى رسم صورة استشرفية للنشاط السياحي في مناطق النشاط السياحي للفترة المقبلة و التي من شانها تحديد وصيانة الموارد السياحية و الاستفادة منها في الحاضر و المستقبل باعتبار ان المنتج السياحي يقف على عمليتي الترويج والتسويق لتحقيق التوازن بين الأهداف الإجتماعية و الإقتصادية و البيئة ضمن إطار التنمية السياحية الشاملة ، خاصة وان العمل يحتاج الى تنسيق و تعاون بين مختلف القطاعات لإنجاح العمل السياحي وقد وصلت الجهات المعنية الى ضرورة اشراك الهيئات المحلية في تقديم مقترحات و افاق مستقبلية من شانها ان تحقق صناعة سياحية لكل منطقة بالولاية وقد كانت بعض الاقتراحات التي سجلتها اللجنة الولائية للتحضير للدورة العادية للسياحة سنة 2017 :

– منطقة أولاد حبابة بدائرة الحروش التي تحيطها تضاريس و مناظر طبيعية جبلية و التي تسعى لإقامة منتجعات سياحية على مستوى منطقة راس الماء و إنجاز مركب رياضي و فندق بأعالي الجبال التي تتميز بهواء نقي و مناظر خلابة في فصل الشتاء بعد تساقط الثلوج .

–منطقة أمجاز الدشيش بدائرة الحروش التي تقدمت بطلب اغادة الاعتبار للموقع التاريخي بجبل واد سطيحة المتضكمن محتشد يعود الحقبة الاستعمارية و ايضا إنجاز حظيرة تسلية بمرتفعات هدا الجبل م اجل تطوير السياحة الجبلية .

– منطقة عين شرشار عزابة تهيئة حمام الصالحين ليكون قبلة سياحية للزائرين المنطقة التي تشهد زخما في فصل الربيع على هده المنطقة .

– منطقة بني بشير تعمل على اقامة فندق العالية لاستقطاب الواخ خاصة وانها منطق على مدخل الولاية من الجهة الشرقية من شانها فتح الضغط على عاصمة الولاية و طلب اقامة مراكز للصناعة التقليدية .

– منطقة خناق مايو إلى الغرب من سكيكدة التي تعد من اجمل المناطق الطبيعية العدراء على المستوى الوطني حيث تسعى السلطات المحلية بطريقة عقلانية استغلال مساحات الراحة التي طور الإنجاز و العمل على تجهيزها و الاستفادة منها في الجباية المحلية مع التاكيد على ضرورة الاسراع في فتح الواطئ الرملية امام المصطافين و الدعوة الى ضرورة فتح المسالك و تهيئتها للوصول الى المناطق السياحية بكل راحة .

– منطقة الحدائق : الواقعة بمدخل سكيكدة من الجهة الغربية التي تسعى إلى تهيئة و تجسيد مناطق التوسع السياحي للنهوض بالقطاع السياحي و العمل على تحفز المستثمرين و تشجيعهم للاستغلال الامثل للفرص التاحة و العمل على تنويع المنتج السياحي و الخروج من دائرة السياحة الموسمية و التفكير في اقامة حديقة للتسلية على مستوى منطقة اللوحة كونها مطلة على مدينة سكيكدة .

– منطقة أولاد عطية تامل الجهات المحلي الى خلق مشروع سياحي على مستوى طريق الداموس المؤدي للبحر و إنجاز حديقة للحيوانات و التسلية و تكثيف الجهود بين كل الفاعلين للحفاظ على البيئة من التلوث و مخاطر الحرائق المحدقة و هنا يمكن الاشادة بالدور الكبير الدي تسجله مصالح الغابات في حماية الثروة الغابية من السرقة و التلف خاصة و أن هده المنطقة تشكل ثروة غابية متنوعة و مساحة طبيعية متميزة .

– واد الزهور إلى اقصى غرب سكيكدة منطقة عدرية لم تمتد إليها يد البشر بعد تشتهر بأجود أنواع البطيخ على مستوى ولاية سكيكدة المنتج الذي جعلها قبلة للالاف من تجار و السياح و الزائرين رغم عزلتها حيث تعكف الجهات المحلية لاقامة مخيمات على مستوى المناطق الغابية و تدعيم النشاطات الثقافية وإقامة التظاهرات للتسويق للمنطقة وتطوير السياحة بها .

مناطق بن عزوز و المرسى و بكوش لخضر الى الشرق من لاية سكيكدة التي تسعى الى تاهيل الشواطئ و التكفل بأشغال التهيئة التكميلية لواجهة البرية و العمل على خلق فضاءات للترفيه و التسلية و الخدمات على مستوى بحيرة الحاج الطاهر و فقا للدراسة الخاصة و طلب خلق قطب ترفيهي خدمي على مستوى سد زيت العنبة .

كما قدمت إقتراحات لتنمية الاقطاب السياحية و لتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة وتهدف إلى بعث مشاريع إستثمارية سياحية عبر كامل تراب الولاية :

1/ **المنطقة الوسطى** : إقتراح إنجاز مطار من أجل فك العزلة عن الولاية .

تشجيع وتطوير رياضة الغطس تحت الماء خاصة بجزيرة سيري جينا .

تطوير سياحة الأعمال وذلك بإنجاز هياكل للاستقبال ذات الجودة العالية .

تهيئة غابتي التسلية سطورة وفلفلة.

إعادة إحياء الأعياد المحلية .

2/ المنطقة الشرقية :تطوير السياحة العلمية وذلك بإنجاز معهد للأبحاث العلمية من أجل تنمية المنطقة الرطبة.

إنجاز محطة لتربية المائيات بواد الكبير .

3/ المنطقة الغربية: تطوير السياحة الترفيهية و الاستجمامية بالمناطق الجبلية(جولات ورحلات طويلة)

إنجاز محطة لتحلية المياه تامانار[1].

تسعى الولاية جاهدة لتطوير قطاع الصناعات التقليدية وزيادة مردوديته خاصة في أوساط الشباب لإنجاز مؤسسات حرفية تدفع بنشاط القطاع الحرفي و الصناعات التقليدية من خلال :

- تغيير الصورة الذهنية النمطية في أوساط الشباب من خلال القيام بحملات إعلامية ترويجية للقطاع و مختلف أنشطته .

- التعريف بالإجراءات التحفيزية المقدمة سواء كانت مالية كما عرضناه سابقا أو التكوين . في هذا المنطلق تنظم غرفة الصناعة التقليدية و الحرف لولاية سكيكدة دورات تكوينية في مجال إنجاز و تسيير المؤسسات المعتمد من طرف المكتب الدولي للشغل BIT هذا البرنامج التكويني يقدم في أكثر من 100 دولة عبر العالم و ينقسم إلى :

1- دورة تكوينية حول إيجاد فكرة مؤسسة تدوم 03 أيام .

[1] المخطط التوجيهي الولائي عن مديرية السياحة

2- دورة تكوينية حول إنجاز مؤسسة تدوم 12 يوم .

3- دورة تكوينية حول كيفية تسيير مؤسسة تدوم 10 أيام .

من بين الاليات كذلك المعتمدة لتطوير قطاع الصناعات التقليدية والحرفية :

نظام الإنتاج المحليSPL: هو مجموعة من المقاولين يجتمعون لتبادل الخبرات و التفكير معا في المشاكل المشتركة بينهم أو التطلعات المتوخات ، فيما بينها من خلال النشاطات المشتركة(إنتاج،تكوين،تسويق،تموين وغيرها) قصد تخفيض تكاليف ومن جهة أخرى هو عبارة عن عملية التفاعل بين المؤسسات ومحيطها الخارجي والهيئات والمتعاملين الإقتصاديين المحليين المتواجدين في نفس الرقعة الجغرافية(إدارات،مؤسسات التمويل،التكوين،الجامعات) وبهدف تحقيق التطور الإقتصادي المحلي المستدام.

* أهمية الإنتاج المحلي : يساعد هذا النظام على :

- بالنسبة للمؤسسات : تشمل
  - تنشيط عملية الإتصال والشراكة بين المؤسسات
  - تواصل أحسن مع مختلف الهيئات.
  - طرح المشاكل والمساهمة في الحلول بطريقة جماعية.
  - تطوير المؤهلات والكفاءات المهنية والتسييرية عن طريق تبادل الخبرات.
  - إنجاز شبكات تعاون بين المتعاملين.
  - تحسين القدرات التنافسية ورفع الحصص السوقية.
- بالنسبة للهيئات المحلية: تشمل
  - المشاركة في التنمية المحلية باستحداث مناصب الشغل.
  - المحافظة على استقرار المتعاملين في إقليمهم وجذب متعاملين آخرين.
  - خلق عوامل الإنجذاب الأحسن نحو الإقليم واستحداث قطب اقتصادي.
  - الإستقرار الإجتماعي.

من أهم إنجازات النظام :

- إنضمام أكثر من 85 ناشط في مجال الرخام.
- إنجاز الجمعية المهنية لحرفي الرخام.
- مراسلة السلطات الولائية وكل المؤسسات لتخصيص حصة الرخام من المشاريع.
- تنظيم الصالونات الوطنية للرخام.

- إجراء دورة تكوينية بالتنسيق مع المؤسسة الوطنية للرخام.[1]

إلى جانب هذه الاقتراحات و المساعي التي قدمتها اللجهات المحلية وفق الامكانات و الخصوصية المميزة لكل منطقة و مدى سعيها الى تحقيق القفزة في المجال السياحي هناك نقاط اخرى يجب الاهتمام بها و اعطائها قسط من الرعاية فيما يجب تخطي بعض العوائق التي من شانها الحد من تحقيق الاهداف المرجوة ندكر :

– ضرورة تفعيل مستوى التنسيق بين المديريات دات الصلة بالعمل السياحي " مديرية السياحة و مديرية الثقافة و مديرية الصناعة التقلدية و الحرف و مديرية البيئة و الغابات "في اعدا د المخطط التوجيهي لتطوير العمل السياحي .

– تشجيع السياحة الغابية بخلق مناطق ترفيهية غابية و إنجاز حضائر للتسلية عبر البلديات و العمل على تكثيف حملات التشجير ، يدكر أنه إنطلق نهاية السنة الفارطة عبر اقليم الولاية في البحث عن أماكن تسمح بإقامة مثل هده المراكز التي من شأنها خلق فضاءات للراحة العائلات و متنفسا لها .

– إعادة الإعتبار للشواطئ المهجورة في الظروف الأمنية من خلال فتحها و تهيئتا و القضاء على النقاط السوداء كرمي القمامة في الواجهة و ترك مصبات المياه القدرة في وجه المصطافين و ما تتركه من أثر سلبي في نفوس الزائرين الذين يبحثون عن أماكن الراحة و النقاء .

– العمل على خلق أماكن إيواء جديدة تراعى فيه عدة جوانب على غرار القرب من أماكن الاستجمام و مراعاة الفوارق بين الأفراد من خلال خلق غرف للكل المستويات كتوفير المخيمات دور الشباب و فنادق بمختلف النجوم حتى تتاح الفرص للكل الى جانب ضرورة التكوين الجيد في استقبال الزبائن وتوجيههم و توفير لهم الظروف الجيدة .

– تنمية الصناعات الحرفية ذات الطابع التراثي وتلك المرتبطة بشكل مباشر بدعم الصناعة السياحية، وتحديد المواقع المخصصة والصالحة للاستثمار السياحي وتوفير سبل إقامتها لما تشكله من أهمية وروابط التنمية السياحية: تشمل:

– توسيع الاهتمام بالأنشطة الحرفية و الصناعات التقليدية و اعطاء مزيدا من الفرص لذوي الحرف المتميزة و العمل على مرافقتهم وتدعيمهم و السهر حل مشاكلهم و الترويخ لانشطتهم وحثهم على المشاركة في المعارض و فتح المراكز المغلوقة و المساهمة في التعريف بالتراث المحلي .

– العمل على إشراك الفواعل ذات العلاقة بالأنشطة السياحية في التوعية و الترويج بالمؤهلات السياحية بالولاية على غرار الدواوين و الجمعيات النشطة في المجال و مؤطري الوكلات و الفنادق و كل الهياكل دات الصلة بالعمل السياحي لتشكيل لحمة متجانسة تسهر على ترقية العمل السياحي .

من خلال ما تم عرضه من واقع الإستثمار السياحي ومختلف المشاريع التنموية نجد حصيلة نشاط المشاريع الإستثمارية في المجال السياحي التدي قدر ب 60 مشروع معتمد من طرف الوزارة بمبلغ اجمالي 78087.01 دج رغم الصعوبات و

[1] غرفة الصناعة التقليدية ، مرجع سبق ذكره ، ص6-7

العراقيل المختلفة فقد ساهمت هده المشاريع في زيادة عدد اليد العاملة موفرة 4449 وتضاعفت عدد الوافدين من السياح مقارنة مع سنوات الاخيرة التي شهدت تراجعا مخيفا بسبب الجانب الأمني و عزوف السياح اختيار مدن و شواطئ بلديات سكيكدة كغيرها من مدن الجائر ككل و لعل هدا التحول الايجابي من شانه ان يضمن التكامل الامثل للحاجيات السياحية لجميع السائحين من مختلف المستويات في بيئة متوازنة اخد فيها بعين الاعتبار مصالح السكان المحليين و هنا يكون قد حقق طريق المستقبل وهو مرحلة من مراحل تحقيق هدف اكبر هو التنمية الشاملة خاصة وأن مصالح الولاية و القائمين النشاطات السياحية و قطاع السياحة ككل شجعوا على الإستثمارات الكبرى التي حظيت بها الولاية على غرار فندق روايال توليب الذي يحتوي على غرف فاخرة ، شاليهات ، غرف خاصة vip ، حديقة مائية marina d'or مسبح .... وقد تم تشييده بشراكة اسبانية تركية بتكلفة تقدر ب 159585400000دج ، كما ستحظى بنزل حظري 05 نجوم . وقرية سياحية كما ستسفيد الولاية من قرية سياحية ذاخل منطقة التوسع السياحي لبن مهيدي ترجع للمستثمر spa siahaعلى مساحة تقدر ب 130000م^2 و بمبلغ قدر ب 7320 مليون دينار جزائري بداية الأشغال سنة 2014 تاريخ المقدر للنتهاء اوث2019نسبة الإنجاز 70 % عدد الاسرّة 1662 منها 115غرفة+10 suite ، قاعة للمحاضرة 320 مقعد ، 165 سكن ، مركز تجاري ، قاعات للترفيه تضم قاعة للبولينغ ، مسرح على الهواء الطلق 1500 مقعد ، قاعة العاب ، مطاعم ، اروقة خاصة ...وسيكون هذا المشروع دعم للتنمية المحلية حيث سيوفر 1500 يد عاملة .

الشكل رقم 10 : نموذج لقرية سياحية ذاخل منطقة التوسع السياحي بن مهيدي للمستثمر spa siaha .

المصدر : مديرية السياحة و الصناعات التقليدية

ألزمت وزارة الداخلية والجماعات المحلية الولاة في المدن الساحلية بتاريخ 13 جوان 2017 باحصاء مختلف الأنشطة السياحية بغية ضمان تحصيل جميع الضرائب و الإتاوات المستحقة التي تخصها كضريبة الاقامة المخصصة للفنادق وهذا لما تذره من عوائد اقتصادية في زيادة مساهمة السياحة في الناتج القومي الإجمالي وتطوير القطاع السياحي ، كما أوصت باشراك الوكالات السياحية سواء على مستوى الولاية أو أي مستوى تأخر من أجل ضمان ترقية المنتوج السياحي .

كل هذه الإجراءات و التحديات التي إعتمدتها عليها مصالح ولاية سكيكدة للنهوض بالقطاع السياحية و تشجيع الإستثمار و الوقوف على أهم العراقيل التي تقف أما النهوض بهدا القطاع الحساس و منه تحقيق التنمية المحليه عبر ربوع ولاية سكيكدة .[1] (ينظر للملحق رقم 08 ، ص07)

[1] تعليمة وزارة الذاخلية ، مرجع سابق. ص 07

الخاتمة

أصبحت السياحة في السنوات الأخيرة تحتل مكانة بارزة ضمن الإستراتيجيات والخطط الكبرى لتحقيق التنمية الإقتصادية ، الإجتماعية و الثقافية و البيئية ، حققت دولا عديدة نهضتها الإقتصادية من اختيارها الإستثمار في قطاع السياحة وعدم التركيز على المواد الطبيعية الأولية كما هو الحال في الجزائر، تأخر الإهتمام بهذا القطاع في بلادنا رغم أسبقيته إلى فتح مجال الإستثمار في هذا القطاع الحيوي من خلال وضع الإطار القانوني لذلك بدءا من فترة الإستقلال من أجل استغلال الإمكانيات السياحية الضخمة التي تمتلكها الجزائر ومع هذا هذا لاترقى السياحة في بلدنا إلى المستوى المرجو نتيجة توجه الدولة أنذاك نحو الإقتصاد المركزي، عرفت بعد هذه الفترة ركودا نتيجة إفلاس الكثير من المؤسسات العمومية نهاية الثمانينيات من جهة وعدم قدرة الدولة على مجابهة متطلبات المجتمع من جهة ثانية.

تقلص دور النشاط السياحي في هذه المرحة لعدم وجود القوانين التي تنظم هذا القطاع ليظهر الإهتمام به في المرحلة اللاحقة بتوجه الجزائر نحو الإقتصاد الحر وظهور القطاع الخاص على الساحة الإقتصادية و تفعيل دوره في دعم العمل التنموي الأمر الذي فتح الباب لإعادة ضخ دماء جديدة في عروق هّا القطاع من خلال سلسلة من القوانين و التشريعات لجلب و تطوير الإستثمار وطنيا و محليا عن طريق منح امتيازات وضمانات والدعوة إلى المساواة في المعاملة بين المستثمر الوطني وبين المستثمر الأجنبي، إلى جانب التزامها بما تنص عليه مختلف الإتفاقيات الدولية التي انضمت إليها الجزائر

سعى المشرع الجزائري إلى مسايرة التطورات الحاصلة داخليا و خارجيا رغم ما عرفته الجزائر من فتور دام عشريتين- بفعل الظروف الأمنية من جهة وتدهور الوضعيتين الإجتماعية والإقتصادية من جهة أخرى- عاد نشاط هذا القطاع القطاع نسبيا وبشكل متفاوت بين ولاية وأخرى،

تمثل البيانات المتحصل عليها من واقع الإستثمار في ولاية سكيكدة توجه الدولة والسلطات المحلية للمنطقة إلى استغلال الموارد السياحية الكبيرة التي تزخر بها المنطقة كما تطرقنا له و كقطب سياحي بامتياز ، ساهمت المشاريع والمخططات الإقليمية في المجال السياحي فيتقلد هذه الولاية مصاف الولايات السياحية الأكثر استقطابا للسائح وتطمح روسيكادا غلى استقطاب السائح الجنبي من خلال تفعيل جوانب افستثمار في هذا القطاع.

تراهن السياسة المعتمدة في هذه الولاية على القطاع السياحي كمورد اقتصادي بديل لتحقيق التنمية المحلية ودعم الإقتصاد الوطني ككل من خلال تشخيص مكامن القوة و الضعف و مستوى تقدم المشاريع في الولاية بالمقارنة مع باقي الولايات وكذا التعرف على الأداء السياحي على المستوى الوطني و ما يتوقع من تنمية أفقية.

اجتهدت السلطات المحلية بالمنطقة في تفعيل مجموعة من المشاريع إلى جانب البرامج و الخطط التنموية الموجهة لقطاع السياحة على غرار مناطق التوسع االإحدى عشر التي انطلق في إنجاز مشاريعها و الإستثمار فيها فعليا بعدما صودق رسميا على أربع مناطق سياحية للاستثمار خاصة أن هده المخططات قد راعت في إعدادها وتصميمها كل كل التوازنات والإعتبارات التي تساهم في تنمية الولاية و تحافظ على حقوق الأجيال القادمة إذا تحمل بعدا استداميا إذا ماتم مراقبة تنفيذعا واقعيا.

لمسنا أيضا حجم الإستثمارات السياحية الموسعة التي انطلق في تجسيدها خارج المخطط التوجيهي والتي ستشكل حتما دعما تنمية المحلية بالولاية وتحفيزا للمستثمرين و الراغبين في افقتداء بتجربة هذه الولاية الجميلة بكل المقاييس ، رغم ذلك يعاني قطاع السياحة في هذه الولاية على غرار باقي ولايات الوطن من صعوبات عديدة يمكن تلخيصها في :

— عدم مرونة التشريعات والقوانين المنظمة لنشاط السياحة على المستوى المركزي كما المستوى المحلي الأمر الذي يُقلل من أهمية البدائ والمقترحات المقدمة في هذا الشأن وعدم تفعيل المبادارات الجادة من أجل الإستثمار في مجالات عديدة.

– عدم حصر الإمكانات الفعلية التي تمتلكها المنطقة من أجل تفعيل الإستثمار في المقومات الخاصة للمنطقة في ظل غياب مكاتب الدراسات والإستشارة حول خصوصية المنطقة وما يلائمها من إستثمار ورغم ظهور المخططين التوجهيين المذكوين في دراستنا عادة ماتفتقد أغلب المشروعات إلى استراتيجية نوعية.

– عدم تفعيل دراسات الجدوى الإقتصادية من المشروعات المزمع اعتمادها مستقبلا لغياب أفق تنموية استشرافية تراعي أهمية الإستثمار السياحي على التنمية المحلية.

– غياب ثقافة الإستثمار في القطاع السياحي لدى القائمين على تسيير قطاع السياحة في المنطقة رغم أهميته في زيادة الجباية المحلية وتحسين حياة المواطنينن يمكن تبرير ذلك بانعدام السلوك السياحي لدى هذا المسير من جهة ولدى المواطم من جهة أخرى.

– عدم تفعيل الجهاز الرقابي القادر على متابعة عمليات صرف أموال الإستثمار وتقييم الأداء الإستثماري وإعادة رسم الخطط والسياسات البديلة في اختيار المشاريع افقتصادية التي ستفيد المنطقة واالمجتمع ككل .

السياحة اليوم هي تلك الوظيفة العلمية بمفهوم رجال الإقتصاد ولايتم الإستثمار فيهايشكل عشوائي بل يجب :

– خلق ثقافة سياحية في أذهان القائمين على المؤسسات السياحية من خلال الوكالات السياحية و مسيري الفنادق و أعضاء الجمعيات السياحية و أفراد المجتمع المحلي ككل لأن الترويج لجذب السياح و ليس بالأمر

البسيط بل يحتاج إلى تكاثف الجهود و الجماعية وهو ما من شأنه تشجيع و تحفيز الإستثمار السياحي في بلادنا وعلى الخصوص في الولاية محل الدراسة وهي الولاية التي تمثل بامكاناتها الطبيعية و التاريخية و الثفافية قطبا حضاريا و قبلة سياحية واعدة.

– تفعيل السياسات التنظيمية و الإدارية المشجهة على احترام المشاريع الإستثمارية، دراستها وتقديم الدعم اللوجيستيكي.

– ضرورة تعاون القطاع الخاص كما العام في افستثمار في هذا القطاع من خلال ايجاد أليات عمل مشتركة بينهما .

– دراسة العائد المتوقع من الإستثمار في هذا القطاع باستحضار نماذج الدول الناجحة في ذلك من أجل خلق بيئة تحفيزية.

قائمة الجداول

قـائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	حصيلة خروج المواطنين عبر الحدود الجزائرية	88
2	حصيلة دخول الأجانب للحدود الجزائرية	88
3	حصيلة الحضيرة الفندقية على المستوى الوطني	89
4	تطور عدد الوكالات السياحية والاسفار	89
5	حصيلة عدد الشواطئ والمترددين عليها	90
6	عدد المنخرطين في مخطط الجودة	90
7	جدول يحدد معطيات الصناعات التقليدية عدد الحرف و التعاونيات و المؤسسات و ما توفره من مناصب عمل	91
8	وضعية المشاريع السياحية 2013	82
9	وضعية المشاريع السياحية 2014	92
10	وضعية المشاريع السياحية 2015	93
11	وضعية المشاريع السياحية 2016	93
12	وضعية المشاريع السياحي2017	94
13	دوائر و بلديات سكيكدة	102
14	توزيع حرف الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية عبر بلديات ولاية سكيكدة	111-110
15	بطاقة فندقية	113-112
16	الوكالات المتواجدة بولاية سكيكدة	115-114

17	عدد الدواوين على مستوى الولاية	121
18	يبين مختلف الدوائر والبلديات القطب السياحي الخاص بقطاع الوسط	123
19	يبين مختلف الدوائر والبلديات للقطب السياحي الخاص بالقطاع الشرقي	124
20	يبين مختلف الدوائر والبلديات القطب السياحي الخاص بالقطاع الغربي	124
21	مناطق التوسع السياحي في الولاية	125
22	يبين المساحة وعدد الأسرة المحتمل توفيرها في مناطق التوسع المصادق عليها	126-125
23	برنامج الدعم الإقتصادي 2010 - 2014 توزيع الغلاف المالي لسنة 2014	131
24	بعض المشاريع الكبرى الجاري إنجازها عبر بلديات سكيكدة	134-133
25	طاقة الإستيعاب على مستوى فنادق ولاية سكيكدة	137-136-135
26	سجلات التوافد على الفنادق سنويا	138
27	مشاريع فنادق قيد الانجاز	139
28	مشاريع فنادق توسعة وإعادة تهيئة	140
29	عدد المشاريع ومايتوقع بعد منحها	140
30	عدد المشاريع داخل وخارج مناطق التوسع السياحي	142-141
31	منح إستغلال أجزاء من الشواطئ وفق حق الإمتياز	144
32	مختلف النشاطات الترفيهية والثقافية على مستوى الشواطئ و الساحات العمومية	146

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	مختلف الإحصائيات للسياحة الدولية خلال فترة 2017	11-10
2	المتعاملون الشركاء الخمسة لتحقيق أهدف المخطط التوجيهي للتهيئة	74
3	نموذج عن مخطط جهاز التشاور المحلي	81
4	خارطة شاملة لكل بلديات	103
5	خريطة سياحية لولاية سكيكدة تبين أهم المناطق والآثار	118
6	الهيكل تنظيمي لمديرية السياحة و الصناعة لولاية سكيكدة	119
7	مختلف مناطق التوع السياحي	128
8	مناطق التوسع السياحي المقترحة	128
9	أعمدة بيانية توضح توزيع الفنادق على البلديات	138
10	مشروع القرية السياحية داخل منطقة التوسع السياحي بن مهيدي	156

قائمة المراجع

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربية

أولا المجلات :

1/ صحراوي تاج الدين و السبتي وسيلة ، "**السياحة في الجزائر بين الواقع و المامول ، مجلة نماء للإقتصاد و التجارة**" ، العدد الثاني ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، العدد الثاني ، 2015

10/ الهيئة العامة للسياحة و التراث الوطني ، "**مجلة البرامج و المنتجات السياحية السعودية– تنوع و ثراء**" ، السعودية ، 2015

2/ حضري فضيل ، وهيبة بوربيعين ، "**التنمية السياحية بالجزائر ، مجلة علوم الانسان و المجتمع**" ، جامعة تلمسان ، الجزائر العدد 10 ،سنة 2010

3/ زايد مراد ، "**الإستثمار السياحي تحليل الوضع الدولي وصعوبات بيئية**" ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الإقتصادية ، جامعة الجزائر ،المجلد 7 ، العدد 5 ، الجزائر ، 2018

4/ سعيداني رشيد،" **أهمية االإستثمار السياحي في التنمية الإقتصادية**" ، مجلة البشائر الإقتصادية ، المجلد **الثالث** ، العدد 2 ،الجزائر ، 2015

5/ دريدي منيرة ، حروش سلمى، "أهمية ترقية السياحة الريفية في تحقيق التنمية الريفية بالجزائر" ، **مجلة أبحاث ودراسات التنمية**" ،العدد 6 ، الجزائر ، 2008

6/ سويتم فاطمة ،" **الصناعات التقليدية كمصدر لترقية السياحة و االإستثمار السياحي منطقة أهقار**"،مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية و الإقتصادية ، المجلد 7 ، العدد 5 ، المركز الجامعي لتمنراست ،الجزائر ، 2018

7/ عبد الناصر عبد الرحمن الزهراني، كباشي حسين قسيمة ،" **الإستثمار السياحي في محافظة الملا ، مركز المعلومات و الأبحاث السياحية** "، الجزائر ، 2008

8/ المنظمة الدولية للعمل ، **دليل الحد من الفقر** ، ط 2 ، 2012

الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني ،" **مجلة برامج ، البرامج و المنتجات السياحية السعودية** "، السعودية ،2015 .

ثانيا– الملتقيات :

1/ فقير سامية ، "**واقع االإستثمار السياحي بالجزائر و تاثيره على السياحة الداخلية**" ، الملتقى العلمي الوطني العاشر حول واقع السياحة في الجزائر و سبل تطويرها ، كلية العلوم الإقتصادية ،جامعة البويرة ، الجزائر ، جانفي 2018 .

2/ محمد عبد الموجود الحفناوي و محمد جلال استانبولي ، **الشراكة المجتمعية كمقوم استراتيجي للتنمية السياحية لملتقى العمران السياحي في المناطق الجبلية** ، كلية العمارة والتخطيط ، الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني بالتعاون مع وزارة الشئون البلدية والقروية والمعهد العربي لإنماء المدن وأمانة منطقة عسير ، السعودية ، الجزائر ، 2017 .

ثالثا التقارير :

1- وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة ، **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية م.ت.ت.س sdat2025** ،الكتاب 2 : المخطط الاستيراتيجي : الحركيات الخمسة وبرامج الاعمال السياحية ذات الأولوية ، الجزائر ، جانفي 2008

2- الدورة العادية الأولى للمجلش الشعبي الوطني ، **ملف السياحة واقع وأفاق** ، سكيكدة ، 2017

3- غرفة الصناعة و الحرف ، دليل الحرفي ، الجزائر

4- ديوان ولاية سكيكدة ، حوصلة مشاريع 2010، سكيكدة ، 2015

4- ديوان ولاية سكيكدة ، مونوغرافيا ولاية سكيكدة ، الجزائر ، 2015

6- ديوان ولاية سكيكدة عن مديرية السياحة و الصناعات التقليدية ، تقرير ولائي عن موسمس الإصطياف ، 2017

7- ديوان ولاية سكيكدة ، نبذة تاريخية عن ولاية سكيكدة .

رابعا القوانين و المراسيم :

1/ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، قانون رقم 03-01 مؤرخ في 17 فبراير سنة 2003 ،يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة ، العدد 47 ، 2003

2/ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية قانون رقم 03-02 مؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بتحديد القواعد العامة للإستعمال و الإستغلال السياحيين للشواطئ ، العدد 11 ، 2003

3/ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية قانون رقم 03-03 مؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بقواعد حماية و تهيئة و ترقية و تسيير مناطق التوع السياحي و المواقع السياحية ، العدد 11 ، 2003

4/ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية القانون رقم 16- 09 مؤرخ في 3 أكتوبر 2016ا المتعلق بترقية الإستثمار ، العدد46 ، 2016

5/ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المرسوم التنفيذي رقم 06-325 مؤرخ في 18 سبتمبر سنة 2006 يحدد قواعد بناء المؤسسات الفندقية وتهيئتها، العدد 58 ،006 6/ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، مرسوم تنفيذي رقم 10-186 مؤرخ في 14 يوليو سنة 2010، يعدل ويتمم المرسوم تنفيذي رقم 2000-48 مؤرخ أول مارس سنة 2000 الذي يحدد شروط وكيفيات إنشاء وكاالت السياحة وأألسفار واستغاللها ، العدد 44 ، 2010

7/ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ' مرسوم تنفيذي رقم 07-69 مؤرخ 19 فبراير سنة 2007 ،يحدد شروط وكيفيات منح امتياز استعمال واستغالل المياه الحموية ، العدد 13 ، 2007

8/ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية مرسوم تنفيذي رقم 04-111 مؤرخ في 13 أبريل سنة 2004 يحدد شروط فتح ومنع الشواطئ للسباحة. ، العدد24 ، 2004

9/ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية قانون رقم 11 – 11المؤرخ في 28 ديسمبر 2011 المتضمن قتنون المالية التكميلي لسنة 2011 الصادر في 20 يوليو 2011، العدد 40

10/ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، مرسوم تنفيذي رقم 16-05 مؤرخ في 10 يناير سنة 2016 يحدد صلاحيات وزير التهيئة التهيئة العمرانية العمرانية والسياحة والسياحة والصناع والصناعة التقليدي التقليدية .العدد 02 ، 13 جانفي 2016،

11/ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، مرسوم تنفيذ تنفيذي رقم 10- 256 مؤرخ في 20 أكتوبر سنة 2010 يحدد مهام المفتشية العامة العامة لوزارة لوزارة السياحة والصناعة التقليدية التقليدية وتنظيمها وسيرها.، العدد 63 ،26اكتوبر2010

12/ مرسوم تنفيذي رقم 92-402 مؤرخ في 31 أكتوبر سنة 1992 ، يعدل و يتمم المرسوم رقم 88-214 المؤرخ في 31 أكتوبر 1988 و المتضمن إنشاء الديوان الوطني للسياحة و تنظيمه ، العدد 79 ، 2نوفمبر 1992

13/ قانون رقم 03-01 مؤرخ في 17 فيفري 2003 يتعلق بالتمية المستدامة للسياحة ، العدد 11 ، 19 فيري 2003

14/ مرسوم مرسوم تنفيذ تنفيذي رقم 12-210 مؤر مؤرخ في 9 مايو سنة 2012 يحدد القانون القانون الأساسي الأساسي النموذجي للمعهد الوطني للفندقة والسياح والسياحة.، العدد 29 ، 13 ماي 2012

15/ مرسوم تنفيذي رقم 13 – 376 مؤرخ في 9 نوفمبر 2013 ، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 94-255 المؤرخ في 17 غشت 1994 و المتضمن إنشاء المدرسة الوطنية العليا للسياحة، العدد57 ، 13 نوفمبر2013 ، ص16

16/ مرسوم تنفيذي رقم 2000-47 مؤرخ في 1 مارس 2000 ، يحدد تنظيم اللجنة الوطنية لإعتماد وكالات السياحة و الأسفار وسيرها .

17/ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، قانون رقم 10-02 مؤرخ في 29 يوليو2010 ، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ، العدد 61 ، 21 أكتوبر 2010

خامسا المذكرات:

1- أونيسي خالد ،" **الترويج عبر وسائل الإعلام و دوره في بناء الوعي السياحي وعلاقتها بالتنمية المحلية** "، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر ،جامعة وهران ، تخصص الاعلام و الاتصال ،الجزائر ، 2006

2- زايدي فتح الله ، "**الضمانات القانونية للاستثمار السياحي في الجزائر**" ، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر ماستر ، قسم الحقوق ، تخصص قانون عمال ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، سنة 2015

3- سامية لحول، "**تنمية السياحة في الجزائر و استدامتها ضمن برنامج الإستثمارات العامة 2010 – 2014**"، أبحاث المؤتمر الدولي، مدارس الدكتوراه ، جامعة سطيف 1 ،الجازئر ، 2013

4- طيبي محمد امين ،" **الضوابط القانونية للاستثمار السياحي بالجزائر**" ، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر ، قسم الحقوق ، جامعة سعيدة، الجزائر ، 2015

5- محمد بلخير ،" **التنمية المحلية و إنعكاساتها الإجتماعية** "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر ، تخصص علم الاجتماع ، جامعة الجزائر ، 2004

6- ميساء داود اسبر، "**تفعيل دور السياحة في التنمية الريفية**" ، بحث مقدم للحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد والتخطيط ، جامعة تشرين ، سوريا ، 2014

7- وزاني محمد ، **'السياحة المستدامة : واقعها و تحدياتها بالنسبة للجزائر"** ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر ، معهد العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص تسويق الخدمات ، الجزائر ، 2010.

سادسا المقابلة :

مقابلة مع السيد رئيس مصلحة السياحة بمكتبه بتاريخ 21 ماي 2019 ، الحادية عشر .

مقابلة مع السيد م.بعبوش ، رئيس جمعية السياحة الثقافية و الصناعة التقليدية، مقر الجمعية ، 11 ماي 2019 ، العاشرة صباحا

مقابلة مع السيد رئيس مصلحة السياحة بمكتبه بتاريخ 21 ماي 2019 ، الحادية عشر .

مقابلة مع السيد م.بعبوش ، رئيس جمعية السياحة الثقافية و الصناعة التقليدية، مقر الجمعية ، 11 ماي 2019 ، العاشرة صباحا

المراجع بالغة الأجنبية

. edition a tout France , tome 11 **Tourisme et développement durable** ,France ,

Tourism Industry Association of Canada and Visa Canada , **l'industrie touristique canadienne** , rapport special 2012

مواقع إلكترونية

1- مفاهيم عامة حول التمويل و االإستثمار السياحي ، these et memoires,universite mohamed khider , biskra,thesis.univ-biskra.dz،

2- Unwto.org المدونة العالمية لآداب السياحة

3- https://aawsat.com/home/article/12408361

4-http://www.radioalgerie.dz

5-el-massa.comوكالة الأنباء الجزائرية

6-https://www.turkpress.co/node/40001

7-http://academy.unwto.org/fr/content/programmes-de-lacademie-de-lomt/

8- http://www.arab-tourismorg.org/research، محمد خليفة صديق ، دور المجتمع المدني في النهوض بالسياحة ، جامعة إفريقيا العالمية ، الخرطوم ، ص10

/10https://www.univ- alger.dz/ojs/index.php/LesAnnales/article/view/32/ كحيل حياة ، اليات إستغلال العقار السياحي الموجه الإستثمار ، حوليات جامعة بليدة ، الجزء الأول ، العدد30 ، 2016

10-www.mawdo3.org

11- https://www.government.ae/ar-AE/information-and-services/visiting-and-exploring-the-uae/travel-and-tourism -12

13- أفضل عشر فناذق صديقة للبيئة 2018 15/ https://voyagearabia.com/

14/ https://www.mota.gov.jo/contents/Professional_AssociationsAr.aspx-

15/https://step.unwto.org/fr/content/les-sept-mecanismes-st-ep

https://www.mta.go.dz-16

www.wikipedia.com/algeria map of koppen climate classification-17

18-http://mansour-hadjeres.over-blog.com/2015/07/55a312ac-803f.html

19-وزارة_السياحة_والصناعات_التقليدية_(الجزائر)/https://ar.wikipedia.org/wiki

20- السياحة_في_الجزائر https://ar.wikipedia.org/wiki/

http://pci-algerie.dz/fr/definition_pci?language=ar-21

22-http://www.unesco.dz/index.php/ar/culture-et-communication-le-patrimoine-mondial-immateriel

23- www.andi.dz

https://www.m-culture.gov.dz/mc2/ar/festival2.php-24

25-https://www.albayan.ae/economy/local-market/2017-04-16-2916309.

26- المهرجانات المغربية قبلة سياحية عالمية /2/ https://www.alaraby.co.uk/supplements/2015/2/4

27-http://media.unwto.org/fr/press-release/2018-04-23/forte-demande-tourisme-emetteur-sur-les-marches-tant-traditionnels- de-

28- 26/4/2018 https://oktob.io/posts/12371

29- https://www.lonelyplanet.com/news/2018/11/09/worlds-most-touristy-city-by-gdp

30- دور مؤسسات المجتمع المدني في نهضة السياحة https://elbasharyer.com/2286198/2019/04

31- https://www.booking.com/fivestars/city/ae/abu-dhabi.ar.html

الفيديو :

1- طلال الحريقي ، التدريب و التأهيل و تأثيره على السياحة ، الهيئة العامة للسياحة و التراث ، د53-55 ، www.stimm.gov.sau, 2016

فهرس الملاحق

فـهـرس المـلاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	فندق قصر الامارات أبو ظبي	**32**
02	فندق ماريوت أبوظبي الفرسان	**32**
03	منتجع cristal Mountain (ميشيجان)	**39-38**
04	منتجع زراعي Rancho Margot(كوستاريكا)	**39**
05	صور لولاية سكيكدة	**105**
06	صور لشواطئ سكيكدة	**104**
07	التقرير الولائي لموسم الإصطياف 2017	**143**
08	تقرير لوزارة الداخلية الموجهة لمختلف ولاة الوطن	**156 ،144**

الملاحق

الملحق رقم 01 : فندق قصر الامارات أبو ظبي

الملحق رقم 02 فندق فندق ماريوت أبوظبي الفرسان

المصدر : https://www.booking.com/fivestars/city/ae/abu-dhabi.ar.html

الملحق رقم 03 منتجع cristal Mountain (ميشيجان)

الملحق رقم 04 منتجع زراعي Rancho Margot(كوستاريكا):

المصدر : https://voyagearabia.com/ 2018 أفضل عشر فنادق صديقة للبيئة

الملحق رقم 05 صور لولاية سكيكدة

المصدر : أرشيف ولاية سكيكدة

الملحق رقم 06 صور لمختلف شواطئ سكيكدة

المصدر : مديرية السياحة و الصناعات التقليدية

الملحق رقم 07 التقرير الولائي لموسم الاصطياف **2017**

تقرير حول الموسم الصيفي 2017

1- التحضيرات الخاصة بالموسم الصيفي

يعتبر موسم الاصطياف حدثا هاما بولاية سكيكدة ولانجاحه تبدل السلطات المحلية جهودا جبارة من اجل اشباع رغبات المصطافين وتحسين ظروف استقبالهم وتتمثل هذه الجهود اساسا في :

❖ اجتماعات اللجان المكلفة بتحضير موسم الاصطياف :

- اجتماع يوم 2017/03/13 تم عقد اجتماع اللجنة الولائية المكلفة بتحضير و متابعة موسم الاصطياف بمقر الأمانة العامة للولاية تم خلاله التنصيب الرسمي لهذه اللجنة المنشاة بموجب القرار الولائي رقم :320 المؤرخ في 09 مارس 2017 وعرض الحصيلة النهائية لموسم الإصطياف 2016 و تسطير الخطوط العريضة لتحضير موسم الإصطياف 2017
- اجتماع مجلس الولاية المنعقد يوم 2017/03/30 تحت رئاسة السيد الوالي وخصص من اجل تحضير الموسم الصيفي 2017 واهم النقاط الواردة به انشاء لجنة ولائية تشرف على مسابقة اجمل شاطئ مسموح للسباحة بولاية سكيكدة خلال الموسم الصيفي 2017 بموجب القرار الولائي رقم 571 المؤرخ في 26 افريل 2017 .

❖ خرجات اللجان المكلفة بتحضير موسم الاصطياف :

- خرجات اللجنة الولائية المكلفة باقتراح فتح و منع الشواطئ للسباحة الى شواطئ الولاية أيام 29 و30 نوفمبر و 07 ديسمبر 2016 بغرض اقتراح عمليات تهيئة و تجهيز الشواطئ ، و كذا اقتراح فتح شواطئ اخرى للسباحة
- خرجات اللجنة المكلفة بتحضير ومتابعة موسم الاصطياف 2017 : لضبط قائمة الشواطئ المقترحة للفتح خلال هذا الموسم قامت هذه اللجنة باجراء زيارات ميدانية الى شواطئ الولاية لمعاينة حالتها من حيث قابليتها لاستقبال المصطافين لاسيما من حيث التجهيزات المتوفرة وصلاحيتها وعمليات التهيئة وفق برنامج خرجات ايام 09 -11-13 افريل2017.
- خرجات اللجنة المكلفة بتحضير ومتابعة موسم الاصطياف 2017 : أيام 08- 09- 15 ماي 2017 إلى شواطئ الولاية للوقوف على آخر تحضيرات الموسم الصيفي واقتراح الشواطئ المسموحة للسباحة والممنوعة من السباحة .
- خرجة ميدانية على مستوى الشريط الساحلي لتحضير موسم الاصطياف يوم 13 ماي 2017

الملحق رقم 08 تعليمية وزارة الذاخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، سير موسم الإصطياف لسنة 2017

CAB-86

1330

الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
وزارة الداخليـــة و الجماعـــات المحليـــة والتهيئة العمرانية
MINISTERE DE L'INTERIEUR DES COLLECTIVITES LOCALES ET DE L'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE

13 JUIN 2017

004 / 17

إلى السادة الولاة

تلمسان – وهران – عين تيموشنت – مستغانم – شلف –تيبازة – الجزائر–

بومرداس – تيزي وزو –بجاية –جيجل –سكيكدة –عنابة –الطارف

الموضوع: سير موسم الاصطياف لسنة 2017.

في إطار متابعة سير موسم الاصطياف لسنة 2017، يشرفني ان احثكم على ضرورة تنفيذ التوصيات التي تمت صياغتها وتبليغها لجميع الفاعلين الذين ساهموا في التكفل بهذا الملف.

لقد سمحت لنا عمليات المراجعة والتقييم لمختلف مواسم الاصطياف، على مستوى الولايات الساحلية، بتسجيل وإحصاء العديد من النقائص التي قلصت من أهداف وطموحات برنامجنا العملي السنوي والمتعدد السنوات الذي يهدف لإدخال معايير الحوكمة الجديدة في مجال التسيير، القائمة أساسا على المناجمنت التجاري للمنتوج السياحي، كما هو معتمد في المدن الكبرى في السياحة العالمية.

إن متابعة تنفيذ جميع التوصيات، المذكورة أدناه، من شأنها أن تسمح للمصطافين على مستوى الولايات الساحلية، بالاستفادة من خدمات ذات جودة في بيئة صحية، مع تزويد هذه الأقاليم بفضاءات جذب وأقطاب سياحية تنافسية تمكن الجماعات المحلية من كسب قيمة مضافة وتعزيز إمكانيات تدخلها في هذا المجال.

يلتزم المستفيدون من عقد الامتياز بدفع رسوم ضريبية لصالح أمين خزينة البلدية (حسب الطبيعة القانونية للفضاء المرخص به).

لابد أن تكون معدات ومستلزمات المستفيد من عقد الامتياز متكيفة مع المحيط الطبيعي بغية الحفاظ على الطبيعة الأصلية للموقع وهذا طبقا للتشريع المعمول به.

كما يتوجب على المستفيد من عقد الامتياز الحفاظ على نظافة الغابة خاصة فيما يتعلق بجمع النفايات، مع ضرورة تخصيص مكان لمعالجة هذه الأخيرة.

لابد من وضع لافتات تحسيس خاصة بالمعلومات المتعلقة بالغابة والمحيط البيئي عند مدخل كل غابة، باللغتين العربية والفرنسية، لاسيما تلك المتعلقة بالتحذير من بعض الأخطار (الحيوانات المتوحشة، انجراف التربة،...إلخ).

تقوم المصالح المختصة بضمان الأمن على مستوى الغابات الترفيهية.

5. المخيمات الصيفية ومراكز الاصطياف:

يطلب من الولايات الساحلية إنشاء مخيمات صيفية جديدة، على مستوى البلديات التي تشهد إقبالا كبيرا للمصطافين، بغرض رفع العرض السياحي.

ومن هذا المنظور، يطلب منكم تشجيع الاستثمار الخاص لتهيئة المخيمات الصيفية، وذلك بتوفيرأكبر عدد من المساحات الملائمة لإنجاز هاته المشاريع. توجيه هذه الاستثمارات السياحية بصفة استثنائية للمختصين الذين لديهم مؤهلات وتجربة معترف بها في مجال السياحة.

يجب أن يتزامن افتتاح المخيمات الصيفية مع افتتاح موسم الاصطياف، مع تأجير الأراضي المخصصة للمخيمات الصيفية لمدة ثلاث (03) سنوات قابلة للتجديد، اضافة إلى احترام دفتر الشروط المخصص للامتياز.

يجب أن تقام المخيمات الصيفية في فضاءات بعيدة عن أي مصدر إزعاج، كما لا بد أن تخصص هذه الأخيرة للعائلات بالدرجة الأولى، وهذا طيلة موسم الاصطياف.

وجوب توفير التجهيزات الجماعية الضرورية للمخيمات الصيفية على سبيل المثال (المراحيض، غرف الاستحمام، مطبخ، غرف غسل الملابس، مركز تمريض، إطعام خفيف) طبقا لمواد دفتر الشروط الخاص بعقد الامتياز، بالإضافة إلى وسائل كافية لمحاربة الحرائق.تقع سلامة وأمن هذه البنية السياحية على عاتق المستفيد من الاستغلال.

تكليف مصالح الحماية المدنية بالقيام بدوريات مراقبة فيما يخص الإجراء المتعلق بمكافحة الحرائق.

ضمان يقظة أمنية من قبل مصالح الدرك الوطني والأمن الوطني، الذين يمكنهم، وفي أي لحظة، القيام بمراقبة المواقع.

يوصى باشراك الوكالات السياحة، سواء على مستوى الولاية أو أي مستوى آخر، من أجل ضمان ترقية المنتوج السياحي.

في إطار استقبال شباب الجنوب، يوصى عند الحاجة، بتهيئة مراكز الاصطياف، دور ونزل الشباب من أجل ضمان تكفل أحسن بهم وبإقامتهم.

6.ضريبة الإقامة:

على البلديات الساحلية الانتهاء السريع من احصاء تراثهم السياحي بغية ضمان تحصيل جميع الضرائب والإتاوات المستحقة التي تخصها.

ومن هذا المنظور، فإن أمين خزينة البلدية يلعب دورا رئيسيا في تحصيل الضرائب والإتاوات المذكورة أعلاه. وطبقا لأحكام المادة 196 من القانون المتعلق بالبلدية، يمكن للبلديات التصويت عن طريق المداولات على ضريبة الإقامة التي يتم تحصيلها. وعليه، فعلى الولاة موافاتي بحصيلة منتظمة عن تحصيل الضرائب والاتاوات البلدية المحددة في هذا المجال.

على الفنادق الساحلية دفع رسوم لصالح البلدية المعنية حسب الفضاء الممنوح لها مؤقتا وهذا طبقا للتشريع المعمول به.

7

نظرا للأهمية البالغة التي تكتسيها التوصيات المشار اليها أعلاه، أطلب منكم السهر على التطبيق الصارم والفعلي لها، وموافاتي بعرض حال في الخامس عشر (15) من كل شهر، عن كيفيات تطبيق الست (06) نقاط المذكورة أعلاه.

وفي الأخير، أحيي إلى علمكم أنه وتنفيذا لتعليمات السيد الوزير الأول، قمت يوم 11 جوان 2017 بتنصيب لجنة وطنية قطاعية يترأسها الأمين العام لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، تتكفل بضمان متابعة سير موسم الاصطياف لسنة 2017.

لقد تم التركيز خلال هذه الاحتفالية الرسمية على ضرورة توحيد الامكانيات وتنسيق الأعمال وكذا التكفل بأي خلل مسجل على المستوى المحلي لضمان خدمات ذات جودة ورفاهية للمواطن.

وفي إطار المتابعة اليومية لهذا الملف على المستوى المحلي، أطلب منكم التنصيب الفوري للجنة ولائية تشكل امتدادا غير ممركزا للجنة الوطنية المشار إليها أعلاه، تتكون من مجموع القطاعات المعنية، لا سيما منتخبي الولاية والمصالح العملياتية.

وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

نور الدين بدوي

نسخ:

على سبيل عرض حال إلى:

- السيد الوزير الأول

للإعلام إلى السيدة والسادة:

- وزير المالية،
- وزير الشباب والرياضة،
- وزير التجارة،
- وزير الموارد المائية،
- وزير السياحة والصناعات التقليدية،
- وزير الصحة والسكان واصلاح المستشفيات،
- وزيرة البيئة والطاقات المتجددة،
- وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري،
- وزير السكن والعمران والمدينة،
- السيد قائد الدرك الوطني،
- السيد المدير العام للأمن الوطني،
- السيد المدير العام للحماية المدنية.

قائمة الفهرس

الفهرس

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مقدمة	01
02	الفصل الأول التأصيل المفاهيمي للإستثمار السياحي والتنمية المحلي	06
	مقدمة الفصل	07
	المبحث الاول الإستثمار السياحـــي " المفهوم ، الخصائص ، الأهداف ، المقومات	08
	المبحث الثاني المبحـث الثانـي :مفاهيم ذات علاقة بالتنمية المحليـــة	23
	المبحث الثالث : علاقة الإستثمار السياحي بالتنمية المحلية	27
	خلاصة الفصل	48
03	الفصل الثاني الفصل الثاني واقع الإستثمار السياحي في الجزائر	49
	مقدمة الفصل	50
	المبحث الأول: الإطار القانوني والمؤسساتي ، الضمانات و التسهيلات لاستقطاب المستثمرين	51
	المبحث الثاني : : ترقية الإستثمار السياحي في ظل المخططين الوطنيين افاق 2030	66

	المبحث الثالث : تقييم واقع الإستثمار السياحي بالجزائر ، وأهم المشاكل و المعوقات	86
	خلاصة الفصل	98
04	الفصل الثالث: واقع الإستثمار السياحي في ولاية سكيكدة	99
	مقدمة الفصل	100
	المبحث الأول: سكيكدة الموقع و المقومات	101
	المبحث الثاني : الإطار المؤسساتي بالولاية	118
	المبحث الثالث : ترقية الإستثمار السياحي من خلال المخطط التوجيهي لتهيئة السياحية بالولاية	122
	المبحث الرابع: واقع الإستثمارات السياحية في تحريك عجلة التنمية بسكيكدة (المشاكل ، الأفاق)	140
05	الخاتمة	158
06	قائمة الجداول	161
07	قائمة الأشكال	164
08	قائمة المراجع	166
09	فهرس الملاحق	174
10	الملاحق	176
11	الفهرس	188